المنظمة العربية للتنمية الزراعية

دراسة قومية
حول
سياسات الدعم المحلي الزراعي
في الدول العربـــية

الخرطوم **ذو الحجة** 1430**هـ** - **ديسمبر** 2009**م**

فهرسة المكتبة الوطنية – السودان
338.1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية
م.ع.د
دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية/المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010.
ص: إيض؛ 24 سم.
ردمك: 978_99942_0_140_2
1. الإنتاج الزراعي ـ اقتصاديات.
أ. العنوان.

تقديم

تقديم

عادت قضية الدعم الزراعي لتحتل موقعاً متقدماً بين القضايا المهمة المثارة على الساحة الدولية، لا سيما في ظل ما يعانيه العالم من وطأة التأثيرات السلبية المتداخلة والمركبة لأزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية العالمية، والتي أدت تأثيراتها إلى تسليط الضوء على أوضاع العلاقات التجارية الزراعية الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، وإلى أهمية مراجعة تلك العلاقات في ضوء النتائج والآثار التي ترتبت على إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995.

وفي الوطن العربي تتنوع وتتعدد أشكال الدعم ، وتتركز بصفة رئيسة في دعم صغار المزارعين الذين يمثلون السواد الأعظم من العاملين بالقطاع الزراعي. وتشمل أشكال الدعم: دعم مدخلات الإنتاج وتقديم الخدمات المساندة، ودعم الصادرات وتقديم الرعاية البيطرية.

تتضمن أهداف هذه الدراسة التعريف بالتطورات المتعلقة بالدعم المحلي ودعم الصادرات في الملف الزراعي لمنظمة التجارة العالمية، والتعريف بمواقف الدول العربية من المفاوضات الجارية بمنظمة التجارة العالمية ، هذا بالإضافة إلى التعرف على تطورات سياسات الدعم الزراعي في الدول العربية لمراحل ما قبل وما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وعلى انعكاسات تلك التطورات على القطاعات الزراعية، وتقديم مقترحات وبدائل للسياسات والبرامج المستقبلية للدعم الزراعي في الدول العربية.

والمنظمة إذ تقدم هذه الدراسة، يسرها أن تعرب عن جزيل شكرها وتقديرها للخبراء الذين شاركوا في إعدادها، آملة أن تسهم إيجاباً في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في وطننا العربي الحبيب.

والله ولي التوفيق ،،

الدكتور طارق بن موسى الزدجالي

المدير العام

المحتويات

المحتويات

الموضـــــوعات	الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ب
الملخص التنفيذي	**1**
الباب الأول- التطورات المتعلقة بالدعم المحلـي ودعـم الصـادرات في الملـف الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية	6
1-1 الأوضاع العامة الراهنة للقطاع الزراعي العربي	6
1-2 التطورات المتعلقة بالدعم المحلي ودعم الصادرات في الملف الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية	10
1-2-1 الزراعة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT	10
1-2-2 اتفاقية الزراعة Agreement on Agriculture	11
1-2-3 الأحكام الخاصة بالدعم الزراعي في اتفاقية الزراعة	12
1-3 المواقف التفاوضية في المفاوضات الجارية حول الدعم الزراعي	15
1-3-1 قنوات وأطر التفاوض	16
1-3-2 إطلاق جولة الدوحة للمفاوضات	16
1-3-3 المواقف التفاوضية لمختلف الأطراف حول الدعم الزراعي منذ الدوحة	17
1-4 مواقف الدول العربية في المفاوضات الجارية بخصوص دعم الزراعة	35
1-4-1 الاتجاه العام لمواقف الدول العربية	35
1-4-2 مواقف الدول العربية داخل الأطر التفاوضية للمنظمة (لجنة الزراعة في المنظمة والمؤتمرات الوزارية للمنظمة)	36
1-4-3 مواقف الدول العربية قبل إعلان عمان ومؤتمر هونج كونج الوزاري كانون أول 2005	36
1-4-4 المواقف الانفرادية للدول العربية	37
1-4-5 المواقف الجماعية للدول العربية (إعلان عمان أيلول 2005)	39
الباب الثاني- سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الدول العربية لمراحل ما قبل وما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO)	41
2-1 سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الدول العربية غير الأعضاء والأعضاء بصفة مراقب	41
2-2 سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الدول العربية الأعضاء قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO)	47

الموضـــــوعات	الصفحة
الباب الثالث- النماذج القياسية المستخدمة في صياغة وتحليل برامج وسياسات الدعم المختلفة وتقييم آثارها على الاقتصاديات الوطنية والمنتجين والمستهلكين	55
3-1 مصفوفة تحليل السياسة Policy Analysis Matrix (PAM)	55
3-2 نموذج التوازن الجزئي Partial Equilibrium Model	60
3-3 النموذج متعدد الأسواق Multi-market model	61
3-4 نموذج القطاع الزراعي Agricultural Sector Model	61
3-5 تحليل سياسات الدعم الزراعي في ظل الصدمات الخارجية	62
3-6 نموذج التوازن العام	62
الباب الرابع- الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الدعم على القطاعات الزراعية العربية	64
4-1 الدعم الزراعي في اتفاقية الزراعة – الهدف والوسيلة	64
4-2 إشكالية الدعم الزراعي فيما بين الدول المتقدمة والنامية	68
4-2-1 الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول المتقدمة	68
4-2-2 أوضاع الدعم الزراعي في الدول النامية	69
4-3 آثار وانعكاسات السياسات الدولية للدعم الزراعي	71
4-3-1 تطورات الدعم الزراعي في ضوء التوجهات والالتزامات الدولية	71
4-3-2 الآثار المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي	72
4-3-3 انعكاسات سياسات الدعم على الأوضاع العامة للزراعة العربية	75
4-3-4 تباين آثار وانعكاسات سياسات الدعم فيما بين الدول العربية	76
4-4 انعكاسات الدعم الزراعي المحلي في الدول العربية	79
الباب الخامس- البدائل والتوصيات المقترحة للسياسات والبرامج المستقبلية للدعم الزراعي في الدول العربية في ظل المتغيرات الطبيعية والتجارية والاقتصادية العالمية والإقليمية	87
5-1 أهمية الدعم الزراعي واستخدامه الرشيد في الزراعات العربية	87
5-2 أثر أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية على سياسات الدعم الزراعي	88
5-3 تكريس استخدام الدعم المسموح به غير المشوه للتجارة (الصندوق الأخضر)	90
5-4 تنسيق المواقف التفاوضية للدول العربية	90
5-5 استخدام الدعم في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الزراعية العربية	92
5-6 الإعداد للانضمام للمنظمة	93
5-7 الدول العربية التي في مرحلة الإعداد للانضمام (الدراسات والإجراءات التمهيدية)	95

الموضـــــوعات	الصفحة
5-8 تحديد الموقف من المباحثات الجارية لتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات في منظمة التجارة العالمية	97
الملخص الإنجليزي	99
المراجع	105
فريق إعداد الدراسة	106

قائمة الجداول

الجداول	الصفحة
جدول (1) قيمة دعم القمح والشمندر السكري والتبغ في لبنان خلال الفترة 2001 – 2006/مليون دولار	42
جدول (2) الدعم المحلي في إطار الصندوق الأخضر خلال الفترة 2000-2002 في اليمن	45
جدول (3) دعم المعاملة التفضيلية والخاصة خلال الفترة 2000-2001 في اليمن	46
جدول (4) دعم الاستثمار وبرامج التنمية خلال الفترة 2000-2002 في اليمن	46
جدول (5) الدعم المشوه للتجارة (المعايير الخاضعة للتخفيض) / ألف دينار	48
جدول (6) الدعم غير المشوه (معايير الصندوق الأخضر) / ألف دينار	48
جدول (7) معدل الدعم المباشر وغير المباشر (2001-2003)	49
جدول (8) الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي في مرحلة ما قبل انضمام السلطنة لمنظمة التجارة العالمية	50
جدول (9) الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي في مرحلة ما بعد انضمام السلطنة لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة (2001-2007)	50
جدول (10) النسب المئوية لدعم مدخلات الإنتاج في البحرين قبل وبعد الانضمام	52
جدول (11) قيم الاعتمادات المخصصة للدعم الزراعي /ألف دينار بحريني	53
جدول (12) مجموع الدعم المحلي بالمغرب للفترة (1995-2002)	54

الجداول	الصفحة
مليون درهم	
جدول (13) الربحية الخاصة والاجتماعية والتحويلات	57
جدول (14) معاملات الحماية والكفاءة	59
جدول (15) تصميم مصفوفة أثر السياسة	59
جدول (16) التوزيع النسبي لأهم أشكال الدعم الزراعي عام 1995	70
جدول (17) بعض المؤشرات التنموية والاقتصادية والزراعية للدول العربية	77
جدول (18) موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية	81

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

تُعتبر السياسات الزراعية من أهم الأدوات التي تتبناها الدول العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تعتبر الحلقة الأهم التي تربط بين إستراتيجيات وخطط التنمية اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية. ولذلك يتصدر موضوع تنسيق السياسات الزراعية في الدول العربية أجندة العمل العربي المشترك، إذ يمثل أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسة للتنمية الزراعية العربية المستدامة.

وتعتبر سياسات الدعم من أهم الوسائل التي تتبناها الدول العربية لمواجهة الآثار السلبية للمتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة، وبخاصة أزمة الغذاء والأزمة المالية، حيث تقوم العديد من الدول العربية بدعم الإنتاج الزراعي وبخاصة صغار المزارعين. وتتنوع وتتعدد أشكال الدعم بين تلك الدول فمنها دعم مدخلات الإنتاج وتقديم الخدمات المساندة، ودعم الصادرات وتقديم الرعاية البيطرية.

وفي ضوء النتائج والآثار المترتبة على قيام منظمة التجارة العالمية منذ انطلاقها عام 1995، وفي ضوء المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وبخاصة في مجال الدعم المحلي ودعم الصادرات، فقد ارتأت المنظمة تضمين خطة إعداد هذه الدراسة حول سياسات الدعم الزراعي في الدول العربية.

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعريف بالتطورات المتعلقة بالدعم المحلي ودعم الصادرات في الملف الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية والمواقف التفاوضية للمفاوضات الجارية حولهما من جهة ومواقف الدول العربية من تلك المفاوضات وبخاصة المتعلقة منها بالدعم المحلي والدعم الزراعي من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى التعرف على تطورات سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الدول العربية لمراحل ما قبل وما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتزامات الدول العربية المتعلقة بالدعم الزراعي. وكذلك التعرف على انعكاسات تطورات سياسات الدعم على القطاعات الزراعية والمستهلكين، وتقديم مقترحات وبدائل للسياسات والبرامج المستقبلية للدعم الزراعي في الدول العربية في ظل المتغيرات الطبيعية والتجارية والاقتصادية العالمية والإقليمية.

تشتمل الدراسة على خمسة أبواب اختص الباب الأول منها بالتطورات المتعلقة بالدعم المحلي ودعم الصادرات في الملف الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية. حيث تناول الباب الأوضاع العامة الراهنة للقطاع الزراعي العربي مبيناً أنه وعلى الرغم من اختلاف أوضاع القطاع الزراعي بين الدول العربية من حيث وفرة الموارد الطبيعية، وتوافر باقي عناصر الإنتاج وبخاصة رأس المال والعمالة سيما الماهرة منها، ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودور منظمي الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة، فإن السمة

الغالبة للزراعة العربية هي سمة الزراعة النامية إن كان من جهة حجم ونوعية الموارد الطبيعية وتوافر عناصر التنمية الزراعية وطبيعة ومستوى استخداماتها، أو من جهة بنية المشروعات الزراعية والإنتاجية والمنافسة النوعية والسعرية للمنتجات أو من جهة معايير الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات. ولذلك عوملت الدول العربية من قبل منظمة التجارة العالمية WTO كدول نامية سواء في مرحلة التفاوض معها بشأن انضمامها للمنظمة أو في مسألة تطبيق أحكام اتفاقية الزراعة عليها. وتناول الباب أيضاً التطورات المتعلقة بالدعم المحلي ودعم الصادرات في الملف الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية مستعرضاً في ذلك تطورات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ عام 1947 وحتى عام 1994، وقيام منظمة التجارة العالمية، والأحكام الخاصة بالدعم الزراعي في اتفاقية الزراعة والدعم المحلي، المواقف التفاوضية في المفاوضات الجارية حول الدعم الزراعي ومنها المواقف التفاوضية لمختلف الأطراف حول الدعم الزراعي، موقف مجموعة العشرين (G20)، موقف مجموعة الكيرنز Cairns، موقف الاتحاد الأوروبي، مواقف اليابان وكوريا الجنوبية وسويسرا، موقف الولايات المتحدة الأمريكية، موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من مبادرة القطن، والمفاوضات ما بين كانكون والمؤتمر الوزاري السادس في هونج كونج / الصين كانون أول 2005، واجتماع لجنة الزراعة في تشرين ثاني 2004، واجتماعات لجنة الزراعة في آذار وتموز وتشرين 2005، المؤتمر الوزاري السادس – هونج كونج كانون أول 2005، واجتماعات جنيف 2006، واجتماع بوتسدام 2007، والمؤتمر الوزاري السابع في جنيف 2008. واستعرض الباب مواقف الدول العربية في المفاوضات الجارية بخصوص دعم الزراعة بما في ذلك مواقف الدول العربية داخل الأطر التفاوضية للمنظمة، مواقف الدول العربية حتى ما قبل إعلان عمان ومؤتمر هونج كونج الوزاري كانون أول 2005، والمواقف الانفرادية والجماعية للدول العربية.

وحول الاتجاه العام لمواقف الدول العربية تبين أن غالبية الدول العربية الأعضاء في المنظمة بذلت قصارى جهدها أثناء مفاوضاتها للانضمام للمحافظة على مستوى ما كانت تقدمه من دعم محلي ودعم للصادرات. وتبذل الدول العربية التي تفاوض حالياً للانضمام للمنظمة جهدها في نفس الاتجاه. وكما هو معلوم فإن ما يتاح لدولة عضو من تفضيلات أو معاملة خاصة يجري تثبيته في جداول الالتزام الخاصة بها لدى المنظمة. تتفاوت هذه التفضيلات من دولة لأخرى، وأفضل ما هو متاح كان من نصيب الدول التي كانت في الأصل طرفاً متعاقداً مع اتفاقية جات1947 مما أهلها لنيل امتيازات أكبر من غيرها، تليها الدول التي كانت الأسبق في الالتحاق باتفاقية جات 1947 وفي الانضمام للمنظمة. ومنذ قيام المنظمة في 1995 وفي إطار اتفاقية جات 1994 واتفاقية الزراعة فإن الموقف العام للدول العربية من دعم الصادرات والدعم المحلي يقع في السياق العام

لموقف الدول النامية، إذ لم يعد بوسع دولة بمفردها أن تغير ما تم تثبيته بجداول التزاماتها في هذا المجال.

اختص الباب الثاني بسياسات وبرامج الدعم الزراعي في الدول العربية لمراحل ما قبل وما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقد تناول الباب بالتحليل سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الدول العربية غير الأعضاء والأعضاء بصفة مراقب، وتشمل تلك الدول: لبنان، العراق، سوريا، اليمن، وفلسطين التي لا تقدم أي دعم زراعي لا للصادرات ولا للزراعة المحلية من الخزينة العامة للدولة باستثناء إعفاء الزراعة من ضريبة القيمة المضافة. أما في لبنان فيقدم دعم الصادرات من خلال برنامج وطني ابتدأ عام 2001، ويغطي الدعم أنشطة إرشادية وترويجية محلية وخارجية، إضافة إلى الخدمات المخبرية الخاصة بمطابقة الصادرات للمعايير العالمية. وقد بلغت قيمة الدعم الذي قدمه البرنامج حتى نهاية عام 2005 نحو 172 مليار ليرة لبنانية. وقد قدرت قيمة الدعم لعام 2006 بنحو 14 مليار ليرة لبنانية، حيث تقرر أن يبدأ الخفض في موازنته بمعدل 20% سنوياً ليتوقف نهائياً عام 2010، ثم ما لبثت الحكومة أن جمدت العمل بالبرنامج عام 2008 في ضوء ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية. وبالنسبة للدعم المحلي فقد قدم لبنان دعماً محلياً زراعياً غير مشوه للتجارة خلال الفترة من 2001 وحتى 2006 تراوحت قيمته السنوية بين 11 مليون دولار و19 مليون دولار. أما الدعم المشوه للتجارة والذي قدمه لبنان خلال نفس الفترة كدعم مباشر للإنتاج اقتصر على القمح والشوندر السكري.

أما في العراق فلا يقدم أي دعم للصادرات. وبالنسبة للدعم المحلي فيقدم العراق دعماً غير مقدر ضمن سياسات الصندوق الأخضر وأبرز أنواع الدعم هو المقدم بنسبة 100% لمكافحة الآفات الزراعية الجماعية. كما يقدم أيضاً دعماً يمكن أن يحسب جزءٌ منه ضمن دعم الحد الأدنى De Minimis إذا كانت نسبته 10% أو أقل، مثل دعم الميكنة الزراعية الذي انخفض بعد الاحتلال ليصبح في حدود 10%-30% من قيمة الميكنة. كما يقدم دعماً مباشراً للإنتاج المحلي يتمثل في دعم مستلزمات الإنتاج، ودعم سعر بعض المحاصيل الرئيسية.

وفي سوريا لا يوجد أي دعم للصادرات سوى الأسعار التشجيعية التي تقدم لها في الشحن الجوي. وبالنسبة للدعم المحلي يتم تقديم ثلاثة أنواع من الدعم للإنتاج المحلي هي: المشوه للتجارة، والدعم بالحد الأدنى De Minimis، والدعم غير المشوه.

وتناول الباب - أيضاً- بالتحليل سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الدول العربية الأعضاء فيما قبل الانضمام والتزاماتها للمنظمة. وقد اشتملت الدول التي غطاها التحليل في هذا الصدد الأردن، السعودية، سلطنة عُمان، قطر، البحرين، والمغرب. وفيما عدا المغرب لم تقدم أي من تلك الدول دعم للصادرات الزراعية وهي مستمرة في ذلك بعد

الانضمام. أما المغرب فكان يقدم قبل الانضمام للمنظمة دعماً للصادرات بصورتين الأولى إعفاء مستلزمات الإنتاج للسلع المصدرة من الرسوم الجمركية، والثانية دعم تكاليف نقل وشحن الصادرات. وقد حافظ المغرب على امتيازات تقديم الدعم للصادرات بكلتا الصورتين بحسب ما يسمح به للدول النامية في اتفاقية الزراعة وذلك بسبب عضويتها في اتفاقية الجات ومشاركتها في جولة مفاوضات أورجواي قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية في العام 1995. وبالنسبة للدعم المحلي فقد قدمت تلك الدول دعماً محلياً للإنتاج الزراعي في أكثر من مجال وأسلوب، منه ما هو مشوه للتجارة ومنه ما هو غير ذلك. وبعد الانضمام بدأت تلك الدول بصفة عامة في الخفض من قيمة هذا الدعم.

واستعرض الباب الثالث النماذج القياسية المستخدمة في صياغة وتحليل برامج وسياسات الدعم المختلفة وتقييم آثارها على الاقتصاديات الوطنية والمنتجين والمستهلكين. ونسبة لتعدد وتنوع النماذج المستخدمة في صياغة وتحليل برامج وسياسات الدعم المختلفة، فقد تناول الباب أكثر النماذج استخداماً في هذا المجال. وتشمل تلك النماذج مصفوفة تحليل السياسات، نموذج التوازن الجزئي، النموذج متعدد الأسواق، نموذج القطاع الزراعي، تحليل سياسات الدعم الزراعي في ظل الصدمات الخارجية، ونموذج التوازن العام. ولكل من تلك النماذج استعرض الباب طرق ومتطلبات صياغتها، واستخداماتها، بجانب المتغيرات المستخدمة فيها والمؤشرات التي تقيسها.

أما الباب الرابع فقد تناول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الدعم على القطاعات الزراعية العربية. وقد استعرض أهداف ووسائل الدعم الزراعي في اتفاقية الزراعة، إشكالية الدعم الزراعي فيما بين الدول المتقدمة والنامية، الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول المتقدمة، أوضاع الدعم الزراعي في الدول النامية. وحول آثار وانعكاسات السياسات الدولية للدعم الزراعي، تناول الباب تطورات الدعم الزراعي في ضوء التوجهات والالتزامات الدولية والآثار المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي، بجانب انعكاسات سياسات الدعم على الأوضاع العامة للزراعة العربية والتي من أبرزها التراجع في قيمة الناتج المحلي الزراعي العربي، ارتفاع قيمة الواردات الزراعية العربية، تراجع قيمة صادرات بعض السلع الزراعية على الرغم من ارتفاع قيمة البعض الآخر منها وعلى الرغم من تباين آثار وانعكاسات سياسات الدعم فيما بين الدول العربية. واستعرض الباب انعكاسات الدعم الزراعي المحلي في الدول العربية حيث وضح أن برنامج الدعم والحوافز ساهم مساهمة فعالة في تشجيع المزارعين على تبني نظم مطورة للإنتاج في العديد من تلك الدول، وفي المقابل انعكس تقلص الاعتمادات المخصصة للدعم الزراعي ورفعه عن الكثير من المدخلات الإنتاجية سلباً على الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة. وفي دول أخرى مثل سلطنة عمان أدى إلغاء الدعم المباشر لمستلزمات الإنتاج إلى إعادة توجيه استخدام الموارد الزراعية بطريقة أكثر كفاءة وفي مجالات الإنتاج ذات الميزة النسبية كالخضروات والزراعات المحمية،

كما أدت الزيادات الكبيرة في الاعتمادات المخصصة لمجالات البحوث والإرشاد إلى زيادة مستويات الإنتاجية، ومن ثم الإنتاج الزراعي.

واختص الباب الأخير بالبدائل والتوصيات المقترحة للسياسات والبرامج المستقبلية للدعم الزراعي في الدول العربية في ظل المتغيرات الطبيعية والتجارية والاقتصادية العالمية والإقليمية موضحاً أهمية الدعم الزراعي واستخدامه الرشيد في الزراعات العربية وأثر أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية على سياسات الدعم الزراعي. ومن ثم استعرض الباب التوصيات ومنها أهمية تكريس استخدام الدعم المسموح به غير المشوه للتجارة إذ أن أمام الدول العربية مجالاً واسعاً للتركيز على استخدام الدعم الزراعي المسموح به غير المشوه للتجارة (الصندوق الأخضر) لاسيما أن مستوياته الحالية منخفضة للغاية بالمقارنة لما تتطلبه إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، هذا بجانب تنسيق المواقف التفاوضية للدول العربية بينها وبين الدول النامية، واستخدام الدعم في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الزراعية العربية. وفي مجال الإعداد للانضمام للمنظمة اقترحت الدراسة الدراسات المطلوب إجراؤها بواسطة الدول العربية غير الأعضاء، كما اقترحت الدراسات والإجراءات التمهيدية بالنسبة للدول العربية التي في مرحلة الإعداد للانضمام.

الباب الأول

التطورات المتعلقة بالدعم المحلي ودعم الصادرات في الملف الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية

الباب الأول
التطورات المتعلقة بالدعم المحلي ودعم الصادرات
في الملف الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية

في ضوء التطورات الهامة والمتسارعة في الفترة الأخيرة لكل من أزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية العالمية، صعدت قضايا التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي العربـي إلـى أولويـات القضـايا السـاخنة التـي فرضـت نفسـها علـى واقـع الاهتمامـات الاقتصادية والسياسية العربية. فقد أوضحت تلك التطورات والأزمات ضعفاً ملحوظاً في اهتمامات التنمية الزراعية العربية وفي قدرة القطاعات الزراعية العربية بأوضاعها الراهنة على مواجهة تلك الأزمات بما تحمله من تهديدات بالغة الأثر لأوضاع الأمن الغذائي، وللأوضاع المعيشية والغذائية لغالبية السكان وبخاصة من المزارعين والريفيين ومحدودي الدخول.

وقد كان لهذه الأزمات الحادة دورٌ في تسليط الضوء على أوضاع العلاقات التجارية الزراعية الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، وأهمية مراجعة منظومة تلك العلاقات في ضوء النتائج والآثار التي ترتبت عليها خلال المرحلة المنقضية منذ انطلاق تلك المنظمة في عام 1995، وأيضاً في ضوء ما جرى ولا يزال يجري من المفاوضات في هذا الشأن ولاسيما فيما يتعلق بقضية دعم القطاعات الزراعية والمنتجات الزراعية وما يترتب على سياسات هذا الدعم من آثار هامة على أوضاع التنمية الزراعية في الدول النامية عامة وفي الدول العربية على وجه الخصوص.

ومن منظور غالبية الدول النامية، فإن سياسات الدعم الزراعي المفرط في الدول المتقدمة، والالتزامات التي تفرضها الاتفاقية بشأن الزراعة من تخفيضات للعديد من أشكال الدعم الذي تقدمه الدول النامية لقطاعاتها الزراعية، قد أسفرتا معاً عن آثار سلبية على أوضاع التنمية الزراعية في الدول النامية، ومن بينها بطبيعة الحال الدول العربية.

1-1 الأوضاع العامة الراهنة للقطاع الزراعي العربي:

من خلال استعراض الأوضاع العامة الراهنة للقطاع الزراعي العربي يمكن الاستدلال على العديد من الملامح التي تعكس ضعف وقصور معدلات الأداء التنموي الزراعي سواء من منظور تطور هذه الأوضاع، أو من منظور مقارنتها بالأوضاع والمستويات العالمية.

وعلى الرغم من اختلاف أوضاع القطاع الزراعي من بلد عربي لآخر من حيث وفرة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، وتوافر باقي عناصر الإنتاج والمستوى التقني، إلا أن هذا التفاوت لا ينفي عن الزراعة في مستوييها القطري والعربي سمة الزراعة النامية إن كان من جهة حجم ونوعية الموارد الطبيعية وتوافر عناصر التنمية الزراعية وطبيعة ومستوى استخداماتها، أو من جهة بنية المشروعات الزراعية والإنتاجية والمنافسة النوعية والسعرية للمنتجات أو من جهة معايير الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات.

وفي ضوء العوامل المشار إليها أعلاه وعلى أساسها عوملت الدول العربية من قبل منظمة التجارة العالمية WTO كدول نامية سواء في مرحلة التفاوض معها بشأن انضمامها للمنظمة أو في مسألة تطبيق أحكام اتفاقية الزراعة عليها. وهو ما يمكن أن نؤكده لدى استعراض أهم المؤشرات الزراعية العربية. حيث تبلغ المساحة الزراعية العربية 71.5 مليون هكتار تعادل 4.6% من المساحة الزراعية العالمية مقابل 10.8% وهي نسبة ما تمثله مساحة الدول العربية من مساحة العالم. أما متوسط نصيب الفرد من الأراضي فيبلغ عربياً 0.21 هكتار في عام 2007 مقابل 0.23 هكتار عالمياً مما يشير إلى اختلال واضح بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية.

وتمثل كثافة السكان في الريف نسبة عالية في البلاد العربية على الرغم من تراجع السكان الريفيين من إجمالي السكان ليمثل ذلك ضغطاً على الطلب على الأراضي الزراعية. إذ يبلغ نصيب الفرد في الريف من الأراضي الزراعية 0.51 هكتار مقابل 0.47 للفرد على مستوى العالم. وتقدر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 7% والمستغلة بنحو 5% يترك منها قرابة 22% دون استغلال سنوياً لأسباب مختلفة.

وتبين مؤشرات المياه ندرتها النسبية في الوطن العربي مقارنة بأغلب مناطق العالم سواء من حيث نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد أو انتظام المورد المائي والمتاح منه للاستغلال وكفاءة توزيعه. تقدر إجمالي المياه المتدفقة في البلاد العربية بنحو 0.9% من إجمالي المياه المتدفقة المتاحة على مستوى العالم، 30% منها مصادر داخلية و70% من دول غير عربية. ومع استقرار المياه المتاحة بمقابل تزايد السكان المستمر يتجه نصيب الفرد إلى التراجع سنة بعد أخرى، حيث انخفض معدل نصيب الفرد العربي من المياه المتدفقة محلياً أي ذات المصدر الداخلي ليصل عام 2005 إلى 435 م3 مقارنة بنحو 6719 م3 من نصيب الفرد في العالم. أما نصيب الفرد العربي من جملة المياه المتاحة محلياً ومن خارج الحدود فقد تراجع من 1413 م3 عام 2006 إلى 1371 م3 عام 2005 تعادل 17.3% من نصيب الفرد على مستوى العالم. هذا وتعتمد 80% من الأراضي المستغلة على الأمطار، كما تستخدم 90% من الأراضي المروية أساليب الري التقليدية.

وبالنسبة لحجم القوى العاملة الزراعية العربية فيقدر عام 2005 بنحو 30 مليون عامل يمثل 31% من إجمالي القوى العاملة وانخفضت النسبة إلى نحو 27.5% في عام 2007، يقابلها نحو 41% على المستوى العالمي. ويقدر متوسط نصيب العامل الزراعي من المساحة المزروعة في عام 2007 بحوالي 2.44 هكتار يعادل تقريباً ضعف المتوسط العالمي المقدر بنحو 1.13 هكتار للفرد.

ويتصف الغطاء النباتي العربي بمحدوديته حيث تقدر مساحة الغابات بحوالي 6.4% من المساحة الكلية و2.4% من مساحة الغابات في العالم. والمراعي الطبيعية تعادل 34.2% من المساحة الكلية و13.5% من المراعي الطبيعية في العالم. وقد بلغت مساحة المحميات في العام 2004 حوالي 1237 ألف كم2 تمثل 8.8%من المساحة الكلية. لكن ظاهرة الزحف الصحراوي باتت محدداً أساسياً في توفير الأراضي الزراعية حيث تصحرت 68% من الأراضي بينما يهدد التصحر نحو 20% منها (المنظمة العربية، التقرير السنوي للتنمية 2007)، بينما قدرت المحميات البحرية عام 2004 بنحو 132 ألف كم2 تمثل فقط 0.9% من المساحة العربية و3% من مساحة المحميات البحرية العالمية.

وتشير مؤشرات استخدام الميكنة والأسمدة الكيماوية على المستوى العربي في العام 2005 إلى 40% من معدل الاستخدام العالمي للجرارات بمعدل 7.2 جرار لكل 1000 هكتار و55% من معدل الاستخدام العالمي للأسمدة الكيماوية بمعدل 50 كغم لكل هكتار.

ونظراً لتذبذب الإنتاج الزراعي في الزراعة العربية التي تعتمد 80% منها على الأمطار، تتذبذب الأرقام القياسية لهذا الإنتاج وقيمة الناتج الزراعي العربي الإجمالي من سنة لأخرى ومن فترة لأخرى كذلك. فعلى الصعيد السنوي ارتفعت قيمة الناتج الزراعي العربي من 77.7 مليار دولار عام 2004 إلى 72 ملياراً عام 2005 زيادة 8% مقابل زيادة 21.2% في الناتج الإجمالي العربي، مما خفض الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج الإجمالي من 7.6% إلى 6.8%، وقد زاد ارتفاع قيمة الناتج الزراعي عام 2005 نصيب الفرد العربي من الزراعة بنحو 5.5% عما كان عليه عام 2004 من 215 دولاراً عام 2004 إلى 227 دولاراً عام 2005، إلا أنها بقيت أقل من الزيادة في نصيب الفرد على مستوى العالم التي وصلت إلى 7.8% (من 255 دولاراً في 2004 إلى 274 دولاراً في 2005).

وعلى الرغم من ارتفاع الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي العربي عام 2005 إلى 112.3 مقارنة بمتوسط قيمته لفترة الأساس (1999-2001)، إلا أنه من ناحية ثانية ظل أقل من مثيله العالمي الذي بلغ 120.4، ومن ناحية ثالثة لا يعطي دلالة حقيقية

على مستوى الاتجاه العام، حيث تشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الزراعي السنوي مقارنة بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004) من + 5.5% في الفترة الأولى إلى - 0.5% في الفترة الثانية. وانخفاض مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي العربي من 13.1% في الفترة الأولى إلى 10.7% في الفترة الثانية. وانخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 246 دولاراً للفترة الأولى إلى 227 دولاراً في الفترة الثانية.

ومن المؤشرات المقلقة زيادة المعدل السنوي للعجز في الميزان التجاري الزراعي العربي من 15.9 مليار في الفترة (1985-1994) إلى 20.6 مليار في الفترة(1995-2004). كما ارتفع معدل قيمة الفجوة الغذائية في الفترة (1995-2004) إلى 18 مليار دولار. وظلت الدول العربية في ضوء ذلك تصنف من بين الدول صافية الاستيراد للغذاء مستمرة في عجزها عن تقليص الفجوة بين معدل نمو إنتاج الغذاء ومعدل نمو السكان.

لقد استمرت جهود التنمية الزراعية العربية غير قادرة على النهوض بالزراعة العربية والانتقال بها إلى مستوى الحاجة والطموح. وقُسمت تلك الجهود حتى الآن إلى مرحلتين دامت الأولى حتى مطلع تسعينات القرن الماضي كانت للتنمية الزراعية العربية فيها سياستها التي ما لبثت أن تغيرت بعد ذلك لتنحو نحواً آخراً مختلفاً لتبدأ معها المرحلة الثانية، لكن النتائج المتحصلة في الفترتين لم تصل إلى مستوى الأهداف المحددة للتنمية الزراعية العربية قطرياً وقومياً. وظل التقدم النسبي البطيء هو الغالب على مسيرة التنمية الزراعية رغم الآمال التي عقدت على انقلاب السياسات الزراعية العربية في المرحلة الثانية مطلع تسعينات القرن الماضي باتجاه برامج الإصلاح الاقتصادي وما رافقها من مستجدات على النظام التجاري العربي والإقليمي والدولي بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الشراكة الأوروبية المتوسطة وتوالي انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية. ومثل سابقاتها لم تأتِ بالنتائج المرجوة حزمة السياسات الجديدة القائمة على تحرير الأسواق والتجارة الخارجية، كما لم ينتج عن تقليص تدخل الحكومات أثر معنوي في تحسين تخصيص الموارد وتنويع الإنتاج ورفع الكفاءة التشغيلية والتسويقية وزيادة الإنتاجية.

2-1 التطورات المتعلقة بالدعم المحلي ودعم الصادرات في الملف الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية:

1-2-1 الزراعة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT:

أ) جات 1947:

نظراً لتعثر قيام منظمة التجارة الدولية ITO إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد عام 1944، فقد اجتمعت 23 دولة في جنيف عام 1947 واتفقت فيما بينها وبصفتها أطرافاً متعاقدة Contracting Parties على إبرام اتفاقية لتوسيع نطاق التجارة الدولية وتعزيز النفاذ إلى الأسواق عن طريق عدم استخدام الرسوم الجمركية كعوائق أمام حرية التجارة والسعي من أجل تخفيضها مستقبلاً. وسميت بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT ووضعت موضع التنفيذ مطلع عام 1948 وطبقت دون إلزام قانوني فلم توقع عليها السلطات التشريعية للدول المتفقة.

لم تطبق جات 1947على السلع الزراعية خلافاً للمادة 11 منها. حيث ظل تحرير التجارة الزراعية موضوعاً خلافياً بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وموضوعاً لأغلب النزاعات التجارية بين دول الاتفاقية طوال جولات المفاوضات السبع الخاصة بتطوير الاتفاقية، إلى أن أسفرت ثامن الجولات وآخرها التي بدأت في أوروجواي عام 1986 وانتهت في مراكش في المغرب عام 1993 عن الاتفاق على جات1994 التي أخضعت لأحكامها تجارة السلع الزراعية بشكل صريح لأول مره.

ب) جات 1994:

نتيجة لمفاوضات جولة أورجواي (1986 - 1993) تم تطوير جات 1947 إلى جات 1994 التي تميزت بالزاميتها وإلزامية الاتفاقيات المرتبطة بها، وبتوسيع مجال عملها لتشمل تجارة السلع الزراعية، وإصلاح قواعد عملها بإضافة اتفاقيات ترتبط بها وتحسين بعض الاتفاقيات التي كانت مرتبطة بها أصلاً، وإضافة عدد من مذكرات التفاهم والقرارات لتوضيح وتعزيز تطبيقها.

ومن أبرز الاتفاقيات الاثنتي عشرة التي أضيفت كواحدة من الاتفاقيات المرتبطة بالجات 1994 هي اتفاقية الزراعة التي تحكم تحرير تجارة السلع الزراعية.

ج- منظمة التجارة العالمية WTO:

أسفرت جولة مفاوضات أورجواي عن إعطاء الصفة المؤسسية لكافة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وفي مقدمتها جات 1994 تحت مظلة مؤسسة دولية مستقلة إدارياً ومالياً تديرها الأطراف المتعاقدة ولا سلطة للأمم المتحدة عليها، ولتنضم بهذه الصفة إلى كلٍ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتتولى بصفة خاصة الإشراف على تنفيذ مجموعة الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية الدولية، وتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الأعضاء، وتسوية المنازعات التي قد تنشأ بينها، والتأكد من تطابق السياسات التجارية للدول الأعضاء مع القواعد الواردة في الاتفاقيات ذات الصلة.

ويهمنا أن نشير هنا إلى أن اتفاقية الزراعة قد أصبحت بموجب ذلك واحدة من الاتفاقيات الملزمة للدول الأعضاء لتبدأ مرحلة جديدة من تحرير التجارة الزراعية التي تتصف بالإلزامية من جهة واستمرارية الإصلاح عبر المفاوضات من جهة أخرى.

1-2-2 **اتفاقية الزراعة** Agreement on Agriculture:

بحسب ديباجة اتفاقية الزراعة فإن هدفها طويل الأمد هو إصلاح نظام تجارة المنتجات الزراعية بتحويله إلى نظام منصف ومستند إلى قوى السوق عبر المفاوضات حول الالتزامات المتعلقة بالدعم والحماية لأجل التوصل إلى تنازلات تدريجية كبيرة في إجراءات الدعم والحماية خلال فترة متفق عليها تسفر عن إلغاء القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية.

ولتحقيق هدف الاتفاقية التزمت الدول الأعضاء في ديباجة الاتفاقية بالتوصل إلى اتفاق حول القضايا المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، والدعم المحلي، والمنافسة في التصدير، وصحة الإنسان والنبات.

كما اتفقت الدول الأعضاء أن تأخذ البلدان المتقدمة بالاعتبار أثناء تنفيذ التزاماتها في مجال الوصول لأسواق الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الأعضاء. وأن تراعي الدول الأعضاء كافة المصالح غير التجارية بما في ذلك الأمن الغذائي وحماية البيئة، والمعاملة الخاصة للبلدان النامية، والآثار السلبية للإصلاح على البلدان الأعضاء الأقل نمواً والدول النامية المستوردة الصافية للغذاء.

تتكون الاتفاقية من 21 مادة تقع في 13 باباً، بالإضافة إلى خمسة ملاحق وإضافة ملحقة بالملحق الخامس. وقد تضمنت الاتفاقيات مادة أو أكثر حول أهم المواضيع التي عالجتها مثل الوصول إلى الأسواق (مادة 4)، والتدابير الوقائية الخاصة (مادة 5)، التزامات الدعم المحلي (مادة 6)، الضوابط العامة المتعلقة بالدعم المحلي

(مادة 7)، الالتزامات الخاصة بالمنافسة على التصدير (مادة 8)، الالتزامات بشأن الدعم المالي للتصدير (مادة 9)، التدابير المتعلقة بصحة الإنسـان والنبـات (مادة 14)، المعاملة الخاصة والمتميزة (مادة 15)، البلدان الأقل نمواً والنامية المستوردة الصافية للغذاء (مادة 16)، لجنة الزراعة (مادة 17)، استمرار عملية الإصلاح (مادة 20).

أما الملاحق الخمسة والإضافة الملحقة بالملحق الخامس فهي:

- ملحق رقم 1 ويتضمن المنتجات المشمولة بالاتفاقية.
- ملحق رقم 2 الدعم المحلي: أساس الإعفاء من الالتزامات بالتخفيض.
- ملحق رقم 3 الدعم المحلي: حساب مقياس الدعم الكلي.
- ملحق رقم 4 الدعم المحلي: حساب معادل قياس الدعم.
- ملحق رقم 5 المعاملة الخاصة بما يتعلق بالفقرة 2 من المادة 4.
- الإضـافة الملحقـة بـالملحق رقـم 5 وتتضـمن إرشـادات لحسـاب المبلـغ (المعادلـة للرسـوم الجمركيـة) للغـرض الخـاص المحـدد فـي الفقـرات 6-10 مـن الملحـق رقم 5.

1-2-3 **الأحكام الخاصة بالدعم الزراعي في اتفاقية الزراعة**:

أ) الدعم المحلي:

- **الدعم المشوه للتجارة، (AMS)، (Amber Box) المادة 6.1:**

وهو دعم ممنوع، ويطلق عليه أيضاً اسم المقياس الذي يستخدم لحساب حجمه فيطلق عليه مقياس الدعم الكلي الذي يرمز لـه AMS، أو باسم الصندوق الذي يندرج تحته فيطلق عليه (Amber Box).

ويمثل هذا الدعم مجموع الدعم المالي المقدم لدعم أسعار المنتجات الزراعية أو تقديم خدمات أو مدخلات إنتاج مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها كدعم مرتبط بكميات الإنتاج، أو تقديم منح أو قروض أو مساهمات مدعومة للمشاريع. ويحسب بما يعرف مقياس الدعم الكلي AMS الذي يتكون من (مقياس الدعم المباشر للمنتج، ومقياس الدعم العام للقطاع، ومقياس الدعم المكافئ).

ويخضع هذا النظام للتخفيض، فعلى الدول المتقدمة خفض 20% من قيمته على مدى 5 سنوات. أما الدول النامية فعليها خفض 13% منه على مدى عشر سنوات.

- **الدعم المشوه للتجارة المسموح بشروط (Blue Box) المادة 6.5:**

ويشمل الدعم بصورة مدفوعات مباشرة للمنتجين ضمن برامج الحد من الإنتاج بهدف تحديد الإنتاج نباتياً كان أو حيوانياً. وهو مشوه للتجارة، لأنه يؤثر سلباً على تدفق التجارة كما هو الحال في الـ Amber Box لكنه يعتبر مقبولاً وغير خاضع للتخفيض تحت ثلاثة شروط: إذا ارتبطت المدفوعات بمساحة إنتاج ثابتة؛ أو دفعت على أساس 85% أو أقل من مستوى الإنتاج في فترة الأساس، أو كانت المدفوعات الخاصة بالمواشي تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية.

هذا الدعم غير محدد بسقف، وقد استثني من التخفيضات بناءً على اتفاق بلير الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قبل الشروع بجولة أورجواي 1986. وقد اعتبراه مشوهاً بطريقة أقل للتجارة؛ لأنه يأتي في إطار تعويضات تحديد الإنتاج ولا يرتبط بمستوى معين من الإنتاج.

يؤخذ على هذا الدعم أنه جاء لفائدة الدول المتقدمة ولا تستفيد منه الدول النامية مما جعلها تطالب بإلغائه في لقاءات تفاوضية عديدة لاحقة.

- **الدعم المسموح غير المشوه للتجارة(Green Box)المادة6.1 وملحق رقم 2:**

يتضمن الملحق رقم 2 من اتفاقية الزراعة الدعم المسموح به والذي استثني بناءً على ذلك من التخفيض نظراً لكونه محدود الأثر على الإنتاج وغير مشوه للتجارة. ويأتي في سياق البرامج الحكومية الخاصة بالتنمية وعبر الخدمات العامة للزراعة التي تمولها الموازنة شاملة الإعفاءات الجمركية والضريبية. ولا يشمل ذلك دعم الأسعار كما أنه غير محدد بسقف معين وتستفيد منه الدول كافة المتقدمة والنامية والأقل نمواً. وبحسب ملحق رقم 2 يشمل هذا النوع من الدعم 12 مجالاً هي الخدمات العامة (البحوث، ومكافحة الأمراض، والتدريب، والإرشاد، وفحص المنتجات، وخدمات التسويق والترويج التي تؤدي لتخفيض أسعار البيع أو الاستفادة المباشرة للمشترين، والبنية التحتية)، والتخزين الحكومي للأمن الغذائي، والمعونات الغذائية المحلية، والمدفوعات المباشرة للمنتجين ولكن بشروط مبينة في بنود الملحق الأخرى، ودعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار، المشاركة المالية الحكومية في برامج التأمين على الدخل وشبكات أمان الدخل، والمدفوعات التي تتم مباشرة أو عن طريق المشاركة المالية الحكومية في خطط التأمين على المحاصيل لأغراض الإغاثة من الكوارث الطبيعية، والمساعدات المرتبطة بالتكيف الهيكلي المقدمة من خلال برامج سحب الموارد، والمساعدات المرتبطة بالتكيف الهيكلي المقدمة من خلال المعونات الاستثمارية، والمدفوعات التي تقدم في إطار برامج البيئة، والمدفوعات التي تقدم في إطار برامج المساعدة الإقليمية.

- **دعم مشوه مسموح للبلدان النامية والأقل نمواً فقط كمعاملة خاصة وتفضيلية لها بموجب المادة 6.2:**

تسويغ هذا الدعم يستند بحسب المادة المذكورة إلى اعتبار تدابير الإعانة الحكومية لتشجيع التنمية الزراعية والريفية سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من برامج التنمية في البلدان النامية. وتشمل هذه التدابير المسموحة والمعفاة من تخفيض الدعم المالي للاستثمارات، ولمستلزمات الزراعة للمنتجين منخفضي الدخل ومحدودي الموارد، والإعانات للمنتجين لتشجيع تنويع الإنتاج الزراعي الهادف إلى إبعادهم عن إنتاج محاصيل مضرة مثل المخدرات. وهذا الدعم غير محدد بسقف.

- **دعم مشوه مسموح لكافة الدول لسقوفه المتدنية – ويعرف بـ Diminimis / المادة 6.4:**

ويشمل بحسب المادة 6.4 ما يلي:

- الدعم المحلي المقدم لمنتج معين بحيث لا يزيد على 5% من قيمة كامل إنتاج المنتج بالنسبة للبلدان المتقدمة وعلى 10% للبلدان النامية.
- الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين –لأكثر من منتج أو لقطاع فرعي أو كامل القطاع- بحيث لا يزيد على 5% من قيمة كامل إنتاج الجزء المدعوم للبلدان المتقدمة وعلى 10% للبلدان النامية.

ب) دعم الصادرات:

يعتبر دعم الصادرات بنظر منظمة التجارة والدول الأعضاء الدعم الأكثر تشويهاً للتجارة نظراً لأنه ينقل مشكلة تضخم الإنتاج إلى الأسواق التصديرية ويشوه المنافسة فيها ويعيق التنمية الزراعية لدى دول الشركاء التجاريين الزراعيين. بخاصة بعد أن تم تطوير أشكالٍ جديدةٍ من الدعم لدى بعض الدول سيما المتقدمة منها مثل الائتمان الخاص بالصادرات والمساعدات الغذائية والمؤسسات الحكومية العاملة في مجال الصادرات.

وفي ضوء التوسع الكبير في استخدام دعم الصادرات من قبل الدول المتقدمة للمحافظة على حصصها في الأسواق العالمية في السنوات السابقة لاتفاقيات جولة أورجواي (1986-1993)، عملت اتفاقية الزراعة على الحد من استخدام دعم الصادرات. وقد حددت المادة الثامنة منها الالتزامات الخاصة بالمنافسة على التصدير بعدم تقديم أي دعم للصادرات من قبل جميع الدول إلا وفق أحكام الاتفاقية والالتزامات المقدمة في جداول التزامات الأعضاء. ثم فصلت المادة التاسعة أوجه دعم الصادرات

التي ينبغي أن تخضع للتخفيض في الكميات المستحقة للدعم والقيم المستحقة للدعم ومن قبل جميع الدول والتي جاءت على النحو التالي:

1 – أوجه الدعم التي تقتضي التخفيض:

- المدفوعات الحكومية المباشرة للمنتجين اعتماداً على مستوى الصادرات.
- البيع المباشر من قبل الحكومة لمخزونات المنتجات الزراعية غير التجارية بأسعار تقل عن أسعار السوق.
- المدفوعات الحكومية على صادرات المنتجات الزراعية الممولة من خلال أنشطة الحكومة بغض النظر عن الكيفية التي تمول المدفوعات.
- الدعم المقدم لخفض تكاليف تسويق الصادرات.
- دعم تكلفة النقل والشحن الداخلي للصادرات، وتستثنى من ذلك الدول النامية على نحو ما ورد في جداول التزاماتها، كما تستثنى منه على الإطلاق الدول الأقل نمواً.
- الدعم المقدم لمنتجات مرهوناً بكونها منتجات تصديرية.

2 – الكميات والقيم المخفضة منسوبة للفترة 1986-1990 كسنة أساس:

- خفض الكميات المدعومة:

تخفض الدول المتقدمة 21% من الكميات المدعومة خلال ست سنوات، وتخفض الدول النامية 14% خلال عشر سنوات.

- خفض قيم الدعم:

تخفض الدول المتقدمة 36% من قيم الدعم خلال 6 سنوات، وتخفض الدول النامية 24% خلال 10 سنوات.

3-1 المواقف التفاوضية في المفاوضات الجارية حول الدعم الزراعي:

الاستمرار في إصلاح التجارة الزراعية هو التزام لجميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عبرت عنه من خلال المادة 20 من اتفاقية الزراعة التي نصت على توافق البلدان الأعضاء على الشروع في مفاوضات حول استمرار الإصلاح في الزراعة، وحددت مواضيع المفاوضات بشأن الإصلاح بأربع نقاط:

- تقييم تجارب تنفيذ الأعضاء لالتزاماتهم.
- تقييم آثار التزامات التخفيض على التعريفات والدعم في المنتجات الزراعية.

- الاهتمامات غير التجارية والمعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للبلدان النامية الأعضاء.
- أية التزامات ضرورية لتحقيق الإصلاح.

1-3-1 **قنوات وأطر التفاوض**:

أ/ لجنة الزراعة:

تعتبر لجنة الزراعة من اللجان الرئيسة في مجلس التجارة للسلع في المنظمة. وتعقد بالإضافة لاجتماعاتها العادية اجتماعات خاصة للتفاوض حول الإصلاحات المطلوبة في مجال الزراعة تحضرها بالإضافة للدول الأعضاء المنظمات الدولية المسجلة لدى المنظمة، كما تحضرها بصفة مراقب الدول التي تتفاوض للانضمام للمنظمة.

ب/ المجلس الوزاري:

يعتبر المجلس الوزاري أعلى سلطة في المنظمة ويعقد مؤتمراً دورياً مرة كل سنتين على الأقل وقد عقد مؤتمره الأول في سنغافورة عام 1996. وتتالت مؤتمراته بعد ذلك وكان أبرزها المؤتمر الرابع الذي عقد في الدوحة في تشرين ثاني 2001 وأطلق جولة مفاوضات جديدة للاستمرار في الإصلاح التجاري والتجاري الزراعي.

2-3-1 **إطلاق جولة الدوحة للمفاوضات**:

حددت الفقرتان 13 و14 من إعلان المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة في تشرين ثاني 2001 مواضيع التفاوض للإصلاح التجاري في مجال الزراعة كما في باقي المجالات، كما وضعتا برنامجاً زمنياً للتفاوض، وقد حددتا خمسة مواضيع للتفاوض هي:

- تحقيق تخفيضات في التعرفات الجمركية.
- تخفيض دعم الصادرات بهدف العمل على إلغائه.
- تخفيض الدعم المحلي المشوه لتجارة المنتجات الزراعية.
- المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية.
- الاعتبارات غير التجارية كحماية البيئة والأمن الغذائي والتنمية الريفية.

وبموجب البرنامج الزمني المحدد في إعلان الدوحة كان على المفاوضات أن تنتهي إلى نماذج (Modalities) للتخفيضات المقترحة من قبل الدول المختلفة في 31 آذار 2003. بالإضافة إلى جداول الالتزامات الخاصة بذلك من قبل كل دولة قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون بالمكسيك في الفترة ما بين 10 و2003/9/14.

وبناءً عليه عقدت لجنة الزراعة في المنظمة أربعة اجتماعات متخصصة للدول الأعضاء خلال العام 2002 لإنجاز المفاوضات المطلوبة بهدف إدخال تحسينات جوهرية في النفاذ للأسواق وتخفيضات معنوية على دعم الصادرات والدعم المحلي المشوه للتجارة وصياغتها بنماذج متفق عليها وفق الجدول الزمني المحدد. لكن إصرار الدول على التمسك بمواقفها أدى إلى انقسامات شديدة بين الدول الأعضاء مما عثر التوصل إلى اتفاق خلال الجدول الزمني المحدد. بل أن المفاوضات قد فشلت في تحقيق أي تقدم حتى اليوم.

3-3-1 **المواقف التفاوضية لمختلف الأطراف حول الدعم الزراعي منذ الدوحة**:

أ/ مؤتمر كانكون الوزاري الخامس 10-2003/9/15:

شارك في المؤتمر 146 دولة عضو و38 دولة بصفة مراقب و88 منظمة دولية وإقليمية، لمراجعة ما توصلت إليه المفاوضات حول أجندة الدوحة، ولإعطاء التوجيهات للفرق المتفاوضة في جنيف بخصوص موضوعات التفاوض للمرحلة القادمة. لكن المؤتمر فشل في التوصل إلى النتائج المطلوبة. وفيما يلي المواقف التفاوضية للأطراف المختلفة في مسألتي دعم الصادرات والدعم المحلي في الزراعة:

- **موقف مجموعة العشرين (G20):**

– تضم مجموعة العشرين دولاً نامية تشكل الزراعة أهمية في اقتصاداتها وتقودها الهند والبرازيل وتشارك فيها الباكستان كما انضمت إليها مصر في كانكون، وقد طالبت المجموعة كلاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بمزيد من إلغاء الدعم وتحرير السلع الزراعية لكونهما رفضا ذلك. وحددت المجموعة موقفها كما يلي:

- **دعم التصدير:**

– إلغاء دعم الصادرات خلال فترة محددة بخاصة المقدم منه للمنتجات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية.

- **ائتمانات التصدير:**
  - منع التحايل على الالتزامات الخاصة بدعم التصدير.
  - إزالة الدعم من برامج ائتمانات التصدير.

- **الدعم المحلي:**
  - تخفيض إجراءات الدعم المحلي المشوه للتجارة على أساس منتج بمنتج.
  - إلغاء الصندوق الأزرق.
  - وضع حد أقصى والتزامات إضافية يتم الاتفاق عليها وتفصيلها فيما بعد بشأن المدفوعات المباشرة في إطار الصندوق الأخضر.

- **المعاملة الخاصة والتفضيلية:**
  - توسيع نطاق تطبيق المادة 6.2 من اتفاقية الزراعة ليشمل برامج محددة ومستهدفة، والإبقاء على دعم الحد الأدنى De Minimis كما هو عليه بالنسبة للدول النامية.

- **موقف مجموعة الكيرنز Cairns:**
  - تضم مجموعة كبار الدول المنتجة زراعياً غير الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ومن أبرز أعضائها أستراليا وكندا والأرجنتين ونيوزيلنده. وتطالب هذه المجموعة بتحرير كامل التجارة في السلع الزراعية وقد جاء موقفها على النحو التالي:

- **دعم التصدير:**
  - تخفيض 50% من الدعم فور تنفيذ الاتفاق الجديد.
  - إلغاء بقية الدعم لدى الدول المتقدمة خلال 3 سنوات بأقساط متساوية.
  - إلغاء بقية الدعم لدى الدول النامية خلال 6 سنوات بأقساط متساوية.
  - الاستمرار في تطبيق المادة 4.9 من اتفاقية الزراعة حتى إلغاء الدعم نهائياً.

- **ائتمانات التصدير:**

– وضع قيود تحكم أي مكون دعم في ائتمانات وضمانات ائتمانات وتأمين ائتمانات التصدير.

- **المعونات الغذائية:**

– عدم استخدام المعونات للتخلص من الفائض والتحايل على الالتزامات الخاصة بتنافسية التصدير.

– تعهد الدول المتلقية للمعونات بعدم إعادة تصديرها.

– تقديم إخطارات سنوية للجنة الزراعة بالبرامج والسياسات الخاصة بالمعونات الغذائية.

- **الدعم المحلي:**

– تخفيض الدعم في إطار Amber Box على أساس غير مجمع إلى الصفر ابتداءً من مستويات الربط النهائية طبقاً للالتزامات الحالية للدول الأعضاء. على أن يتم ذلك على مدى خمس سنوات للدول المتقدمة وتسع سنوات للدول النامية.

– إلغاء الصندوق الأزرق.

– التأكيد على صحة ووضوح المعايير الخاصة بالصندوق الأخضر، والتأكيد على عدم تشويه الإنتاج والتجارة بواسطته، والالتزام بآلية تضع سقفاً بالنسبة للمبالغ المسموح بتقديمها في صورة مدفوعات مباشرة.

- **المعاملة الخاصة والتفضيلية:**

– احتفاظ الدول النامية بالاستثناءات المضمنة في المادة 6.2 من اتفاقية الزراعة.

– استمرار الدول النامية بالاستفادة من الترتيبات الحالية الخاصة بالدعم.

- **موقف الاتحاد الأوروبي:**

– قدم الاتحاد الأوروبي في المؤتمر رؤيته لإصلاح السياسة الأوروبية المشتركة تجاه تحرير التجارة الزراعية. وهي رؤية لا تتخلى عن دعم دول الاتحاد للزراعة على صعيدي دعم التصدير والدعم المحلي. وتتضمن رؤية الاتحاد ما يلي:

- خفض جوهري في الدعم السعري والمدفوعات المرتبطة بالإنتاج وتحويل الفائض إلى دعم المنتج الملتزم بتشريعات البيئة، وسلامة الغذاء، وصحة النبات والحيوان، ورفاهية الحيوان، ويشمل ذلك: الحبوب، والمحاصيل البروتينية، والمنتجات المولدة للطاقة، والقمح القاسي، ونشا البطاطا، والعلف المجفف، والأرز، والمكسرات، ومنتجات الألبان، والشيح. وسيتم تقديم مقترح قبل نهاية 2003 بتقديم مقترح بخصوص تحرير التبغ والقطن وزيت الزيتون.
- إن هذا يعني إعادة توزيع للدعم وليس تخفيضاً لإجمالي الدعم، حيث سيتم إعادة توزيع المبلغ المحدد للـ CAP المقدر بـ 44 مليار يورو ليغطي دول أوروبا الشرقية التي كان منتظراً أن تنضم للاتحاد الأوروبي.
- الاستعداد لتقديم التنازلات في الدعم المحلي المشوه للتجارة شريطة السماح باستمرار الدعم المقدم في إطار الصندوقين الأزرق والأخضر معتمداً في ذلك على دراسات تشير إلى أن دعم الصندوق الأزرق أقل تشويهاً للتجارة من الدعم السعري والدعم المرتبط بالإنتاج.

- **موقف اليابان وكوريا الجنوبية وسويسرا:**

- جاءت مواقفها مؤيدة لموقف الاتحاد الأوروبي في عدم الاستعداد لتخفيض دعم التصدير والدعم المحلي.

- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:**

- أعلنت الولايات المتحدة أن تقديمها للتنازلات في مجال الزراعة مرهون بما يقدمه الاتحاد الأوروبي بهذا الصدد.

- **موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من مبادرة القطن:**

اقترحت أربع دول إفريقية أن يمثل القطن 80% من صادراتها وفق الدعم المحلي ودعم التصدير اللذين تقدمهما الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي للقطن. وقد أيدتها في ذلك مصر والكاميرون وغينيا وجنوب إفريقيا والهند، كما أيدتها بالنيابة عن الدول الأقل نمواً كل من بنجلاديش والسنغال. وهنالك بعض الدول (أستراليا، كندا، والأرجنتين) دعت لخفض الدعم تدريجياً وليس دفعة واحدة.

وافق الاتحاد الأوروبي بدوره على التفاوض حول خفض تدريجي لدعمه للقطن المقدر حينها بنحو 400 مليون دولار. إما الولايات المتحدة المقدر دعمها حينها بنحو

3.3 مليار دولار فقد رفضت مناقشة الموضوع وطالبت الدول التي قدمت المبادرة بتنويع صادراتها بدل اعتمادها على صادرات القطن بشكل رئيس.

ب/ ما بين كانكون والمؤتمر الوزاري السادس في هونج كونج / الصين كانون أول 2005:

مضت المفاوضات ما بين كانكون والمؤتمر الوزاري السادس في هونج كونج في سجال بين الدول النامية والدول المتقدمة حول إصلاح تحرير التجارة الزراعية ومن ضمنه الدعم الزراعي بشقيه دعم الصادرات والدعم المحلي. واستغرق السجال جل الوقت سواء في اجتماعات لجنة الزراعة في جنيف أو في المؤتمرات الوزارية للمنظمة. وفيما كانت الدول المتقدمة ممثلة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان تتهرب من أي التزام لتخفيض الدعم بشقيه وتطالب الدول النامية بتنفيذ كامل التزاماتها في الدعم وتحرير التجارة الزراعية، استمرت الدول النامية بالمقابل منفردة أو من خلال لجنة العشرين بالتأكيد على مطالبها التي تتضمن:

- تخفيف آثار الأضرار التي خلفتها عليها جولة أورجواي.
- تقديم معاملات تفضيلية لها من الدول المتقدمة حسبما سمحت به جات 1994.
- خفض كبير وسريع في الدعم الزراعي في الدول الغنية وبخاصة دعم الصادرات لدرء خطر المنافسة غير العادلة مع صادرات الدول النامية ومع منتجاتها في أسواقها المحلية.
- الحيلولة دون ربط تحرير التجارة بمعايير العمل والبيئة الذي يرفع من تكلفة منتجات الدول النامية ويقلل من قدرتها التنافسية.

وفي موقف مماثل ولكن على صعيد آخر كان السجال قائماً أيضاً ما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فبينما كان الاتحاد الأوروبي مسنوداً بموقف اليابان، كانت الولايات المتحدة تتذرع في تمنعها عن تقديم التنازلات بضرورة أن تكون التنازلات من الجانبين الأوروبي والأمريكي تناسبية مع حجم ما يقدمه كل جانب من دعم. لكنها خالفت ذلك عندما تعارض مع مصالحها، فوقفت ضد تخفيض دعمها للقطن عند مناقشة مبادرة القطن الإفريقية.

من جهتها، كانت مواقف مجموعة الدول حديثة الانضمام للمنظمة والدول الأقل نمواً أقرب ما يمكن لمواقف الدول النامية. إما مجموعة الكرينز فتقترب في مواقفها من الدول المتقدمة بدعوتها المستمرة إلى تحرير كامل للتجارة الزراعية وذلك بسبب كبر

إنتاجها وصادراتها الزراعية، مع تعديل متأخر على موقفها طالبت فيه بتخفيضات جوهرية وتناسبية للدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وكانت أبرز محطات المفاوضات في الفترة ما بين مؤتمر كانكون 2003 ومؤتمر هونج كونج 2005 هي ما يلي:

أ- قرار المجلس العام لمنظمة التجارة في 31 تموز 2004 فيما يعرف بـ: July Package

تضمن القرار والذي لم يؤخذ به حتى تاريخه ما يلي بالنسبة للدعم المحلي ودعم الصادرات:

أ-1 الدعم المحلي:

أ-1-1 مقياس الدعم الإجمالي AMS:

- تكون أحكام المعاملة التفضيلية جزءاً لا يتجزأ من النماذج التفاوضية الخاصة بالدعم المحلي، على أن تتضمن المعاملة الخاصة معدلات تخفيض أقل وفترات تنفيذ أطول.
- تلتزم الدول المتقدمة بإخضاع الدعم المرتفع لنسب تخفيض أكبر.
- إخضاع الدعم المشوه للتجارة للتخفيض وفقاً للمعادلة المتدرجة Tiered Approach التي تحقق خفضاً أكبر لمستويات الدعم الأعلى. ويشمل (مقياس الدعم الإجمالي AMS طبقاً لمستويات الربط النهائية + المستويات المسموح بها لدعم الحد الأدنى De Minimis + مستوى يتم تحديده لمدفوعات الصندوق الأزرق طبقاً لحسبة حددتها الفقرة 8 من الملحق (أ) للإعلان).
- تخفيض الربط النهائي لمقياس الدعم الإجماليAMS بصورة جوهرية باستخدام المنهج المتدرج.
- التزام الدول الأعضاء التي لديها مستويات أعلى من مقياس الدعم الإجمالي بإجراء تخفيضات أعلى.

أ-1-2 دعم الحد الأدنى De Minimis:

- التفاوض لتخفيض الدعم مع مراعاة للمعاملة التفضيلية، وتعفى من التخفيض الدول النامية التي يذهب معظم دعمها للمزارعين محدودي الموارد والذين ينتجون لاستهلاك أسرهم فقط.

أ-1-3 دعم الصندوق الأزرق:

- مراجعة المادة 5.6 من اتفاقية الزراعة للتأكد من أن مدفوعات الصندوق الأزرق أقل تشويهاً للتجارة من إجراءات مقياس الدعم الإجمالي.
- ألا يتعدى دعم الصندوق الأزرق 5% من متوسط القيمة الكلية للإنتاج الزراعي أثناء فترة تاريخية يتفق عليها أثناء المفاوضات، وسوف يتم تطبيق السقف المشار إليه من بداية فترة التنفيذ على الأعضاء الذين يستخدمون الصندوق الأزرق أو الذين من المحتمل أن يستخدموه.

أ-1-4 دعم الصندوق الأخضر:

- مراجعة معايير الصندوق الأخضر لتكون لتدابيره أقل تأثيراً على تشويه التجارة أو الإنتاج.

أ-2- تنافسية التصدير (دعم التصدير):

- وضع صيغ تفاوضية مفصلة تضمن الإلغاء المتوازي في وقت محدد لكافة أشكال دعم التصدير.
- إلغاء دعم التصدير بحلول التاريخ النهائي الذي سيتم الاتفاق عليه.
- إلغاء ائتمانات التصدير وضمانات ائتمانات التصدير أو برامج التأمين التي لها فترة سداد تزيد على 180 يوماً بحلول التاريخ المتفق عليه.
- إلغاء القيود والشروط المتعلقة بائتمانات التصدير وضمان ائتمانات التصدير أو برامج التأمين التي لها فترة سداد 180 يوماً أو أقل والتي تتعلق بضوابط معينة يتفق عليها من بين العناصر التي تمثل دعماً وتشوهاً للتجارة مثل سداد الفائدة والحد الأدنى لمعدل الفائدة والحد الأدنى للقسط.

أ-3- المعاملة الخاصة والتفضيلية:

- سوف تستفيد الدول النامية من فترات تنفيذ أطول فيما يتعلق بإزالة كافة أشكال الدعم.
- تستمر استفادة الدول النامية من المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تنص عليها المادة 9.4 من اتفاقية الزراعة وذلك لفترة معقولة يتم التفاوض عليها وتبدأ هذه الفترة بعد إزالة كافة أشكال الدعم التصديري وبعد الانتهاء من تنفيذ الضوابط المحددة.
- تضمن الدول الأعضاء أن الضوابط المتعلقة بائتمانات التصدير وضمانات ائتمانات التصدير أو برامج التأمين والتي يتم الاتفاق عليها سوف ينتج عنها وضع أحكام ملائمة لصالح الدول الأقل نمواً والدول النامية المستوردة الصافية للغذاء وذلك في إطار الفقرة 4 من قرار مراكش في هذا الصدد.

ب- اجتماع لجنة الزراعة في تشرين ثاني 2004:

بعد التباطؤ في مفاوضات لجنة الزراعة بسبب تصلب مواقف بعض الدول، ونتيجة لعدم التوافق الذي أظهرته الدول خلال مؤتمر كانكون 2003، تشددت الدول النامية في موقفها لربط التقدم في مجال السلع غير الزراعية والخدمات بالتقدم الحاصل في مفاوضات الزراعة. وبالمقابل استمرت الدول المتقدمة بالمماطلة بإجراء أية تخفيضات على الدعم المحلي أو دعم الصادرات أو الرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها على المستوردات.

وقد حاول اجتماع لجنة الزراعة في الفترة 17-2004/11/19 اختراق حالة الجمود في عجلة المفاوضات. ولذلك ركز رئيس اللجنة على أهمية المفاوضات الثنائية بين المجموعات، وحث الأطراف على تقديم التنازلات أملاً في التوصل إلى إطار عام يتم التفاوض حول تفاصيله لاحقاً. وقد تم تحديد المحاور الرئيسة الثلاثة للتفاوض ممثلة في النفاذ للأسواق، والدعم المحلي، ودعم الصادرات.

وقد شاركت في الاجتماع ست مجموعات هي:

- مجموعة الكيرنز (Cairns)، وتضم دولاً كبيرة الإنتاج وأبرز أعضائها أستراليا وكندا والبرازيل والأرجنتين ونيوزيلنده.
- مجموعة العشرين (G 20)، وتشكلت قبيل انعقاد مؤتمر كانكون وتتألف من بعض الدول النامية الكبيرة أبرزها الهند وباكستان ومصر.

- مجموعة العشرة (G10)، وقد تشكلت حديثاً من دول متقدمة أهمها سويسرا وتايوان وإسرائيل وهي تركز على الاهتمامات غير الزراعية.
- المجموعة الإفريقية أو الأقل نمواً، وتضم عدداً من الدول الأقل نمواً وأغلبها من الدول الإفريقية.
- مجموعة الدول حديثة الانضمام، وتشترك باعتقادها أنها قدمت تنازلات غير قليلة عند الانضمام مما يجعل لها الحق في الحصول على معاملة تفضيلية في الترتيبات المستقبلية. ومن بين أعضائها ألبانيا وكرواتيا وجورجيا ومولدافيا ومن الدول العربية الأردن وعمان.
- مجموعة الاتحاد الأوروبي، وأصبحت تضم 25 عضواً بعد انضمام عشر دول من أوروبا الشرقية، وتمتلك قوة تفاوضية كبيرة، وتحاول تأخير التوصل لأي اتفاق يؤثر على مصالحها الزراعية بالدعوة إلى معالجة قضايا الدعم والحماية عن طريق المفاوضات الثنائية بينها وبين الدول المتضررة من سياساتها الزراعية في الدعم والحماية.

هذا وقد أسفر الاجتماع عن النتائج التالية بخصوص الدعم المحلي ودعم الصادرات:

الدعم المحلي:

تم الاتفاق على إجراء تخفيض ملموس على الدعم المحلي المشوه للتجارة مثل الدعم المشمول بحسابات الدعم الكلي AMS ودعم الحد الأدنى De Minimis بحيث تقوم الدول التي تقدم قيماً أعلى من الدعم المحلي بإجراء تخفيضات أكبر من خلال الصيغة التدريجية Tiered Formula.

دعم الصادرات:

تم الاتفاق على إلغاء ما يلي في وقت يتم تحديده لاحقاً:

- الدعم الممنوح للصادرات.
- اعتمادات الصادرات وضمانات اعتماد الصادرات وبرامج التأمين التي تتجاوز مدة سدادها 180 يوماً.

- إزالة الشروط والبنود ذات العلاقة باعتماد الصادرات وضمانات اعتماد الصادرات وبرامج التأمين التي تقل مدة سدادها عن 180 يوماً إذا لم تكن متوافقة مع أحكام سوف يتم الاتفاق عليها لاحقاً.
- الممارسات المشوهة للتجارة والتي ترتبط بالمؤسسات التجارية المدعومة من قبل الدولة.
- الإجراءات والأحكام المتعلقة بالمساعدات الغذائية إذا لم تكن متوافقة مع شروط سوف يتم الاتفاق عليها لاحقاً.

كما تم الاتفاق على أن يتم تطبيق هذه الالتزامات من خلال جداول يتم الاتفاق عليها لاحقاً وفقاً لنظام تخفيضات سنوية يأخذ بالاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول النامية من خلال منحها فترات تنفيذ أطول ونسب تخفيض أقل.

جـ - اجتماعات لجنة الزراعة في آذار وتموز وتشرين 2005:

كان متوقعاً في هذه الاجتماعات التي سبقت مؤتمر هونج كونج أن يتم تطوير حزمة يوليو التي تعتبر إطاراً عاماً إلى برنامج زمني وآليات محددة لتخفيض الدعم والرسوم الجمركية تمهيداً لرفعها للمؤتمر لإقرارها. لكن هذه الاجتماعات قد فشلت في تحقيق التوافق على ذلك ولم تدفع للمؤتمر بما كان متوقعاً منها.

وقد كانت أبرز المواقف التفاوضية على هذا النحو:

الدعم المحلي وحسابات الدعم:

أبدى الاتحاد الأوروبي رأيه بأن يتم التخفيض في الدعم بطريقة متعادلة Equitable وألا يتم خفض أكبر من قبل الدول التي تقدم دعماً أكبر. وأن يكون التخفيض على مراحل زمنية وبشكل خطي، مع مراعاة أن يتم التخفيض في الدول النامية على فترات طويلة.

أما الولايات المتحدة فدعت إلى خفض جوهري للدعم على أن يتم ذلك بطريقة منسجمة أو تناسبية Harmonization تخفض فيها الدول ذات الدعم الأكبر بنسب أكبر.

دعم الحد الأدنى De Minimis:

دعت الدول النامية إلى إعفائها من أية تخفيضات في هذا البند باعتباره الوحيد الذي يتيح لها تقديم الدعم لزراعتها إذا أسعفتها إمكانياتها المالية لتقديمه.

الصندوق الأزرق:

طالبت الدول النامية بإلغاء هذا الصندوق الذي لا تستفيد منه إلا الدول المتقدمة، أو على الأقل خفض الدعم المقدم بموجبه وبسرعة.

دعم الصادرات:

دعت الولايات المتحدة والدول النامية إلى إزالة جميع أشكال الدعم على الصادرات خلال خمس سنوات ابتداءً من العام 2003، وذلك بالخفض التدريجي وبنسب ثابتة سنوياً، واعتماد بيانات عام 2000 كبيانات مرجعية للخفض.

د/ المؤتمر الوزاري السادس – هونج كونج كانون أول 2005:

في ضوء المفاوضات خلال اجتماعات لجنة الزراعة المتكررة عام 2004 صدر عن المجلس العام للمنظمة ما عرف بـ حزمة يوليو July Package. وقد تم التأكيد ثانية على ما ورد في حزمة يوليو في المفاوضات اللاحقة في اجتماعات لجنة الزراعة من تشرين ثاني 2004 وحتى تشرين أول 2005 بهدف الوصول إلى توافق عام يتم التوصية به لمؤتمر هونج كونج الوزاري في نهاية 2005. لكن المفاوضات لم تتوصل للتوافق المطلوب كي تدفع به لمؤتمر هونج كونج، ليجد المؤتمر نفسه أمام حزمة يوليو. وقد كان المؤتمر على وشك الفشل؛ لأنه كما قال وزير التجارة الهندي عن الدول المتقدمة: ((يريدون منا أن ندفع لهم مقابل التزاماتهم التي يجب عليهم القيام بها، لن ندفع لهم)) لكن إعلان وفد الاتحاد الأوروبي قبوله إنهاء كل أنواع الدعم المشوه للتجارة بنهاية عام 2013 قد مكن المؤتمر من الخروج ببيان وزاري متفق عليه.

وقد جاء في الإعلان الوزاري حول الدعم المحلي ودعم الصادرات ما يلي:

1- الدعم المحلي:

أ- التخفيض الإجمالي على مقياس الدعم الكلي:

تكون معادلة التخفيض بالنسبة لإجمالي الدعم الكلي حسب الفئات التالية:

1- الفئة الأولى: التي تزيد قيمة الدعم الإجمالي لقطاعها الزراعي على 60 بليون دولار أمريكي، تخفض بنسبة (70-80%).
2- الفئة الثانية: التي تزيد قيمة الدعم الإجمالي لقطاعها الزراعي على 10 بلايين دولار أمريكي، وأقل من 60 بليون دولار أمريكي،تخفض بنسبة (53-75%).
3- الفئة الثالثة: التي تزيد قيمة الدعم الإجمالي لقطاعها الزراعي على 10 بلايين دولار أمريكي، تخفض بنسبة (31-70%).

هذا مع اقتراح إعفاء بعض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول حديثة الانضمام من التزامات التخفيض.

ب– مستوى الالتزام النهائي (المربوط) لمقياس الدعم الكلي:

تقترح الوثيقة أن يكون مستوى التخفيض في القيمة المربوطة لمقياس الدعم الكلي بالنسبة للدول النامية 3/2 من نسبة التخفيض المقترحة للدول المتقدمة على أن تعفى البلدان النامية المسجلة كبلدان مستوردة صافية للغذاء من هذا الالتزام.

جـ - سقوف الدعم المحلي لمنتجات معينة:

لا يجوز أن تتجاوز متوسط الدعم المقدم خلال فترة أساس مقترحة ضمن أحد خيارين:

1- الخيار الأول: فترة ست سنوات ممتدة من 1995-2000.
2- الخيار الثاني: فترة ثلاث سنوات ممتدة من 1995-2004.

د – الدعم بالحد الأدنى (De Minimis):

تقترح وثيقة مسودة النماذج التفاوضية أن تعفى الدول النامية (المستوردة الصافي للغذاء) بموجب مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية من تقديم أية تنازلات أو تخفيضات على المستوى الممنوح لها فيما يتعلق بالدعم بالحد الأدنى.

هـ- الصندوق الأزرق (ويشمل الدفعات المباشرة بموجب برامج تحديد الإنتاج حسب المادة 5.6 من اتفاقية الزراعة):

يسمح للبلدان النامية حسب المقترح الجديد تقديم دعم من هذا النوع وبحيث لا يتجاوز نسبة 5% من متوسط قيمة الإنتاج الزراعي لفترة الأساس.

و – الصندوق الأخضر:

تم اقتراح بعض التعديلات غير الجوهرية بالنسبة للدعم المقدم للقطـاع الزراعـي ضمن بنود الصندوق الأخضر الواردة ضمن الملحق (2) من اتفاقية الزراعة:

- تقترح الوثيقة إضافة تفصيل أكبر للخدمات العامة التـي يجوز للدولـة تقديم دعم لهـا مثـل: بـرامج التـوطين وإصـدار سـندات الملكيـة وضـمان التوظيـف والتشـغيل ومكافحة الفقر وبرامج حفظ التربة وإدارة المصادر الطبيعية وغيرها.
- تقترح الوثيقة تعديل الفقرة الخاصة ببرامج الدعم الموجهة للإغاثـة من الكوارث الطبيعية، بحيث تشتمل على العبارة التالية: تعتبر هذه الدفعات مسموحاً بهـا فـي حالات الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعيـة أو فـي حالـة البلدان الناميـة لأيـة معايير يتم اعتمادها وفقاً للتشريعات الوطنية المعمول بها لهذه الغاية.
- تقترح الوثيقة إضافة بند جديد يتعلق بالتعويضـات التـي تقدمها الحكومـات مقابـل إتلاف المحاصيل أو إعدام الحيوانـات الحيـة فـي حـالات الأوبئـة أو الآفـات وهـو يشمل الخسائر التي تزيد نسبتها علـى 30% من معدل الإنتـاج. كمـا تـم إضـافة البند الذي يشمل المحاصيل الزراعية ضمن الخسائر التـي يمكـن التعويض عنهـا حيث كانت في السابق تشمل الحيوانات الحية والدخل ومدخلات الإنتاج.
- تـم إضـافة بعـض البنـود للفقـرة المتعلقـة ببـرامج المسـاعدات الإقليميـة، وبحيـث أصبحت تشمل إعفاءات خاصـة للـدول الناميـة خاصـة فيمـا يتعلـق بالشـرط الـذي يفرض على الدولة استخدام معايير واضحة لتحديد جغرافية المناطق الأقل حظاً.

2– دعم الصادرات:

اتفق المؤتمرون علـى وضـع آليـات تضـمن تخفيض متـزامن لكـل أشـكال دعـم الصـادرات وصـولاً لإزالتـه نهائيـاً بنهايـة عـام 2013، فيمـا يخـص قـروض الصـادرات وضـمان قـروض الصـادرات وبـرامج تـأمين الصـادرات فقد لـوحظ أن بعضـها ذو تـأثير مشوه للتجارة وعليه فيجب وضع المعايير التي تضمن تجنب ذلك التأثير. ولكي يتم التأكد من أن التعاملات المشوهة للتجارة التي تمارسها الشركات الحكومية قد تم التخلص منهـا فإنه يجب وضع المعايير لضمان عدم تلقي هذه الشركات أي نـوع من الدعم الحكـومي ولضـمان دقـة سـجلاتها بحيث لا يتم إخفـاء الخسـارة التـي تمنـى بهـا هذه الشـركات ويتم تغطيتها من مصادر حكومية.

أما فيما يخص المساعدات فإنه سيتم تقسيمها إلى نوعين هما:

- المساعدات الغذائية الطارئة وهي التي لا تخضع لرقابة مشددة.

- المساعدات الغذائية الأخرى: والتي يجب وضع معايير تضمن عدم تأثيرها على أسعار السوق بما في ذلك حفظ سجلات المساعدات الغذائية المقدمة.

ح/ اجتماعات جنيف 2006:

محاولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لإنهاء هذه الجولة من المفاوضات التي أصبحت تعرف "بجولة الدوحة للتنمية" وبعد فشل اجتماع هونج كونج الوزاري في حسم الخلافات الدائرة حول المواضيع العالقة وبعد انتهاء مهلتي نهاية نيسان ومن ثم نهاية حزيران دون التوصل لاتفاق واضح حول هذه القضايا فقد اجتمع بنهاية حزيران ستون وزير تجارة يمثلون ما يقارب ثلث أعضاء منظمة التجارة العالمية لمحاولة حسم الخلافات ولكنهم تفرقوا دون التوصل لاتفاق.

وقد تركز الخلاف خلال هذه الاجتماعات بين ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- الولايات المتحدة الأمريكية: التي تقدم دعماً كبيراً للصادرات الزراعية وتربط أي تنازل في هذا الدعم بتخفيض الرسوم الجمركية لدى دول الاتحاد الأوروبي وتعترض على ما يسمى بالسلع الحساسة حيث إنها تعتقد أن حماية 2% فقط من السلع الزراعية سوف يؤدي إلى خسارة ما يقارب 90% من مكاسب هذه الجولة؛ لأنها تعتقد أنه لو استثنى الاتحاد الأوروبي مثلاً منتجات الألبان وقصب السكر كسلع حساسة واستثنت أمريكا القمح وأستراليا الأغنام واستثنت اليابان الأرز فإن بقية الدول عندها لن تكون قادرةً على منافسة هذه السلع وهو ما يعني عدم تحرير أكثر من 50% من التجارة الزراعية التي كان يؤمل أن تسهم في إتاحة المجال للدول النامية للوصول للأسواق المتقدمة.
- الاتحاد الأوروبي: والذي يرتكز أسلوبه الحمائي على الرسوم الجمركية العالية ويربط التخفيض على هذه الرسوم بتخفيض دعم أمريكا لصادراتها والتوقف عن منح المساعدات الغذائية التي يعتقد أنها تشوه التجارة ويطالب بمبدأ السلع الحساسة ويسعى الاتحاد الأوروبي لحشد تأييد لمواقفه من خلال منح أفضليات خاصة لكل دولة على حدة مراعياً في ذلك ظروف هذه الدول وظروفه هو في المقام الأول وعليه فإنه عملياً يشكل منظومة تبادل تجاري بديلة أو رديفة لمنظمة التجارة العالمية وهذا ما قد تعترض عليه بعض الدول الكبرى.
- مجموعة العشرين: وهي مجموعة من الدول النامية التي أهلها حجم اقتصادها للعب دور مؤثر على ساحة المفاوضات وهي تعتقد بوجوب التخلص من الدعم وتخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل دخول سلع الدول النامية للأسواق المتقدمة ولكن ينقص هذه المجموعة أن تعتمد على خبرائها في بناء مواقفها التفاوضية بدلاً من الاعتماد على تحليل المقترحات المقدمة من المجموعتين السابقتين كما

أن هذه المجموعة تبدو في كثير من الأحيان مهتمة بحماية أسواقها أكثر من اهتمامها بفتح الأسواق المتقدمة وهو ما لا يعتبر إستراتيجية تفاوضية تخدم مصالح جميع الدول النامية.

- لم تتمكن الوفود المفاوضة في جنيف من إنجاز المهمة الموكلة إليها بالتوصل لاتفاق بنهاية 2006 وقد بدا واضحاً أن قضية الدعم المقدم للقطاع الزراعي في الكثير من البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية أيضاً تلعب دوراً رئيساً في تقليل فرص التوصل لاتفاق، كما ووجهت توجهات المنظمة لخفض الرسوم الجمركية على المستوردات الزراعية بممانعة شديدة من قبل العديد من الدول التي تتبع سياسة حمائية لقطاعاتها الزراعية. لقد كان أحد أهم العوامل التي أسهمت في عدم التوصل لاتفاق هو انتهاء التفويض الممنوح للحكومة الأمريكية من الكونغرس لاتخاذ القرارات التي تؤثر في السياسات التجارية وضرورة أن تمر هذه القرارات عبر الكونجرس مما أدى لتردد الكثير من الدول في اتخاذ قرارات حاسمة انتظاراً لما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية.

ط/ اجتماع بوتسدام 2007:

في الاجتماع الذي عقد بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل والصين بدا واضحاً أن الخلافات بدأت تتسع حول الكثير من القضايا، أهمها الدعم الزراعي والنفاذ إلى الأسواق.

وفي هذه الاجتماعات تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض دعم الصادرات بأكثر من ثلاثة مليارات دولار لتصبح 15 مليون دولار أمريكي بدلاً من 18 فيما إذا أحرز تقدم في بقية المواضيع تحت التفاوض. ولكن وبعد فترة قصيرة لم يستطع المفاوضون التوصل إلى صيغة مرضية للجميع بخصوص آليات الحماية الخاصة ولعل أبرز ما منع التوصل لاتفاق هو الحماية التي رغبت كلاً من الهند والصين بتوفرها للمزارعين في كلا البلدين بالإضافة لآلية حماية الموز الذي تنتجه إفريقيا ويصدر للاتحاد الأوروبي.

لقد تم الاتفاق خلال هذه المفاوضات على جميع المواضيع المطروحة ولم يتبق سوى موضوعين مهمين وكان يمكن الاتفاق عليهما لولا الخلاف الذي طرأ حول متى يمكن للدول النامية أن تستخدم آليات الحماية الخاصة التي تتيحها الاتفاقيات وكانت بعض الدول النامية ترغب بمستوى معين يضمن عدم تضرر مزارعيها فيما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية رفع هذا المستوى بعض الشيء لإتاحة المجال لحرية تجارة أكبر وهو ما اعتقدت الهند ومعها الصين وبعض الدول النامية الأخرى أنه سيلحق ضرراً فادحاً

بقطاعاتها الزراعية قبل أن تتمكن من استخدامه وعليه فلم يستطع المفاوضون التوصل لاتفاق في ذلك الاجتماع.

وفي حقيقة الأمر فإن قضية آلية الحماية الخاصة التي اختلفت عليها بعض الدول لم تكن كذلك لولا أن العديد من الدول الأعضاء في المنظمة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قد بدأت بمراجعة مواقفها تجاه التحرير الكلي لتجارة السلع الزراعية، فأزمة الغذاء العالمية التي تفجرت على شكل ارتفاع حاد في أسعار الغذاء بداية عام 2007 قد دفعت بالعديد من الدول لتقييد صادراتها الزراعية وهو عكس ما كانت تسعى إليه المفاوضات ولعل هذا ما دعا إلى مراجعة شاملة لتحرير التجارة الزراعية.

لقد بدأ للجميع ضرورة أن تكون لكل دولة أو إقليم متجانس ما يكفيه من الموارد الغذائية الأساسية لمواجهة الأزمات الغذائية التي قد تخرج عن السيطرة في كثير من الأحيان.

ك/ المؤتمر الوزاري السابع في جنيف 2008:

في تموز من عام 2008 افتتحت في جنيف الدورة الوزارية لمنظمة التجارة العالمية بمشاركة وزراء ثلاثين دولة في محاولة لإجراء المفاوضات الأخيرة لإخراج جولة الدوحة من تأزم دام سبع سنوات.

وفي هذه الجولة ظهر أن هنالك خلافاً بين الشمال والجنوب، خصوصاً فيما يتعلق بحرص الجنوب على تسوية مشكلة الدعم الزراعي بنوعيه دعم الإنتاج ودعم الصادرات فيما ظهر أن دول الشمال تصر على مقايضة أية تنازلات بضرورة فتح الأسواق أكثر وتخفيض الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والخدمات رغم أن المواقف داخل المجموعات نفسها ليست متجانسة تماماً.

أما وزير خارجية البرازيل الذي كان يرأس مجموعة العشرين في المفاوضات التجارية، فقد انتقد إستراتيجية الدول الغنية في المفاوضات خصوصاً فيما يتعلق باعتبارها أن ملف الزراعة قد تمت تسويته نهائياً في حين أن هناك الكثير من الأمور التي يجب تسويتها في الملف الزراعي.

فيما أعربت المفاوضة الأمريكية عن اعتقادها أن أهم التنازلات يجب أن تتم في مجال المنتجات الصناعية وليس في الملف الزراعي، في إشارة إلى مطالبة الدول الغنية بضرورة خفض الرسوم على المنتجات الصناعية المصدرة للدول النامية مقابل تخفيض الدول الغنية للرسوم والدعم المقدم لمزارعيها وصادراتها الزراعية.

وعلى الرغم من هذه الخلافات فقد تمكنت الوفود المفاوضة من إقرار إطار عام لتقريب وجهات النظر تمثلت أهم بنوده فيما يلي:

أ – الدعم المحلي:

أ-1 معادلة التخفيض المركبة:

إن تخفيض الدعم الإجمالي المشوه للتجارة يجب أن يتم حسب المعادلة المركبة التالية:

- إذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة أكبر من 60 بليون دولار أمريكي، فإن التخفيض يجب أن يكون 80%.
- إذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة أكبر من 10 بلايين وأقل من أو يساوي 60 بليون دولار أمريكي، فإن التخفيض يجب أن يكون 70%.
- إذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة أقل من أو يساوي 10 بلايين دولار أمريكي، فإن التخفيض يجب أن يكون 55%.

أ-2 مدد ومراحل التخفيض:

للدول المتقدمة، يجب أن يتم التخفيض على ست مراحل خلال خمسة أعوام وكالتالي:

- للدول الواقعة في المستويين الأول والثاني، يجب تخفيض إجمالي الدعم المشوه للتجارة بمقدار الثلث في اليوم الأول للتطبيق. تخفض نسبة الدعم المتبقية على خمس مراحل سنوية متساوية.
- للدول الواقعة في المستوى الثالث يجب تخفيض إجمالي الدعم المشوه بنسبة 25% في اليوم الأول للتطبيق وتخفض نسبة الدعم المتبقية على خمس مراحل سنوية بمقادير متساوية.
- الدول النامية، يجب أن يتم التخفيض على تسع مراحل خلال ثمانية أعوام، بحيث يخفض إجمالي الدعم المشوه للتجارة بما نسبته 20% في اليوم الأول للتخفيض. يتم إجراء الخفض المتبقي عبر ثماني دفعات سنوية متساوية.

وأعفيت كل من الدول النامية التي ليس لها مقياس للدعم الكلي وكذلك الدول المستوردة الصافية للغذاء من إجراء أي تخفيض على مستويات الدعم المشوه للتجارة.

أ-3 المعدل النهائي لمقياس الدعم الكلي: المعادلة المركبة:

معادلة التخفيض المركبة:

يجب أن يخفض المعدل النهائي لمقياس الدعم الكلي المسجل حسب المعادلة المركبة التالية:

- إذا كان مقدار مقياس الدعم الكلي النهائي المسجل أكبر من 40 بليون دولار أمريكي فيجب تخفيضه بنسبة 70%.
- إذا كان مقدار مقياس الدعم الكلي النهائي المسجل أكبر من 15 بليوناً وأقل من أو يساوي 40 بليون دولار أمريكي أو ما يعادلها فيجب تخفيضه بنسبة 60%.
- إذا كان مقدار مقياس الدعم الكلي النهائي المسجل أقل من أو يساوي 15 بليون دولار أمريكي فيجب تخفيضه بنسبة 45%.

أ-4 مراحل ومدد التخفيض:

بالنسبة للدول المتقدمة، فإن تخفيض مقياس الدعم الكلي يجب أن يتم على ست مراحل خلال خمسة أعوام. الدول المتقدمة الواقعة في المستويين الأولين من المعادلة المركبة في البندين، يجب التخفيض بما نسبته 25% من مقياس الدعم الكلي في اليوم الأول للتطبيق، ومن ثم يتم إجراء باقي التخفيض على خمس دفعات سنوية متساوية، إما بقية الدول المتقدمة فيجب أن تقوم بالتخفيض على ست دفعات متساوية تبدأ منذ اليوم الأول للتخفيض.

أ-5 المعاملة الخاصة والتفضيلية:

- يجب أن يكون التخفيض في مقياس الدعم الكلي للدول النامية ثلثي التخفيض الذي تطبقه الدول المتقدمة في المستوى الثالث ويجب أن ينفذ هذا التخفيض على تسع دفعات سنوية متساوية خلال ثمانية أعوام، بحيث يجري التخفيض الأول خلال اليوم الأول للتطبيق، وعلى أية حال فإن الدول النامية التي لا يتجاوز مقياس الدعم الكلي لديها 100 مليون دولار أمريكي يجب ألا يطلب منها إجراء أية تخفيضات.
- الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء يجب ألا يطلب منها إجراء أية تخفيضات على مستويات الدعم الكلي لديها.

أ-6 مقياس الدعم الكلي المتخصص بسلع معينة:

لجميع الدول الأعضاء في المنظمة – باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية – فإن مقياس الدعم الكلي الخاص بمنتج معين يجب أن يكون معدل الدعم الذي تلقاه هذا المنتج خلال الفترة التي سيؤخذ معدلها وهي 1995-2000 إما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الفترة التي سيؤخذ معدلها هي 1995- 2004. أما بالنسبة للدول التي أدخلت برامج دعم حديثة متخصصة بمنتج معين فإن المعدل الجديد لهذا الدعم يجب أن يكون معدل آخر سنتين تم الإبلاغ عنهما.

بالنسبة للدول النامية فإنها تستطيع تحديد مقياس الدعم الكلي المتخصص لديها باعتماد إحدى الصيغ الثلاث التالية:

- معدل مقياس الدعم الكلي المتخصص خلال أي من الفترتين 1995-2004 أو 1995-2000 حسب ما ترتأيه الدولة المعنية.
- معدل الدعم بالحد الأدنى خلال الفترات أعلاه.
- 20% من إجمالي مقياس الدعم الكلي في سنة ما خلال جولة مفاوضات الدوحة.

ب– دعم الصادرات:

يجب أن تلغي الدول المتقدمة دعم الصادرات الوارد في جداول التزاماتها بحلول عام 2013 إما الدول النامية فيجب أن تلغي نهائياً دعم الصادرات بحلول عام 2016.

4-1 **مواقف الدول العربية في المفاوضات الجارية بخصوص دعم الزراعة**:

1-4-1 **الاتجاه العام لمواقف الدول العربية**:

بذلت غالبية الدول العربية الأعضاء في المنظمة قصارى جهدها أثناء مفاوضاتها للانضمام للمحافظة على مستوى ما كانت تقدمه من دعم محلي ودعم للصادرات. وتبذل الدول العربية - التي تفاوض حالياً للانضمام للمنظمة - جهدها في نفس الاتجاه. وكما هو معلوم فإن ما يتاح لدولة عضو من تفضيلات أو معاملة خاصة يجري تثبيته في جداول الالتزام الخاصة بها لدى المنظمة، ونجد أن هذه التفضيلات تتفاوت من دولة لأخرى، وأفضل ما هو متاح كان من نصيب الدول التي كانت في الأصل طرفاً متعاقداً مع اتفاقية جات1947 مما أهلها لنيل امتيازات أكبر من غيرها، تليها الدول التي كانت الأسبق في الالتحاق باتفاقية جات 1947 وفي الانضمام للمنظمة.

ومنذ قيام المنظمة في 1995 وفي إطارها اتفاقية جات 1994 واتفاقية الزراعة فإن الموقف العام للدول العربية من دعم الصادرات والدعم المحلي يقع في السياق العام لموقف الدول النامية، إذ لم يعد بوسع دولة بمفردها أن تغير ما تم تثبيته بجداول التزاماتها في هذا المجال. وتعزز التزام الدول العربية بالإطار العام لموقف الدول النامية بعد إطلاق جولة الدوحة لإصلاح التجارة خلال المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة الذي عقد في الدوحة العاصمة القطرية عام 2001. ويتلخص هذا الموقف بما يلي:

- التخفيف من آثار جولة أوروجواي الضارة لها نتيجة للدعم المحلي الكبير ودعم الصادرات الذي بقي متاحاً للدول المتقدمة.
- تسريع إسقاط الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة والذي يضر بصادرات الدول النامية وتنافسية منتجات هذه الدول في أسواقها المحلية.
- تفعيل مبدأ المعاملات التفضيلية لها من الدول المتقدمة التي جعلتها اتفاقية جات 1994 شأناً اختيارياً وليس إلزامياً للدول المتقدمة.
- تعليق ربط تحرير التجارة بمعايير العمل والبيئة لأجل غير محدد لما يسببه من زيادة في تكاليف الإنتاج لديها وإضعاف قدرة منتجاتها التنافسية.

2-4-1 مواقف الدول العربية داخل الأطر التفاوضية للمنظمة (لجنة الزراعة في المنظمة والمؤتمرات الوزارية للمنظمة):

تعتبر منظمة التجارة العالمية منبر التفاوض لأعضائها من الدول للسير في إصلاح التجارة الدولية ومنها التجارة الزراعية. وتجري المفاوضات داخل المنظمة في إطارين هما: لجنة الزراعة التي تجتمع عند الحاجة، والمؤتمرات الوزارية وهي أعلى سلطة في المنظمة وتنعقد بحسب أنظمة المنظمة مرة على الأقل كل سنتين. وعقد حتى الآن منها ستة مؤتمرات أهمها مؤتمر الدوحة في 2001 والذي أطلق جولة المفاوضات المستمرة حتى الآن دونما اتفاق، وآخرها مؤتمر هونج كونج في كانون ثاني 2005 والذي فشل بدوره أيضاً في التوصل لأي اتفاق.

3-4-1 مواقف الدول العربية قبل إعلان عمان ومؤتمر هونج كونج الوزاري كانون أول 2005:

في المفاوضات الجارية داخل إطاري المنظمة المشار إليهما – اجتماعات لجنة الزراعة والمؤتمرات الوزارية - ظلت مواقف الدول العربية إلى ما قبل إعلان عمان ومؤتمر هونج كونج تتوزع بين مواقف إفرادية - في الغالب - أو ضمن المجموعات التي

تشكلت عبر المفاوضات، مثل مصر التي انضمت في مؤتمر كانكون 2003 إلى (مجموعة العشرين)، والأردن وعمان اللتين انضمتا إلى (مجموعة الدول حديثة الانضمام للمنظمة) آخر المجموعات المتشكلة. ولم تظهر الدول العربية كمجموعة موحدة خلال المفاوضات، كما لم تنضم لمجموعة واحدة يكون لها فيها دور مؤثر على الرغم من المحاولات المتكررة للدول وللجامعة العربية ومؤسساتها المختصة في هذا الاتجاه والتي أسفرت عن اجتماعين عربيين تشاوريين لوزراء التجارة والمالية والاقتصاد العرب، الأول في القاهرة في تموز 2001، والثاني في الكويت في آذار 2002، وذلك قبل الاجتماع الثالث والأخير في عمان في أيلول 2005 والذي سنفرد له عنواناً خاصاً به عند الحديث عن المواقف التفاوضية الجماعية للدول العربية.

4-4-1 **المواقف الانفرادية للدول العربية**:

نشأت المواقف الإفرادية للدول العربية على خلفية ثلاثة أسباب حالت دون وحدة موقف الدول العربية الأعضاء في المنظمة حيال الدعم الزراعي وهي:

- تضارب المصالح نتيجة لاختلاف الأولويات بين الدول المختلفة. إذ يمكن تقسيم الدول العربية وفقاً لذلك إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ودول نامية، ودول أقل نمواً.
- تفاوت مواعيد انضمامها للمنظمة حيث كانت شروط انضمام الدول التي لم تكن أصلاً جزءاً من اتفاقية جات 1947 أو تأخرت في الانضمام للمنظمة بعد ذلك أكثر صعوبة، مما أدى إلى تفاوت ما حصلت عليه من استثناءات وامتيازات في مجال الدعم الزراعي.
- مداراة بعض الدول العربية لمواقف الدول المتقدمة التي تقدم لها العون والمساعدة. وأبرز ظهور لهذه المداراة هو عند الإعلان عن مواقفها إزاء الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول خفض الدعم الزراعي لديهما.

وعلى الرغم من ذلك لم يكن الاختلاف كبيراً بين المواقف الإفرادية للدول العربية إدراكاً منها لضعف تأثير المواقف الإفرادية مما جعلها حريصة على أن تقترب في مواقفها من مواقف المجموعات الأقرب لمصالحها وهي هنا بالتأكيد مواقف المجموعات الممثلة لمصالح الدول النامية. ولهذا ذهبت المواقف الإفرادية للتوفيق بين توجهين: الأول الموقف الوطني الخاص بالدولة للحصول على معاملة خاصة أو التخفيف من التزاماتها. والثاني تأييد مواقف مجموعة الدول النامية أو مجموعة الكرينز من أجل دعمها باعتبارها الأقرب لمصالحها.

وبناءً عليه يمكن ملاحظة أن محصلة المواقف الإفرادية للدول العربية حول الدعم الزراعي تتمحور حول التوجهات التالية:

الدعم المحلي:

الصندوق الأخضر:

الإبقاء على الدعم الوارد في هذا الصندوق والسعي لإزالة أي عوامل مشوهة للتجارة به.

الصندوق الأزرق:

إلغاء الدعم المقدم بموجبه بأسرع وقت ممكن.

الصندوق الأمبري:

معدلات تخفيض أقل وفترات تنفيذ أطول للدول النامية كمعاملة خاصة بها، وتطبيق المعادلة المتدرجة لخفض الدعم للدول المتقدمة لتحقيق خفض أكبر لمستويات الدعم الأعلى.

المعاملة الخاصة للدول النامية المادة 6.2:

الإبقاء عليها لدعم الاستثمار الزراعي، والمدخلات للمزارعين ذوي الدخل المحدود، والدعم المقدم لتشجيع الزراعات البديلة.

دعم الحد الأدنى De Minimis:

الإبقاء على البرنامج كونه يتيح للدول النامية دعماً بنسبة 10% لسلعة واحدة أو لقطاع فرعي أو لمجمل القطاع.

دعم الصادرات:

إلغاء دعم الصادرات بأسرع وقت ممكن هو موقف لجميع الدول العربية، لكن الاختلاف فيما بينها هو أن يتم التخفيض وفقاً لطريقة الانسجام في التخفيض Harmonization بحيث تخفض الدول ذات الدعم الأكبر بنسب أكبر كما تقترح الولايات المتحدة أو بالطريقة المتعادلة Equitable أي بنسب موحدة كما يقترح الاتحاد الأوروبي.

5-4-1 المواقف الجماعية للدول العربية (إعلان عمان أيلول 2005):

اجتمع وزراء التجارة والمالية والاقتصاد العرب ثلاثة اجتماعات تشاورية لتكوين رأي عربي موحد بشأن مفاوضات الإصلاح التجاري. الأول في القاهرة في تموز 2001، والثاني في الكويت في آذار 2002، والثالث والأخير في العاصمة الأردنية عمان في أيلول 2005 والذي صدر عنه ما يعرف بـ (إعلان عمان) تحضيراً للمؤتمر الوزاري السادس للمنظمة في هونج كونج. ونظراً لأن (إعلان عمان) هو الأحدث والأهم فسوف نعرض ما ورد فيه باعتباره آخر رأي عربي موحد في هذا الإطار. علماً بأن الدول العربية لم تلتزم به كموقف موحد في المفاوضات اللاحقة.

وتضمن ما سمي (إعلان عمان) خريطة الطريق إلى هونج كونج التي تضمنت رؤية الوزراء للآليات التي يجب أن يتمخض عنها المؤتمر للإسهام في التنمية المستدامة للزراعة في الدول العربية ومن بينها الآليات المتعلقة بدعم (تنافسية) الصادرات، والدعم المحلي اللذين لخصتهما خريطة الطريق كما يلي:

دعم (تنافسية) الصادرات:

- الإلغاء السريع لجميع أشكال دعم الصادرات للمنتجات الزراعية مع الانخراط بالخفض تدريجياً مع بدء السنة الأولى للتطبيق ودون المساس بالمعاملة الخاصة والتمييزية بالنسبة للبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء والبلدان الأقل نمواً، ومع التسليم بالحاجة لتدابير التكيف التي ستعوض الآثار السلبية قصيرة الأجل.
- التنفيذ العاجل لقرار مراكش بشأن البلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء والبلدان الأقل نمواً والإبراز الواضح لعناصر المعاملة الخاصة والتمييزية لأية ضوابط قد توضع بشأن قروض الصادرات طبقاً للفقرة 4 من ذلك القرار.
- أن تعكس بالكامل مصالح المستفيدين من المعونة الغذائية عند وضع الضوابط الخاصة بهذه المسألة. ويجب أن تتضمن الآليات التزامات المانحين في نطاق اتفاقية المعونة الغذائية والرصد المحسن لمعاملات المعونة الغذائية وفي الوقت نفسه تشجيع المشتريات المحلية والإقليمية حيثما أمكن مما يقلص إلى أدنى حد من تأثير المعونة الغذائية على الإنتاج المحلي للبلدان المستفيدة.
- سيتم استبعاد مؤسسات الدولة التجارية من تطبيق أية ضوابط بشأن هذه المؤسسات اعترافاً بالدور الحاسم الذي تلعبه هذه المؤسسات في استقرار

الأسعار للمستهلك المحلي والأمن الغذائي وايلائها اعتباراً خاصاً للمحافظة على حقوقها الحصرية.

- ستستمر الدول النامية بالاستفادة من المعاملة الخاصة والتمييزية بحسب بنود المادة 4.9 من اتفاقية الزراعة لفترات معقولة يتم الاتفاق عليها بعد انتهاء جميع أشكال دعم الصادرات وتطبيق الضوابط ذات العلاقة.

الدعم المحلي:

- يجب أن تؤدي المعادلة التي سيتفق عليها إلى تخفيضات فعالة وذات مغزى للدعم الذي يمنحه أهم الشركاء التجاريين لمجتمعاتهم الزراعية وبصورة حاسمة ينبغي ألا تؤدي ضوابط الدعم المحلي إلى نوع من المبادلة فيما بين التدابير المختلفة لإعانات الدعم التي تشوه بالتجارة.
- يجب الحفاظ على حيز السياسات لتنمية المجتمعات المحلية الزراعية في الدول العربية استناداً إلى أهداف منصفة وعادلة للحد من الفقر، والأمن الغذائي والمعيشي، والتنمية الريفية. وينبغي أن يزود ذلك الدول العربية بالموارد الملائمة والموقوتة لكي تفي بأغراضها الإنمائية الأساسية عن طريق أحكام المعاملة الخاصة والتمييزية بموجب ركيزة الدعم المحلي، الملحق2، المادة 2.6 والحد الأدنى وتحسين إيراداتها وصادراتها.
- يجب أن تشارك البلدان المتقدمة في استعراض وتوضيح معايير الصندوق الأخضر بطريقة تضمن ألا تكون لتدابير الصندوق الأخضر أي آثار دنيا تضر بالتجارة أو أي آثار على الإنتاج.

الباب الثاني
سياسات وبرامج الدعم الزراعي في
الدول العربية
لمراحل ما قبل وما بعد الانضمام
لمنظمة التجارة العالمية (WTO)

الباب الثاني

سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الدول العربية

لمراحل ما قبل وما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO)

2-1 سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الدول العربية غير الأعضاء والأعضاء بصفة مراقب:

أ/ فلسطين:

بحسب الدراسة القطرية فإن فلسطين التي تم قبولها في مؤتمر كانكون كعضو مراقب، لا تقدم أي دعم زراعي لا للصادرات ولا للزراعة المحلية من خزانة الحكومة (الميزانية) باستثناء إعفاء الزراعة من ضريبة القيمة المضافة التي لا يوجد تقدير لقيمتها التي لا تشكل دعماً يذكر.

ب/ لبنان:

منذ 2002 حضرت لبنان خمسة اجتماعات تفاوضية مع فريق العمل الخاص الذي يفاوض لبنان للانضمام للمنظمة، لكن هنالك متطلبات عدة للفريق لم يتمكن لبنان من إنجازها بخاصة في مجال إحداث عدد من التشريعات، وذلك بسبب ظروف لبنان السياسية والأمنية، الأمر الذي أخر لبنان عن الحصول على عضوية المنظمة حتى الآن.

- **دعم الصادرات:**

تقدم لبنان دعم الصادرات من خلال برنامج وطني ابتدأ عام 2001 وتبنته المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (إيدال). ويعرف البرنامج باسم (اكسبورت بلاس). ويغطي الدعم أنشطة إرشادية وترويج محلي وخارجي وخدمات مخبرية خاصة بمطابقة الصادرات للمعايير العالمية بالإضافة إلى تكلفة الشحن. ويستفيد من هذا البرنامج مصدرو الخضر والفاكهة وبيض المائدة وإزهار القطف. حيث يتم دفع 400 ألف ليرة لبنانية (2500/1 دولار) لكل طن خضار وفاكهة يتم تصديره، و7000 ليرة لبنانية عن كل صندوق من البيض، و400 ألف ليرة لبنانية لكل طن من الزهور.

وقد بلغت قيمة الدعم الذي قدمه البرنامج حتى نهاية 2005 نحو 172 مليار ليرة لبنانية. وقد قدرت قيمة الدعم لعام 2006 بنحو 14 مليار ليرة لبنانية، وخلال العام 2006 تقرر أن يبدأ الخفض في موازنته بمعدل 20% سنوياً ليتوقف نهائياً عام 2010، ثم ما لبثت الحكومة أن جمدت العمل بالبرنامج عام 2008 في ضوء ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية.

ومما لاشك فيه أن المنظمة سوف تلزم لبنان بالتخلي عن أي برنامج لدعم الصادرات كما حصل مع جميع الدول النامية التي تقدمت بطلبات انضمام للمنظمة عند تأسيسها عام 1995 وما تلاه.

- **الدعم المحلي:**

بافتراض أن 50% من موازنة وزارة الزراعة ينفق على الخدمات العامة من بحث وإرشاد ومكافحة آفات وغيرها مما يقع في إطار دعم الصندوق الأخضر. فإن لبنان قد قدم دعماً محلياً زراعياً غير مشوه للتجارة خلال الفترة من 2001 وحتى 2006 وعلى الترتيب 19، 11، 11، 13، 13، 11.5 مليون دولار.

أما الدعم المشوه للتجارة والذي قدمه لبنان خلال نفس الفترة 2001-2006 كدعم مباشر للإنتاج وأقتصر على القمح والشمندر السكري فيبينه الجدول رقم (1).

ومن المؤكد أن انضمام لبنان للمنظمة سوف يلزمه بالتخلي عن أي دعم محلي خارج الصندوق الأخضر والمعادلة التفضيلية المتمثلة بدعم De Minimis، مما يعني توقف أي دعم مباشر للإنتاج وكافة الصور المشوهة للتجارة بحسب اتفاقية الزراعة.

جدول (1): قيمة دعم القمح والشمندر السكري والتبغ في لبنان خلال الفترة 2001 – 2006/مليون دولار

السنة	دعم القمح	دعم الشمندر السكري	دعم التبغ
2000	18.0	28.8	28.1
2001	18.6	متوقف	32.1
2002	16.6	متوقف	37.8
2003	13.4	متوقف	37.6
2004	15.2	3.1	غ.م
2005	18.3	1.9	غ.م
2006	16.3	غ.م	غ.م

المصدر: وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة 2003.
غ.م = غير معروف.

ج/ العراق:

يتفاوض العراق حالياً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ويمكن تلخيص ما يقدمه من دعم للزراعة بما يلي:

- **دعم الصادرات:**

لا يقدم العراق أي دعم للصادرات.

- **الدعم المحلي:**

يقدم العراق دعماً غير مقدر ضمن سياسات الصندوق الأخضر وأبرز أنواع الدعم هو المقدم بنسبة 100% لمكافحة الآفات الزراعية الجماعية. كما يقدم أيضاً دعماً يمكن أن يحسب جزءٌ منه ضمن دعم الحد الأدنى De Minimis إذا كانت نسبته 10% أو أقل. وأبرز هذا النوع من الدعم دعم الميكنة الزراعية الذي انخفض بعد الاحتلال ليصبح في حدود 10%-30% من قيمة الميكنة. ويقدم العراق دعماً مباشراً للإنتاج المحلي يتمثل في دعم مستلزمات الإنتاج، ودعم سعر بعض المحاصيل الرئيسة. وقد بلغت قيمة دعم مستلزمات الإنتاج في الفترة 2004 وحتى 2008 على التوالي بمليارات الدنانير العراقية:212.4، 88.9، 190.7، 60، 300 (الدينار = 1225/1 دولار). كما بلغت قيم دعم أسعار الإنتاج للطن من المحاصيل الرئيسة في العام 2008 كما يلي:

الحنطة 120545 دينار/للطن، الشعير 133195 دينار/للطن، الشلب 453610 دينار/طن، الذرة الصفراء 40500 دينار/طن.

د/ سوريا:

تقدمت سوريا بطلب الانضمام للمنظمة وقبل طلبها في مؤتمر هونج كونج، وهي بذلك تحمل صفة مراقب وأعدت اللجان الوطنية استعداداً لمفاوضات الانضمام حالما تأذن المنظمة بذلك.

- **دعم الصادرات:**

لا يوجد أي دعم للصادرات سوى الأسعار التشجيعية التي تقدم لها في الشحن الجوي. وعلى عكس ذلك فإنه حتى عام 2001 كانت الصادرات تدفع ضريبة للدولة، كما كان يحظر على القطاع الخاص تصدير السلع الإستراتيجية، بالإضافة إلى حظر تصدير كامل للسلع الزراعية الرئيسية وفقاً لخطط تضعها الحكومة.

دعم الإنتاج المحلي:

يتم تقديم ثلاثة أنواع من الدعم للإنتاج المحلي هي: المشوه للتجارة، والدعم بالحد الأدنى De Minimis، والدعم غير المشوه.

ويشمل الدعم المشوه للتجارة الدعم السعري من خلال دفع أسعار تشجيعية لأربعة محاصيل إستراتيجية هي: القمح والقطن والتبغ والشمندر السكري. ودعم أسعار الأسمدة المحلية والمستوردة بحوالي 40 مليون دولار سنوياً. ودعم أسعار بذور القمح (2ل. س /كغم) بإجمالي سنوي يبلغ 250 مليون ل. س تعادل حوالي 5 ملايين دولار، بالإضافة إلى دعم أسعار الغراس المثمرة، وأسعار فائدة مدعومة للقروض الزراعية بـ1% -2%.

أما الدعم بالحد الأدنى فيشمل الدعم المقدم لأسعار المياه من شبكات الري الحكومية حيث تحسب الأسعار للمزارعين بنحو 40% من تكلفتها الفعلية، كما يشمل دعم المحروقات حيث يحسب سعر الديزل بنحو 25 ليرة سورية تعادل 0.5 دولار تقريباً، ويشمل كذلك دعم الكهرباء للآبار الزراعية.

وبالنسبة للدعم غير المشوه للتجارة فيشمل تقديم خدمات متعددة مثل: البحوث والإرشاد والتدريب ومكافحة الآفات والخدمات البيطرية واستصلاح الأراضي. ويقدر معدل هذا الدعم سنوياً بحوالي 180 مليون دولار.

هـ/ اليمن:

- **دعم الصادرات:**

اليمن لم يصبح عضواً بعد في المنظمة وهو يفاوض للانضمام. وقد أصدرت الحكومة قراراً عام 2005 لم تنفذه بعد لتقديم الدعم للصادرات بصورة دعم أجور الشحن من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي. وكدولة أقل نمواً قد يسمح له بتقديم هذا الدعم بعد انضمامه للمنظمة.

- **الدعم المحلي:**

يقع معظم الدعم المحلي الحالي في إطار الصندوق الأخضر وضمن المعاملة التفضيلية للدول النامية أو ما يعرف بدعم الحد الأدنى. ويقدم ضمن الصندوق الأخضر دعم الخدمات الزراعية من بحث وإرشاد ومكافحة آفات وخدمات بيطرية وأخرى لها علاقة بالبنية التحتية. ويتم ذلك كله من خلال صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي. إما ضمن دعم الحد الأدنى للدول النامية فيتم دعم الأسعار للمياه التي لا تزال غير

مسعرة ويستفيد منها المزارعون بالمجان، كما يستفيدون من دعم أسعار المحروقات. وضمن دعم الاستثمار للدول النامية يتم تقديم الدعم للمكائن والمعدات الزراعية ودعم المدخلات للمنتجين ذوي الدخل المنخفض.

إما الدعم المشوه للتجارة فيقتصر على دعم الفائدة على القروض الزراعية التي يقدمها صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي. حيث يتم تقديم دعم سنوي للقروض الزراعية بقيمة 40 مليون ريال، وللقروض السمكية بقيمة 20 مليون ريال. وتبين الجداول (2) و(3) و(4) قيم الدعم في اليمن للفترة 2000-2002 لمجالات الصندوق الأخضر ودعم الحد الأدنى ودعم الاستثمار والبرامج الإنمائية.

جدول (2): الدعم المحلي في إطار الصندوق الأخضر
خلال الفترة 2000-2002 في اليمن

نوع الخدمات	قيمة الدعم	
	السنة	مليون ريال
البحوث	2000	902.7
	2001	1169.9
	2002	918.2
مكافحة الآفات والأمراض الحيوانية	2000	211.3
	2001	275.1
	2002	571.5
خدمات التدريب	2000	72.5
	2001	70.0
	2002	75.0
خدمات الإرشاد	2000	904.0
	2001	1050.7
	2002	900.6
خدمات الفحص والتفتيش	2000	43.5
	2001	42.0
	2002	45.0

جدول (3): دعم المعاملة التفضيلية والخاصة خلال الفترة 2000-2001 في اليمن

نوع التدبير	قيمة الدعم	
	السنة	مليون ريال
أ- دعم الاستثمار	2000 2001 2002	40 10 170
ب – دعم المدخلات لذوي الدخل المنخفض	2000 2001 2002	202 215 228
حـ- دعم تنويع الإنتاج	لاشيء	

جدول (4): دعم الاستثمار وبرامج التنمية خلال الفترة 2000-2002 في اليمن

نوع التدبير	قيمة الدعم	
	السنة	مليون ريال
خدمات التسويق	2000 2001 2002	145.3 145.8 145.8
خدمات البنية التحتية	2000 2001 2002	1616.0 1632.1 1702.9
دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج أو الأسعار	2000 2001 2002	127.4 140.0 138.1
برامج المساعدات الإقليمية	2000 2001 2002	1154.0 1790.8 2010

2-2 سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الدول العربية الأعضاء قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO):

أ/ الأردن:

- **دعم الصادرات:**

لم يكن لدى الأردن أي دعم للصادرات الزراعية قبل انضمامه للمنظمة. وقد ثبت ذلك بجداول التزاماته الخاصة بانضمامه إليها، بحيث لم يعد لديه الحق في تقديم أي دعم للصادرات.

- **الدعم المحلي:**

كان الأردن قبل انضمامه للمنظمة عام 2000 يقدم دعماً محلياً للإنتاج الزراعي في أكثر من مجال وأسلوب. وبحسب معايير اتفاقية الزراعة فقد كان منه ما هو مشوه للتجارة ومنه ما هو غير ذلك. ويشمل الدعم المشوه ما زاد على 10% من دعم الحد الأدنى De Minimis من دعم مباشر لأسعار المنتجات مثل: القمح والشعير أو لأسعار الأعلاف دعماً للثروة الحيوانية، أو دعم القروض الموسمية للمزارعين بنسبة فائدة أقل من سعر الفائدة في السوق.

وقد بلغت حصيلة الدعم المشوه قبل الانضمام عند العام 2000 مبلغ 1.51 مليون دينار أردني (الدينار 0.71 دولار). وبحسب اتفاقية الزراعة بدأ الأردن بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية خطة لخفض 13% من قيمة هذا الدعم على مدى عشر سنوات مثبتاً ذلك في جداول التزاماته لدى المنظمة أما الدعم غير المشوه للتجارة وغير الخاضع للتخفيض فقد بلغ قبل الانضمام 45.42 مليون دينار شمل البحث العلمي، وخدمات التفتيش والفحص، والترويج والتسويق، ومكافحة الآفات، والإرشاد الزراعي، والبنية التحتية. ويبين الجدولان (5) و(6) قيمة الدعم المحلي عند الانضمام وبعده حتى العام 2006.

جدول (5): الدعم المشوه للتجارة (المعايير الخاضعة للتخفيض) / ألف دينار

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المياه	3589	2960	3014	2560	1788	2026	
القمح	267	70	740	838	262	199	
الشعير	31	650	230	320	8	151	
الأعلاف	20197	11902	7506	9840	22601	21850	
القروض الزراعية	4700	2367	417	0	0	0	
المجموع الفرعي لحسابات الدعم الكلي AMS	28793	17949	11907	13558	24659	24226	

جدول (6): الدعم غير المشوه (معايير الصندوق الأخضر) / ألف دينار

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البحث العلمي	127	1500	510	9403	1630	1431	
خدمات التفتيش والفحص	1303	7685	7546	6098	6561	9236	
الترويج والتسويق	549	541	560	130	125	114	
مكافحة الأمراض والآفات	1017	1080	1187	1113	1148	1149	
الإرشاد الزراعي	410	43	114	396	323	340	
البنية التحتية	12079	9291	1521	12551	1596	6800	
المجموع الفرعي للصندوق الأخضر	16627	20140	11438	29692	24659	19070	
مجموع الدعم الكلي	45420	38089	52334	43250	36042	43296	

ب/ السعودية:

- **دعم الصادرات:**

لـم يكـن لـدى المملكـة عنـد انضـمامها للمنظمـة عـام 2005 أي دعـم للصـادرات الزراعية. وقد التزمت بعد انضمامها بموجب جداول التزاماتها الخاصة بالانضمام، بعدم تقديم هذا الدعم.

- **الدعم المحلي:**

قبل الانضمام دأبت السعودية على تقديم نوعين من الدعم المحلي المشوه للتجارة وغير المشوه لها ويبين الجدول (7) معدل الدعم بنوعيه للفترة (2001-2003):

جدول (7) معدل الدعم المباشر وغير المباشر (2001-2003)

نوع الدعم	القيمة	نسبة الدعم(%)	ملاحظات
1- الدعم المباشر(الصندوق الأصفر)			
أ- دعم مباشر مرتبط بسلع محددة	3711.97	-	دعم خاضع للتخفيض
-قمح	1857.88	52.77	3711.97
-شعير	50.08	29.75	دعم ضئيل
-أعلاف	1804.1	64.41	دعم ضئيل
-أعلاف دواجن	408.09	9.74	دعم ضئيل
-تمور	25.74	0.47	دعم ضئيل
-فسائل نخيل	10.05	0.19	دعم ضئيل
-معدات دواجن	1.57	0.04	دعم ضئيل
-معدات تصنيع تصنيع ألبان ونقل أبقار	0.09	0.002	دعم ضئيل
ب- دعم مباشر غير مرتبط بسلع محددة	224.82	6.15	دعم ضئيل
2-الـدعم غيـر المباشـر (الصـندوق الأخضر)	203.39	-	دعم غير خاضع للتخفيض
3-دعم تعويضي (الصندوق الأزرق)	-	-	لا يوجد
4- دعم صادرات	-	-	لا يوجد

المصدر: منظمة التجارة العالمية، وثيقة رقم WT/ACC/SPEC/SAU/1/Rev.10

أما بشأن الالتزامات ما بعد الانضمام فقد التزمت المملكة بخفض الدعم المشوه للتجارة AMS بنسبة 13% على مدى عشر سنوات، على أن تتمتع باستثناء الدعم DeMinimis بنسبة 10%، وإخطار المنظمة عن أي وسائل دعم جديدة دورياً.

ج/ سلطنة عُمان:

- **دعم الصادرات:**

قبل الانضمام لم تقدم عمان أي دعم للصادرات الزراعية وهي مستمرة في ذلك بعد الانضمام.

- **الدعم المحلي:**

كـان الـدعم المحلـي قبـل الانضـمام يـتم بصـورة مباشـرة وأخـرى غيـر مباشـرة. ويشمل الـدعم المباشر مستلزمات الإنتـاج والأعـلاف وقـروض المـزارعين ونظـم الـري الحديثـة، فيمـا يشـمل الـدعم غيـر المباشـر مكافحـة الآفـات والخـدمات البيطريـة والبحـوث والإرشاد.

جدول (8): الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي في مرحلة ما قبل انضمام السلطنة لمنظمة التجارة العالمية (ألف ريال عماني)

البيان	1997	1998	1999	2000
دعم مستلزمات الإنتاج	48.7	101.1	55.8	254.4
دعم نظم الري الحديثة	-	-	-	235.4
وقاية المزروعات	227.6	267.9	57.5	143.6
التحصين القومي وعلاج الحيوانات	297.3	194.9	179.3	23.5
إرشاد	3.4	0.8	5.3	1.6
بحوث	240.5	240.3	87.9	298.5
دراسات واستشارات	357.7	267.3	180.6	195.5
دعم القروض الميسرة	-	-	38.0	465.0
إجمالي	1175.2	1081.3	604.4	1617.3

المصدر: وزارة الزراعة – المديرية العامة للتخطيط وتنمية الاستثمار- الموقف المالي السنوي.

أمـا بعـد انضـمام السـلطنة للمنظمـة نهايـة عـام 2000، فقـد اقتصـر الـدعم علـى الصورة غير المباشرة (الصندوق الأخضر)، إمـا الـدعم المباشـر فيقدم ضـمن مـا يعـرف بالمعاملـة التفضـيلية للـدول الناميـة ضـمن الصـندوق الأصـفر المـادة 6.2 مـن اتفاقيـة الزراعة. ويبين الجدول (9) تفاصيل الدعم بعد الانضمام.

جدول (9): الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي في مرحلة ما بعد انضمام السلطنة لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة (2001-2007)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دعم مستلزمات الإنتاج	169.5	20.6	-	-	-	-	-
دعم نظم الري الحديثة	90.8	86.3	539.6	588.8	369.7	109.5	274.5
وقاية المزروعات	241.5	693.3	271.2	451.7	633.5	209.0	573.6

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التحصين القومي وعلاج الحيوانات	321.2	262.3	322.6	258.4	388.7	74.2	242.4
إرشاد	40.9	192.1	498.8	371.2	475.9	35.8	146.5
بحوث	206.5	302.7	322.1	431.4	365.6	187.4	303.8
دراسات واستشارات	193.9	181.6	173.0	550.0	102.4	157.6	217.3
دعم القروض الميسرة	949.0	1435.0	1485.0	1742.0	1609.0	1487.0	1388.0
إجمالي	2213.3	2173.9	3612.3	4393.2	3944.8	2260.5	3146.1

المصدر: وزارة الزراعة – المديرية العامة للتخطيط وتنمية الاستثمار- الموقف المالي السنوي.

د/ دولة قطر:

- **دعم الصادرات:**

لم تقدم قطر أي دعم للصادرات قبل انضمامها وقد استمرت على ذلك بعد الانضمام.

- **الدعم المحلي:**

قبل الانضمام كانت الحكومة تقدم دعماً مشوهاً للتجارة مثل مستلزمات الإنتاج وخدمات الميكنة بالمجان. كما كانت تقدم دعماً في إطار الصندوق الأخضر من بحث وإرشاد ومكافحة آفات وخدمات بيطرية. وقد استمرت على ذلك بعد انضمامها عام 1997.

لم تبلغ دولة قطر عن أي تدابير للدعم المحلي منذ انضمامها عام 1997. وبالتالي، ونظراً لعدم توافر بيانات تفصيلية عن مستوى الدعم الذي تقدمه بالفعل للزراعة، فمن الصعب تقييم الموقف فيما يتعلق بمدى امتثالها للأحكام التي تنص عليها اتفاقية الزراعة في هذا الصدد. ولذلك فإن مقارنة الالتزامات بالدعم السائد حالياً ستكون بالضرورة ذات طابع عام.

فيما يتعلق بالتدابير التي تؤدي إلى تشويه التجارة (تدابير الصندوق الأصفر)، تستطيع دولة قطر، باعتبارها من البلدان النامية تقديم إعانات للمزارعين، بموجب أحكام الحد الأدنى المسموح به للدعم، في حدود نسبة 10 في المائة من قيمة إنتاج محاصيل

معينة وفي حدود نسبة 15% من مجموع قيمة الإنتاج الزراعي في حالة تدابير الدعم غير السلعي، مثل مستلزمات الإنتاج الزراعي كالأسمدة وبالتالي فإن هناك مجالاً كبيراً لتقديم هذا النوع من الدعم. ولما كان متوسط مجموع قيمة الإنتاج الزراعي السنوي يبلغ نحو 200-240 مليون ريال قطري، فقد يصل مستوى الدعم المسموح به إلى 20-24 مليون ريال قطري وهذا يفوق الدعم الفعلي الذي كانت تقدمه الدولة سنوياً لدعم مستلزمات الإنتاج والبالغ 5,146,064 ريال قطري خلال فترة 1997-2004 م.

هـ/ البحرين:

- **دعم الصادرات:**

لم يكن لدى البحرين أي دعم للصادرات قبل وبعد الانضمام.

- **الدعم المحلي:**

قبل الانضمام للمنظمة كان الدعم المحلي يتم بصورته المباشرة المشوهة للتجارة شاملاً دفع نسبة من تكلفة مستلزمات الإنتاج تتراوح ما بين 50% كما في البذور والأسمدة و100% كما في مستلزمات الري الحديثة وبلاستيك وشبك تظليل البيوت المحمية. كما كان يتم بصورته غير المشوهة للتجارة مثل خدمات استصلاح الأراضي ومكافحة الآفات الزراعية التي تقدم بشكل كامل.

بعد الانضمام للمنظمة استمر الدعم غير المشوه للتجارة على نحو ما كان عليه، لكن الدعم المشوه أخذ اتجاهاً متناقصاً ليصل حالياً ما بين صفر و50% مما كان عليه قبل الانضمام. ويبين الجدولان (10) و(11) نسب الدعم ومخصصات الدعم ما قبل وما بعد الانضمام.

جدول (10) النسب المئوية لدعم مدخلات الإنتاج في البحرين قبل وبعد الانضمام

البيـــــان	1980 نسبة الدعم	1995 نسبة الدعم	2007 نسبة الدعم
الأسمدة الكيماوية	50	صفر	صفر
بذور وشتلات خضراوات	50	صفر	صفر
مستلزمات الري الحديثة	100	40	40
البيوت البلاستيكية	95	75	صفر
المبيدات والأدوية واللقاحات	90	75	40
الأعلاف المركزة	30	9	صفر
معدات رش المحاصيل	60	40	صفر

البـــــيان	1980 نسبة الدعم	1995 نسبة الدعم	2007 نسبة الدعم
الأبقار والأغنام المحسنة	60	صفر	صفر
عبوات التسويق	90	صفر	صفر
مدخلات الدواجن اللاحمة	25	6	5
بلاستيك المحميات	100	75	40
شبك تظليل المحميات	100	40	40
خدمات تحضير الأراضي الزراعية	85	85	85
خـــدمات مكافحـــة الحشـــرات (رش المحاصيل)	100	90	90

جدول (11) قيم الاعتمادات المخصصة للدعم الزراعي /ألف دينار بحريني

السنة	لحوم الدواجن المحلية	الأعلاف المركزة	مدخلات الإنتاج	الخدمات الزراعية	المجموع
1985	300	280	550	280	1410
1995	250	300	342	166	1058
2000	243	118	336	145	842
2001	270	111	300	173	854
2002	253	105	290	122	770
2003	245	107	298	153	803
2004	242	صفر	290	150	682
2005	250	صفر	289	130	669
2006	256	صفر	281	150	687

و/ المغرب:

- **دعم الصادرات:**

قبل الانضمام للمنظمة كان المغرب يقدم دعماً للصادرات بصورتين الأولى إعفاء مستلزمات الإنتاج للسلع المصدرة من الرسوم الجمركية، والثانية دعم تكاليف نقل وشحن الصادرات. وقد حافظ المغرب على امتيازات تقديم الدعم للصادرات بكلتا الصورتين بحسب ما يسمح به للدول النامية في اتفاقية الزراعة وذلك بسبب عضويتها في اتفاقية الجات ومشاركتها في جولة مفاوضات أورجواي قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية في العام 1995.

- **الدعم المحلي:**

كان المغرب يقدم دعماً محلياً في صورتيه المشوه للتجارة وغير المشوه للتجارة. وقد كان الدعم المشوه للتجارة أعلى من دعم الحد الأدنى المسموح به مما جعله يلتزم بخفض 13% من هذا الدعم خلال الفترة 1995-2004، والمتمثل في الدعم السعري والذي توقف في تموز 2007. إما الدعم في إطار الصندوق الأخضر فقد ظل يغطي 60-80% من مجموع الدعم حتى العام 1997. هذا وعلى الرغم من خفض مقياس الدعم الكلي إلا أن مجموع الدعم المحلي ظل في تزايد نظراً لزيادة الإنفاق على تدابير الصندوق الأخضر وتدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية. ويستفيد المغرب في هذا المجال من دعم الاستثمار لتنمية قطاع الزراعة. وأبرز صور ذلك تقديم الإعانات والمنح في مجالات توفير الآلات والمعدات الزراعية بإعانة من 35% إلى 60% من التكلفة وبسقوف من 10 آلاف إلى 150 ألف درهم، وفي مجال حفر الآبار وتجهيزات الري بنسبة إعانة 10%-30% وسقف 2000 درهم بالإضافة إلى منح من 400 إلى 2000 درهم، جدول (12).

جدول (12): مجموع الدعم المحلي بالمغرب للفترة (1995-2002) مليون درهم

السنوات / الدعم	فترة الأساس 86-88	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
دعم الصندوق الأخضر	1576	1340	3296	3027	2725	2591	2661	3011	3611
دعم المعاملة التفضيلية (الحد الأدنى)	926	1261	1266	1474	1437	1446	1623	1515	1431
مجموع الدعم غير المشوه	2502	2601	4562	4501	4162	4037	4284	4526	3042
الدعم المشوه AMS	790	94	250	91	126	180	155	300	272
المجموع	3292	2694	4812	4592	4288	4217	4439	4826	3314

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الباب الثالث النماذج القياسية المستخدمة في صياغة وتحليل برامج وسياسات الدعم المختلفة وتقييم آثارها على الاقتصاديات الوطنية والمنتجين والمستهلكين

الباب الثالث
النماذج القياسية المستخدمة في صياغة وتحليل برامج وسياسات الدعم المختلفة وتقييم آثارها على الاقتصاديات الوطنية والمنتجين والمستهلكين

في ظل الاعتبارات المتشابكة التي تنطوي عليها سياسات الدعم الزراعي يتطلب الأمر إجراء دراسات قطرية لجدوى استخدام الدعم بنوعيه تساعد على وضع سياسات الدعم الزراعي على أسس صحيحة، وإلا يُعد إهداراً للموارد المالية والطبيعية فضلاً عن إمكانية حدوث تشوهات سعرية قد تنشأ عن الدعم غير الرشيد. وبطبيعة الحال لا يمكن فصل آلية الدعم ومقداره وكيفية توزيعه عن أهدافه. وفي هذا الإطار تستخدم نماذج تصميم وتحليل السياسات التي يتحدد خلالها الهدف المراد تحقيقه سواء كان هدفاً يتعلق بتشجيع إنتاج محصول غذائي معين في إطار سياسة الأمن الغذائي أو مساندة فئة معينة من المزارعين محدودي الدخل أو زيادة تنافسية محصول معين في مواجهة الواردات وتختلف النماذج المستخدمة باختلاف الهدف وطبيعة النشاط أو الأنشطة موضع التحليل.

وتتنوع النماذج المستخدمة في صياغة وتحليل برامج وسياسات الدعم المختلفة بين نماذج بسيطة لا تتطلب معلومات كثيرة إلى نماذج على درجة عالية من التعقيد تقتضي توفير قدر هائل من البيانات. ويتناول هذا الجزء من الدراسة أكثر النماذج استخداماً في هذا المجال.

1-3 مصفوفة تحليل السياسة (Policy Analysis Matrix (PAM:

تصمم مصفوفة تحليل السياسة لتحليل تشوهات السوق وسياسة التدخل عن طريق قياس التأثيرات على نظام السلع الرأسي، ويتابع النظام الرأسي للسلعة منذ إنتاجها في المزرعة حتى التصنيع والتسويق. وتعتمد مصفوفة تحليل السياسة على متطابقة حسابية بسيطة هي:

الربح = العائد - التكاليف

ولبناء المصفوفة تقسم التكاليف إلى مدخلات قابلة للاتجار وأخرى غير قابلة للاتجار يطلق عليها الموارد المحلية. ويحسب الربح والعائد ونوع التكاليف باستعمال كل من أسعار السوق والأسعار الاقتصادية. ويسمى الفرق بين أسعار السوق والأسعار الاقتصادية بالتحويلات.

ويتمثل هيكل مصفوفة تحليل السياسة في الشكل التالي:

	العائد	مدخلات إنتاج قابلة للاتجار	الموارد المحلية	الربح
أسعار السوق	A	B	C	D
الأسعار الاقتصادية	E	F	G	H
التحويلات	I	J	K	L

وبـالرغم مـن أن مصـفوفة تحليـل السياسـة تسـتخدم فـي تقيـيم موضـوع الكفـاءة والتحويلات المسببة بواسطة التشوهات الداخلية مثل فشل الأسواق، إلا أن الهدف الرئيس من استخدامها هو تحليل تأثير سياسات تدخل الدولة.

وتستطيع المصفوفة تحليل مدى كبير من التدخلات الحكومية، والتي تشتمل على السياسـات الخاصـة بالسـلع، مثـل: الضـرائب والـدعم لمـدخلات الإنتـاج، بالإضـافة إلـى سياسات عوامل السوق مثل: سياسات الحد الأدنى للأجور، وكذلك سياسات الاقتصاد الكلي مثل سعر الصرف والسياسات المالية والنقدية.

بناء مصفوفة تحليل السياسة:

تستخدم مصفوفة تحليل السياسة لقياس انحراف الأسعار الاقتصادية عن الأسعار المالية. ومن السهل جمع معلومات عن أسعار السوق بالنسبة للمنتجات النهائية أو مدخلاتها. ولكن الأسعار الاقتصادية، وهي أسعار تسود فقط في حالة ما إذا كانت الأسواق في حالة منافسة كاملة، وكان الاقتصاد في حالة توازن عام. وهذه الشروط لا تتوافر في كل من الاقتصاد والأسواق.

وتستعمل مصفوفة تحليل السياسات سعر الحدود (Border Price) لكل من الصادرات والواردات للوصول إلى الأرقام التقريبية للأسعار الاقتصادية، والتي تستخدم في تسعير مدخلات الإنتاج بتكلفة الفرصة البديلة وتسعر المنتجات بندرتها. لذلك فإن استقرار الأسعار الحدودية يعني أن الأرباح الاقتصادية قدرت استناداً إلى مبادئ الميزة النسبية العالمية.

وهناك أربع خطوات رئيسية لبناء هذه المصفوفة:

1- جدول لميزانية الموجودات (أو الجرد): وهو يحتوي على جرد لكل من مدخلات الإنتاج، والإنتاج في أي مرحلة من نظام السلع الرأسي ومقدرة بأسعار السوق والأسعار الاقتصادية.

2- جدول تفاصيل مدخلات الإنتاج: وهو يحتوي على:

أ- مدخلات إنتاج قابلة للاتجار، وتتوفر لها أسعار عالمية لحساب أسعارها الاقتصادية.

ب- عناصر أو عوامل محلية مثل: الأرض والعمل ورأس المال وتحسب أسعارها الاقتصادية على أساس تكلفة الفرص البديلة.

ج- مدخلات الإنتاج الوسيطة غير القابلة للاتجار، وتحتوي على كل مدخلات قابلة للاتجار وغير الاتجار في تكلفة إنتاجها، ولكن هي في حد ذاتها غير قابلة للاتجار مثل: الكهرباء، وخدمات التأمين.

د- التحويلات مثل: الضرائب والدعم مقدرة بأسعار السوق، ولا توجد لها أسعار اقتصادية.

3- جدول ميزانية النظام: ويبنى هذا الجدول من الجدولين السابقين، ويحتوي على جملة الإيرادات وتكاليف المدخلات القابلة للاتجار وتكلفة الموارد المحلية محسوبة بأسعار السوق والأسعار الاقتصادية إن وجدت.

4- تكوين مصفوفة تحليل السياسة بتقدير الإيرادات، المدخلات القابلة للاتجار، الموارد المحلية، والأرباح من خلال أسعار السوق والأسعار الاقتصادية. ويوضح الجدول رقم (13) طريقة حساب الربحية والتحويلات.

جدول رقم (13): الربحية الخاصة والاجتماعية والتحويلات

التوصيف	الصيغة	المؤشر الاقتصادي
صافي المنافع الفعلية	D=A-B-C	الربحية الخاصة
صافي المنافع في صورة تكاليف الفرصة البديلة	H= E-F-G	الربحية الاجتماعية
الآثار الصافية للتدخل الحكومي	L= D-H	صافي التحويلات
التحويلات المتولدة من خلال الفروق بين السعر المحلي وسعر الحدود	L=I-J-K أو I= A-E	تحويلات الناتج
التحويلات المتولدة من خلال الفروق بين	J= B-F	تحويلات المدخل

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التوصيف	الصيغة	المؤشر الاقتصادي
السعر المحلي وسعر الحدود		
التحويلات المتولدة من خلال الفروق بين السعر الفعلي والسعر الظلي	K= C- G	تحويلات الموارد المحلية

نتائج مصفوفـة تحليل السياسة:

يوضح الجدول رقم (14) نتائج معاملات الحماية والكفاءة وهي كما يلي:

1- معامل الحماية الاسمي Nominal Protection Coefficient (NPC):

وهو يقيس أثر السياسة على أسعار المخرجات، ويتم تقديره من خلال حاصل قسمة سعر السوق على السعر الاقتصادي للمخرجات، ويعكس في مضمونه تحمل المزارع لضريبة ضمنية إذا كانت قيمة هذا المعامل < 1 ويعكس مدى الدعم الذي يتمتع به المنتج في حالة أن قيمة هذا المعامل>.1

2- معامل الدعم الفعال Effective Protection Coefficient (EPC):

وهو مؤشر يستخدم أسلوب القيمة المضافة من خلال طرح قيمة المدخلات القابلة للاتجار من قيمة المخرجات، ويتم تقديرها من خلال حاصل قسمة القيمة المضافة بأسعار السوق على القيمة المضافة بالأسعار الاقتصادية. وإذا ما قدر قيمة ذلك المؤشر < 1 فيعكس في مضمونه أن الدولة تقوم بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على المنتج إذا كانت سلع تصديرية، أو تدعم أسعار سلع استيرادية لصالح المستهلك ويحدث العكس في حالة أن قيمة هذا المعامل > .1

3- تكلفة الموارد المحلية Domestic Resource Cost (DRC):

ويتم تقدير هذا المعامل من خلال قسمة قيمة الموارد المحلية عند أسعارها الاقتصادية على حاصل الفرق بين كل من قيمة المخرجات – مدخلات الإنتاج القابلة للاتجار عند أسعارها الاقتصادية. ويعكس قيمة المعامل الميزة النسبية للإنتاج في حالة إذا كان < 1. أما إذا كانت قيمة هذا المعامـل > 1، فهذا يشير إلى تحمل الدولة لتكاليف الإنتاج لتلك السلعة يفوق نظيرها في السوق العالمي، مما يعكس عدم تمتعها بميزة نسبية.

جدول رقم (14): معاملات الحماية والكفاءة

الوصف	الصيغة		المعامل
مقياس لأثر السياسة على سعر الناتج	A E	NPC	معامل الحماية الاسمي
مقياس لصافي أثر السياسة على النواتج والمدخلات (1)	(A-B) (E-F)	EPC	معامل الحماية الفعالة
يقيس هذا المعامل الكفاءة الشاملة لنظام السلعة (2)	G (E-F)	DRC	تكلفة الموارد المحلية

(1) يقارن القيمة المضافة مقيسة بالأسعار الخاصة بنظيرتها المقيسة بالأسعار الاجتماعية وهو مقياس أشمل لأثر السياسة؛ لأنه يعكس صافي تأثير السياسات على كل من النواتج والمدخلات.

(2) يقارن التكلفة الاجتماعية لاستخدام الموارد المحلية بالقيمة الصافية المتولدة من العملة الأجنبية. ويقيس هذا المعامل الكفاءة الشاملة لنظام السلعة.

استخدام مصفوفة تحليل السياسة في اختيارات السياسة:

فضلاً عما يتولد من مصفوفة تحليل السياسة من نتائج تكشف عن أوضاع الحماية والكفاءة للمحاصيل الغذائية في إطار تحليل سياسة الغذاء، فيمكن أيضاً استخدامها في مقارنة السياسات المختلفة فيما يتعلق بآثارها على كل من البيئة وأهداف السياسة، على النحو الموضح بالجدول رقم (15)، الأمر الذي يساعد في اختيار السياسة الأفضل من وجهة نظر واضعي السياسات في ضوء الأوزان الموضوعة لكل هدف من الأهداف.

جدول رقم (15): تصميم مصفوفة أثر السياسة

الأثر على	اختيارات السياسة		
	(1) تحرير التجارة	(2)	(3)
1- البيئة الاقتصادية: سعر المنتج سعر المستهلك انتقال منحنى العرض انتقال منحنى الطلب	 + +		

الأثر على	اختيارات السياسة		
	(1) تحرير التجارة	(2)	(3)
2- أهداف السياسة			
الكفاءة الاقتصادية	+		
رفاهية المستهلك	-		
رفاهية المنتج	+		
صافي الادخار في الميزانية	+		

2-3 **نموذج التوازن الجزئي** Partial Equilibrium Model:

يهتم تحليل التوازن الجزئي بقياس أثر تدخل الدولة في سوق سلعة معينة على كل من المنتج والمستهلك والتجارة الخارجية والعوائد المتحصلة للحكومة من جراء إتباع سياسة معينة.

مؤشرات نموذج التوازن الجزئي:

يهتم نموذج التوازن الجزئي بقياس ثلاثة مفاهيم أساسية:

- قياس مستوى الرفاهية على مستوى كل من المنتج والمستهلك ويتم من خلال قياس التغير في فائض المنتج والتغير في فائض المستهلك للسلعة.
- كفاءة في استخدام المدخلات والمخرجات، ويعكس ذلك كلاً من صافي الخسارة على مستوى المنتج كمؤشر لكفاءة استخدام المدخلات وصافي الخسارة على مستوى المستهلك كمؤشر لكفاءة استخدام المخرجات.
- تقدير عوائد الحكومة والتكلفة المجتمعية من جراء تطبيق سياسة معينة على السلعة موضع الدراسة. ويتم تقدير ذلك من خلال ثلاثة تقديرات تتمثل في التغير في عوائد الحكومة والتغير في حصيلة النقد الأجنبي، وصافي الخسارة على مستوى المجتمع.

البيانات المطلوبة لتحليل نموذج التوازن الجزئي لسلعة معينة:

يجب الاهتمام بتقدير مجموعة بيانات بعضها في صورة فيزيقية، وأخرى في صورة قيمية عن السلعة موضع الدراسة، وتتمثل تلك البيانات على النحو التالي:

- كمية الإنتاج وكمية الاستهلاك للسلعة موضع الدراسة لسنة معينة.

- السعر المزرعي وسعر المستهلك للسلعة موضع الدراسة لسنة معينة.
- تقدير معامل الحماية الاسمي للسلعة موضع الدراسة لسنة معينة.
- معامل التحويل للسلعة من صورتها الخام إلى صورتها النهائية.

وتستخدم البيانات السابقة في تقدير قيمة الإنتاج والاستهلاك المحليين بالأسعار المحلية. بالإضافة إلى تقدير مرونة العرض السعرية ومرونة الطلب السعرية للسلعة موضع الدراسة.

3-3 **النموذج متعدد الأسواق** Multi-market model:

يتسم النموذج متعدد الأسواق بخصائص تجعله قابلاً للاستخدام فيما يتعلق بتحليل السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسات الغذاء. ومن هذه الخصائص أنه يعمل على تكامل قرارات الإنتاج والاستهلاك، كما يعكس الآثار المترتبة على التغيرات الداخلية فيما يتعلق بأنماط استهلاك وإنتاج الغذاء سواء داخل أو بين القطاعات المحصولية المختلفة. وباستخدام هذا النموذج يمكن تقييم الآثار المحتملة للتغيرات في سياسات الغذاء، سواء كانت آثاراً مباشرة أو غير مباشرة. كما يمكن لهذا النموذج أن يدمج تفاصيل على قدر كبير من التنوع فيما يتعلق بالآثار الاحلالية السعرية والدخلية لمختلف السلع، الأمر الذي يجعله قادراً على تتبع التغيرات في الدخل الحقيقي بالنسبة لمجموعات المستهلكين والمنتجين مصنفين طبقاً لمستوى الدخول. ويمكن استخدام هذا النموذج في تقييم آثار السياسات البديلة فيما يتعلق باستهداف الدعم الغذائي على رفاهية المجموعات الداخلية المختلفة وكذلك على الميزانيات الحكومية.

4-3 **نموذج القطاع الزراعي** Agricultural Sector Model:

يعد نموذج القطاع الزراعي نموذجاً شاملاً، وتدخل فيه أسعار واستهلاك، وواردات وصادرات جميع السلع كمتغيرات داخلية Endogenous وهي المتغيرات التي تحدد قيمتها داخل النموذج (النظام) وتشتق الاعتبارات الخاصة بالعرض من ميزانيات الأنشطة (المشاريع) والتي تعكس المدخلات والمخرجات في كل نشاط (مشروع) إنتاجي زراعي في النموذج. أما علاقات الطلب فتتمثل في الدوال التجميعية التي تربط بين سعر المستهلك والناتج بالنسبة للمحاصيل الفردية. ولكن هذه العلاقات لا تشمل الآثار السعرية التقاطعية Cross price effects ويتم التعبير عن الطلب النهائي بالنسبة للعديد من المحاصيل الغذائية (دقيق القمح، الأرز،... الخ) في صيغة

متكاملة. كما يعكس النموذج الاختلافات الإقليمية داخل الدولة. كما يمكن أن يتضمن النموذج تكنولوجيات مختلفة تستخدم في الإنتاج الزراعي.

وتتم صياغة نماذج القطاع الزراعي عامة في إطار استخدام معين لكي يمكن قياس متغيرات هدف محدد يتعلق بالمشكلة موضع التحليل. وفي أحوال كثيرة تكون الرفاهية الاقتصادية (مجموع فوائض المستهلك والمنتج) هي متغير الهدف الأساسي كمؤشر لقياس أثر سياسة معينة ولتكن سياسة الدعم الزراعي بصورة عامة. كما يمكن استخدام النموذج لقياس أثر إجراء محدد وليكن تحفيز سعر المنتج لسلعة غذائية معينة، على متغير سياسة محددة وليكن إنتاج الغذاء سواء من المحصول ذاته أو المحاصيل الأخرى وبقية متغيرات الهدف.

5-3 **تحليل سياسات الدعم الزراعي في ظل الصدمات الخارجية**:

بينما يتم النظر إلى أدوات سياسة الدعم الزراعي باعتبارها متغيرات سياسة Policy variables فإن هناك مؤثرات خارجية Exogenous تؤثر على أداء السياسة، في الوقت الذي لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها على خلاف ما يحدث بالنسبة للمؤثرات الداخلية Endogenous. وفي مجال الدعم الزراعي تعتبر الأسعار العالمية للسلع الزراعية متغيراً خارجياً تنعكس التغيرات فيه بدرجة أو بأخرى على ألأسعار المحلية. وترتفع أهمية الأسعار العالمية كمتغير خارجي كلما كانت الدولة تعتمد أكثر على الواردات الزراعية ومن المهم بالنسبة لمحلل سياسة الدعم الزراعي أن يأخذ في الاعتبار مدى تأثير التغيرات في الأسعار الزراعية العالمية على ألأسواق المحلية وأداء السياسة الزراعية، وفضلاً عن انعكاساتها على الأسعار المحلية، تنعكس أيضاً على الموازين التجارية للدولة كما تنعكس على الميزانية العامة في حالة تحمل الدولة لأعباء الدعم كما يحدث بالنسبة لبعض الدول العربية.

6-3 **نموذج التوازن العام**:

يتم تمثيل نماذج التوازن العام التطبيقية عامة من أنظمة من المعادلات التي تتبع إحدى المجموعات الآتية:

- معادلات الطلب تعكس السلوك الأمثل للمستهلكين.
- معادلات العرض تشتق من السلوك الأمثل للمنشآت.
- معادلات الدخل التي تصف دخل كل فئة على أساس الأسعار السائدة والكميات التي يتم تبادلها من السلع وعناصر الإنتاج.

- معادلات التوازن لجميع الأسواق. وجميع معادلات العرض والطلب متجانسة بدرجة الصفر. وهذا يعني أنه بضرب أسعار جميع السلع وعناصر الإنتاج في ثابت معين فلن يحدث تغير في توازن العرض والطلب.

الباب الرابع
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية
لسياسات الدعم على القطاعات
الزراعية العربية

الباب الرابع

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

لسياسات الدعم على القطاعات الزراعية العربية

عادت قضية الدعم الزراعي لتحتل موقعاً متقدماً بين القضايا المهمة المثارة على الساحة الدولية. لا سيما في ظل ما يعانيه العالم من وطأة التأثيرات السلبية المتداخلة والمركبة لأزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية العالمية. وأيضاً في ظل ما أسفرت عنه ممارسات ونتائج العقد الأول لتوجهات تحرير التجارة الزراعية الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، وما تشهده المفاوضات الجارية بشأن ملف الزراعة - وبخاصة مسألة الدعم الزراعي - من تعثر.

في هذا الإطار لم يعد الأمر الأكثر أهمية – وبخاصة من جانب الدول النامية ومن بينها الدول العربية – أن تعنى في دراساتها وتحليلاتها برصد ومتابعة ما تم من الالتزامات بشأن الأنماط المختلفة من الدعم الزراعي الذي فرضته عضوية منظمة التجارة الدولية، وإنما ينبغي أن يتركز الأمر – في المقام الأول – حول رصد وتحليل الآثار والانعكاسات التي أسفرت عنها سياسات الدعم الزراعي على أوضاع التنمية الزراعية والأمن الغذائي ومستويات الرفاهية للسكان.

من هذا المنطلق يهتم هذا الجزء من هذه الدراسة حول الدعم الزراعي بمحاولة التعرف على انعكاسات سياسات الدعم – باعتبارها المضمون الأساسي لاتفاقية الزراعة – على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية وبخاصة من المنظور التنموي الشامل والزراعي. سواء في ذلك سياسات الدعم الزراعي في الدول المتقدمة، أو سياسات الدعم الزراعي المحلي في الدول العربية.

4-1 الدعم الزراعي في اتفاقية الزراعة – الهدف والوسيلة:

من الأخطاء والأخطار الفادحة أن يجري النظر إلى مسألة الدعم الزراعي على أنها قضية في ذاتها، كما هو الحال لدى غالبية المهتمين والباحثين والمسؤولين. وأن ينصب الاهتمام والبحث والدراسة حول ماذا تم وماذا لم يتم من تطبيق الالتزامات الخاصة بذلك الدعم وفق أنماطه وألوانه المختلفة، وأن يصبح الامتثال الكامل لتلك الالتزامات هو معيار نجاح وكفاءة، وما عداه دليل تعثر وإخفاق. فالأمر على هذا النحو ينتزع قضية الدعم الزراعي من إطارها الأوسع والأشمل الذي تنطوي عليه توجهات تحرير التجارة الزراعية العالمية، وما ترمي إليه من الأهداف والغايات.

في هذا الصدد يبدو من الأهمية بمكان التذكير بعدد من الحقائق التي ينبغي أن تشكل الإطار الموضوعي والخلفية المرجعية لأية دراسات أو تحليلات خاصة بمسألة الدعم الزراعي، لا سيما من منظور الدول النامية. ولعل من أهم تلك الحقائق ما يلي:

- إن اتفاقية الزراعة التي أسفرت عنها جولة أورجواي، وأصبحت إحدى الاتفاقيات الملزمة للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، هي في جوهرها اتفاقية حول أنواع وأشكال الدعم والحماية التي تمارس في هذا القطاع على نطاق واسع وفق ما تفرضه طبيعة وحساسية هذا القطاع في مختلف الدول. ومن ثم فإن التعرض لموضوع الدعم الزراعي إنما يعني التعرض لاتفاقية الزراعة برمتها، تلك الاتفاقية التي تستهدف إصلاح التجارة الزراعية الدولية، وجعل السياسات الزراعية أكثر توجهاً نحو الأسواق بما يصب في صالح الدول المصدرة والمستوردة على السواء.
- وبدورها، فإن اتفاقية الزراعة، تمثل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقيات الأساسية ضمن منظمة التجارة العالمية التي نصت اتفاقية إنشائها على أنها تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية من منظور عالمي، بما في ذلك رفع مستوى المعيشة والدخل لسكان العالم، وتحقيق التوظيف الكامل والاستخدام الأمثل للموارد، وزيادة الإنتاج العالمي من السلع والخدمات، وتوسيع التجارة العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، ومساعدة الدول النامية والأقل نمواً للمشاركة الكبرى في التجارة الدولية.
- من خلال تلك الأهداف التنموية الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، واتفاقية الزراعة، ينبغي أن تتم مناقشة وتحليل مسألة الدعم الزراعي باعتبارها وسيلة للمساهمة في تحقيق تلك الأهداف التنموية، وبخاصة من منظور المصالح الوطنية، وفي إطار من التوازنات والعدالة النسبية على الصعيد الدولي. وليس باعتبار الدعم هدفاً في ذاته تسعى الدول إلى تحقيقه كالتزامات مجردة من إطارها التنموي.
- إن اتفاقية الزراعة، وفق صيغتها التي أسفرت عنها جولة أورجواي، لم تكن بأي حال تعكس على نحو عادل ومتوازن أهداف ومصالح الدول النامية بوجه عام، بقدر ما كانت متوافقة مع مصالح وإرادة كبار اللاعبين على ساحة الاقتصاد والتجارة العالمية، وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مع بعض الترضيات المحدودة لصغار اللاعبين من دول العالم النامية والأقل نمواً. من هنا كانت الاتفاقية ذات طبيعة مرحلية وانتقالية، حيث نصت المادة (20) منها على بدء مفاوضات جديدة حول الاتفاقية في مطلع عام 2000 وفي

إطار لجنة الزراعة، وذلك بهدف إضفاء المزيد من الإصلاحات عليها في ضوء ما تسفر عنه الممارسة العملية خلال السنوات الخمس منذ بدء تطبيق الاتفاقية.

وانطلاقاً من القناعات العميقة للعديد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بعدم الرضا عن اتفاقية الزراعة، فقد بادرت 121 دولة بتقديم ما يقرب من أربعين مقترحاً تفاوضياً لإدخال تحسينات شاملة على كافة جوانب الاتفاقية. وتلخص الفقرة (14) من إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري (9-14 نوفمبر 2001) تطلعات الدول نحو تعديلات أكثر تحقيقاً للعدالة والتوازن. حيث جاءت هذه الفقرة على النحو التالي:

(إننا ندرك العمل الذي تم القيام به في السابق في المفاوضات التي بدأت في أوائل عام 2000 بموجب المادة (20) من الاتفاق حول الزراعة، بما في ذلك العدد الكبير من اقتراحات التفاوض التي قدمت نيابة عن إجمالي عدد الأعضاء البالغ عددهم 121 عضواً. وإننا نذكر الهدف طويل الأمد المشار إليه في الاتفاقية لإقامة نظام تجاري عادل وموجه نحو السوق من خلال برنامج إصلاح رئيسي يشمل أحكاماً معززة والتزامات محددة خاصة بالدعم والحماية من أجل تصحيح ومنع القيود والتشويهات في الأسواق الزراعية العالمية. كما أننا نعيد تأكيد التزامنا بهذا البرنامج، وبناءً على العمل الذي تم القيام به حتى الآن، وبدون الحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات، فإننا نلزم أنفسنا بمفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق ما يلي: تحسينات كبيرة في الوصول إلى السوق، وإجراء تخفيضات في كافة مساعدات التصدير بهدف إلغائها تدريجياً، وإجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة. وإننا نوافق على أن منح معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية سيكون جزءاً لا يتجزأ من كافة عناصر المفاوضات، وسيدخل ضمن الامتيازات والالتزامات. وكما هو مناسب سيدخل ضمن القواعد والأنظمة التي سيتم التفاوض بشأنها حتى تكون فعالة، ولتمكين البلدان النامية أن تأخذ في الاعتبار بشكل فعال احتياجاتها التنموية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتطوير الريفي. وقد أخذنا علماً بالاهتمامات غير المتعلقة بالتجارة المعكوسة في اقتراحات التفاوض التي قدمها الأعضاء، ونؤكد على أن الاهتمامات غير المتعلقة بالتجارة ستؤخذ في الاعتبار في المفاوضات كما نص عليه الاتفاق حول الزراعة).

ومن الجدير بالذكر أنه منذ مؤتمر الدوحة وحتى الآن لم يتم التوصل إلى إطار يحظى بالاتفاق العام حول الإصلاحات والتعديلات الخاصة باتفاقية الزراعة وقضايا الدعم الزراعي. ففي مؤتمر كانكون (أغسطس 2003) كان الفشل هو العنوان الرئيس لمسار المفاوضات في الملف الزراعي. وفي هونج كونج (ديسمبر 2005)، وعلى رغم ما حاولت الدول الأعضاء إظهاره من التعاون والمرونة في مواقفها التفاوضية لإتمام المؤتمر، فلم يتم التوصل إلى نتائج حاسمة أو ذات أهمية، حيث أرجأ البيان الصادر عن

المؤتمر، التفاصيل لاجتماعات لجنة المفاوضات التي تبدأ في فبراير 2006، مع بعض الإشارات إلى ما هو متوقع من التوجهات العامة المأمولة من خلال مفاوضات هذه اللجنة.

إن منظمة التجارة العالمية – بما تتضمنه من اتفاقيات ومن نظم وآليات للعمل – كغيرها من المنظمات الدولية – لا تخلو من المثالب وأوجه النقد والاعتراض التي وجهتها إليها الدول الغنية والفقيرة، والنامية والمتقدمة على حد سواء، وما يترتب على ذلك من أهمية العمل على السعي نحو التطوير والإصلاح، لا سيما فيما يتعلق بمصالح الدول النامية والفقيرة. ولعل من بين أهم ما يثار في هذا الشأن تغليبها للمصالح المتعلقة بالتجارة على حساب التنمية، وسعيها نحو تحرير المبادلات التجارية حتى وإن كان الثمن على حساب نمو القطاعات المختلفة ونشوء الصناعات الوليدة في الدول النامية، وأنها منظمة غير ديموقراطية وفق آلية اتخاذ القرار بها التي تعتمد على توافق الآراء – الذي تحكمه عادة توجهات وتأثيرات الدول الغنية- وليس على مبدأ التصويت. كما أن المنظمة غالباً ما تتحكم فيها وتعطل العديد من قراراتها وفاعليتها صراعات الأقطاب الاقتصادية الكبرى وتعارض المصالح فيما بينها، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. يضاف إلى تلك الانتقادات ما تراه بعض الجماعات المناهضة من أن المنظمة منذ تأسيسها تزايد الاختلال في توزيع الثروات والمكاسب فيما بين الدول والفئات، كما تزايد تفشي الفقر والبطالة في العديد من مناطق العالم.

خلاصة القول – في إطار ما تقدم – أن القضايا المتعلقة بالدعم الزراعي، بل وباتفاقية الزراعة برمتها، لا تتطلب الدراسات التقويمية لما تم أو ما لم يتم الالتزام به من استحقاقاتها من جانب كل دولة من الدول الأعضاء، ومن بينها الدول العربية بطبيعة الحال، بقدر ما تتطلب الدراسة والتحليل الموضوعي لآثارها ومتضمناتها من منظور تنموي اقتصادي واجتماعي شامل على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى القطاع الزراعي لكل من تلك الدول، بما يساعد على تشكيل رؤية واضحة وصحيحة لمتطلبات الإصلاح والتحسين للمنظمة واتفاقياتها، ومن ثم تحديد المواقف في إطار المفاوضات التصحيحية الجارية. كما يساعد في المدى الأطول على تحديد وتحليل طبيعة وأسباب الآثار والانعكاسات التي تترتب على سياسات الدعم الزراعي واتفاقية الزراعة على الاقتصاد الوطني العام والزراعي، ومن ثم العمل على تعزيز الآثار الايجابية والحد من الآثار السلبية بإتباع السياسات والإجراءات الملائمة.

4-2 إشكالية الدعم الزراعي فيما بين الدول المتقدمة والنامية:

4-2-1 الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول المتقدمة:

في معظم الدول المتقدمة، ولاعتبارات وأسباب سياسة واقتصادية واجتماعية، ارتكزت النهضة الزراعية الحديثة على سياسات تقدم العديد من أشكال الدعم للمنتجين الزراعيين، وتوفر مستويات عالية من الحماية التجارية – التعريفية وغير التعريفية- لحماية منتجاتها من المنافسة الخارجية. وقد أسفرت هذه السياسات عن تقدم ملحوظ في مجال زيادة الإنتاج وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من العديد من المنتجات الزراعية والغذائية وزيادة الصادرات من تلك المنتجات، وتحقيق معدلات أفضل للنمو في القطاع الزراعي، وتحسن كبير في مستويات الدخول الزراعية فاقت في بعض الأحوال نظيراتها في القطاعات الأخرى.

- بمرور الوقت أصبح الدعم الزراعي – المفرط في العديد من الدول المتقدمة – وما يتطلبه من الاعتمادات والمخصصات المالية، مكوناً رئيسياً في موازنات تلك الدول، كما أصبحت له أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعذر معها إلى حد بعيد التراجع عن هذه السياسات أو إحداث تخفيضات ذات شأن في موازناتها واعتماداتها. وتزايدت مع الوقت القوة السياسية والتأثيرات الانتخابية للفئات والجماعات والمنظمات المدافعة عن الدعم الزراعي في تلك الدول، وبخاصة في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا واليابان.
- في الاتحاد الأوروبي أصبحت النفقات على قطاع الزراعة تستأثر بما يقرب من ثلاثة أرباع ميزانية الاتحاد ككل، وذلك على حساب القطاعات الأخرى.
- نتيجةً للدعم الزراعي يرتفع متوسط دخل المزارع في معظم الدول الصناعية عن المتوسط العام للدخل في كافة القطاعات. ويصل إلى نحو 250% في هولندا، ونحو 175% في الدنمارك، ونحو 160% في فرنسا، ونحو 110% في كل من الولايات المتحدة واليابان.
- في بعض الدول مثل سويسرا والنرويج وكوريا الجنوبية تبلغ قيمة الدعم الزراعي ما يعادل قيمة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول أو يتجاوزها.
- نحو 90% من إجمالي قيمة الدعم عالمياً تقدمها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يخص الاتحاد الأوروبي منها نحو 50%. ويقدر أن قيمة الدعم الذي تقدمه دول هذه المنظمة (حوالي 250 مليار دولار سنوياً خلال الفترة 2003 – 2005) يعادل إجمالي الناتج المحلي لجميع الدول الأقل نمواً

(49 دولة)، كما يعادل ما يزيد على ثلاثة أمثال إجمالي الناتج المحلي الزراعي للدول العربية مجتمعة.

- قيمة الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان معاً (والتي تقدر بنحو 200 مليار دولار سنوياً)، تكاد تقارب حجم التجارة الزراعية عالمياً.
- الاتحاد الأوروبي يكاد يكون المستخدم الأوحد لدعم الصندوق الأزرق حيث تبلغ نسبته في هذا النمط من الدعم نحو 96% وبقيمة تبلغ نحو 21.2 مليار دولار عام 2001. أخذاً في الاعتبار أن هذا النمط من الدعم هو من الأنماط المشوهة للتجارة، وعلى رغم ذلك فهو غير محدد بسقف معين وغير خاضع لالتزامات التخفيض في اتفاقية الزراعة.
- الولايات المتحدة التي تنتج نحو 20% من الإنتاج العالمي من القطن، وتصدر نحو 40% من جملة صادراته العالمية، تقدم إعانات لمزارعي القطن تقدر بنحو ثلاثة مليارات من الدولارات، تمثل ما يقرب من ثلثي القيمة السوقية للإنتاج منه، وتحمي هذه السياسة جماعات قوية للضغط يتقدمها مجلس القطن الأمريكي (الذي يمثل نحو 25 ألفاً من منتجي ومزارعي القطن وفق تقديرات عام 2002) بالإضافة إلى مصدري القطن وموردیه وغيرهم.
- ويعتبر هذا المجلس واحداً من أقوى جماعات الضغط الأمريكي لسلعة من السلع حيث تحصل على أعلى دعم على الإطلاق وبخاصة منذ قانون الزراعة الوطني عام 1996، يقدر هذا الدعم بما يعادل في المتوسط نحو 120 ألف دولار للمزارع. وهناك العديد من النماذج الأخرى للدعم المفرط وقوى الضغط التي تدافع عنه، من أبرزها حالة السكر في الاتحاد الأوروبي، وحالة الأرز في اليابان.

2-2-4 أوضاع الدعم الزراعي في الدول النامية:

- على العكس من أوضاع الدعم المفرط للقطاعات الزراعية في الدول المتقدمة عامة. فإن الدول النامية، وبخاصة الأكثر اعتماداً في اقتصادها على الزراعة، دأبت منذ حقب طويلة على فرض ضرائب متنوعة مباشرة وغير مباشرة على القطاع الزراعي بدلاً من تقديم الدعم إليه. الأمر الذي كان من بين الأسباب الهامة لضعف هذا القطاع وبطء معدلات نموه في العديد من تلك الدول، فضلاً عن انخفاض الدخول النسبية للمزارعين والعاملين في هذا القطاع.
- وتشير بعض الدراسات التي شملت 16 دولة من الدول النامية، إلى أن متوسط نسبة الضرائب على القطاع الزراعي خلال الفترة ما بين الستينات والثمانينات

تقدر بنحو 12% من متوسط أسعار المنتجين بالنسبة للضرائب المباشرة، ونحو 24% للضـرائب غيـر المباشـرة، وذلـك بفعـل مـا يطبـق فـي هـذه الـدول مـن السياسات الزراعية، أو السياسات الكلية على السواء.

- فيما بين الثمانينات والتسعينات، ومع توجهات الإصلاح الاقتصـادي فـي العديد من الدول النامية أخذت الضرائب المباشرة وغير المباشرة على القطاع الزراعي في الانخفاض الملحوظ. وبلغت خلال الفترة 2000 – 2004 نحو نصف مـا كانت عليه في السابق. بل إن بعض الدول، وبخاصـة الدول فـي مرحلـة التحـول الاقتصـادي مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها قد عملت علـى تقديم بعض أشكال الدعم والمساعدة لبعض قطاعاتها الزراعية الفرعية وبخاصة تلك الأشكال من الدعم المتاح وفق بنود اتفاقية الزراعة.

وعلى الرغم من ذلك تظل الـدول النامية فـي مجموعهـا لا تسـاهم إلا بأقل القليل فيما تقدمه من أشكال الدعم الزراعي بالمقارنة بمجموعة الدول المتقدمة. ففي العـام الـذي انطلقت فيه منظمة التجارة العالمية (1995) كانت قيمة الدعم ضمن الصندوق الأخضـر التي تقدمها كافة دول العالم عدا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابـان تقدر بنحـو 20.2%، يشـترك فـي هـذه النسـبة بـاقي دول منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة (OECD) والـدول المتقدمـة خـارج هذه المنظمـة، وكـذا كافـة دول العـالم الناميـة التـي يتضـاءل كثيـراً نصـيبها النسـبي فـي هـذا النـوع مـن أنـواع الـدعم. وبالنسـبة للـدعم الكلـي (الصندوق الأصفر) فتكاد تتلاشى مساهمة الدول النامية في هذا النوع من الـدعم المشـوه للتجـارة إذا مـا علـم أن الاتحـاد الأوروبـي والولايـات المتحـدة واليابـان تقـدم معـاً نحـو 89.7% من هذا الدعم، وباقي دول العالم تقدم نحو 10.3% منه وذلك في عـام 1995 وفق ما يوضحه الجدول رقم (16).

جدول (16) التوزيع النسبي لأهم أشكال الدعم الزراعي عام 1995

القيمة (مليار دولار)

	الصندوق الأخضر		الصندوق الأصفر	
	قيمة	%	قيمة	%
الاتحاد الأوروبي	24.2	18.7	64.4	54.00
الولايات المتحدة	46.00	35.6	6.2	5.2
اليابان	32.9	25.5	36.4	30.5
باقي دول العالم	26.1	20.2	12.3	10.3
المجموع	129.2	100	119.3	100

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

وبصفة عامة يمكن القول أن الدول النامية الأكثر اعتماداً على الزراعة وذات الموارد المالية المحدودة – والتي تنتمي إليها معظم الدول الزراعية في الوطن العربي – لا تدخل في عداد الدول التي تقدم للزراعة دعماً ذا شأن، وإنما تعاني قطاعاتها الزراعية بدرجة حادة من ضعف الاعتمادات والنفقات العامة التي تنتمي إلى أنماط الدعم المسموح بها ضمن الصندوق الأخضر، وبخاصة في المجالات الأساسية للتنمية الزراعية والتي تدفع وتعزز من معدلات النمو في القطاع الزراعي، مثل مجالات البحث والإرشاد والتدريب ومشروعات الري والبنيات التحتية والوقاية من الأمراض والآفات، إلى غير ذلك من المجالات.

3-4 آثار وانعكاسات السياسات الدولية للدعم الزراعي:

1-3-4 تطورات الدعم الزراعي في ضوء التوجهات والالتزامات الدولية:

ترتكز فكرة السعي نحو تحرير التجارة العالمية، والتي تأسست منظمة التجارة العالمية للعمل من أجلها، على المبادئ المتعلقة بما يمكن أن يؤدي إليه التخصص الدولي وفق الميزة النسبية من آثار إيجابية على كفاءة استخدام الموارد من منظور عالمي، وما يمكن أن يحققه ذلك من زيادة وتحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية للسكان في العالم. ولما كانت التجارة الزراعية الدولية من أكثر مجالات التجارة الدولية تشوهاً نتيجة لسياسات الدعم والحماية التي تمارسها مختلف الدول على نطاق واسع وبمستويات عالية، فقد جاءت الاتفاقية حول الزراعة التي توصلت إليها جولة أورجواي لتعمل على التخفيف المرحلي من مستويات الدعم والحماية، ومن ثم من آثارها السلبية على أوضاع التنمية الزراعية والمنتجين الزراعيين من منظور عالمي شامل.

في ضوء التوجهات والالتزامات الدولية الخاصة بخفض الدعم الزراعي بأنماطه المختلفة وفق ما تضمنته اتفاقية الزراعة. يشير تقرير التنمية الدولية لعام 2008 (الزراعة من أجل التنمية) الذي يصدره البنك الدولي إلى أن ما تحقق من تقدم على هذا الصعيد يبدو في عمومه إيجابياً وإن كان متباطئاً ودون المعدلات المستهدفة، وذلك وفق المؤشرات العامة التالية:

- بينما انخفض معدل الدعم من 37% في فترة الأساس (1986 – 1988) إلى 30% في المتوسط للفترة 2003 – 2005، إلا أن متوسط قيمة الدعم السنوي قد ارتفعت فيما بين الفترتين من حوالي 242 مليار دولار إلى حوالي 273 مليار دولار.
- اتجهت معدلات الدعم في الدول المتقدمة نحو الانخفاض النسبي وإن كان ذلك يظل دون المستهدف وفق التزامات تلك الدول. فعلى سبيل المثال انخفض هذا

المعدل فيما بين فترة الأساس (1986، 1988) والفترة (2003 – 2005) في الاتحاد الأوروبي من 41% إلى 34%، وفي اليابان من 64% إلى 58%، وفي الولايات المتحدة من 22% إلى 16%، وفي كوريا الجنوبية من 70% إلى 62%. أخذاً في الاعتبار أن هذا الانخفاض النسبي لا يعني بالضرورة انخفاضاً في القيمة المطلقة للدعم المقدم، والتي حققت زيادة في العديد من الحالات (وفق ما جرت الإشارة إليه في الفقرة السابقة).

- ظلت الدول المتقدمة تستأثر بالقدر الأعظم مما يقدم عالمياً من مدفوعات الدعم الزراعي، حيث يخص مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تضم 29 دولة من الدول الغنية، نحو 90% من جملة تلك المدفوعات. بينما تقدم نحو 120 دولة أخرى من الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية النسبة الضئيلة الباقية.

في ضوء هذه المؤشرات – وعلى رغم مرور نحو خمسة عشر عاماً منذ قيام منظمة التجارة العالمية – تظل مسألة الدعم الزراعي في الدول المتقدمة – وليست بأي حال في الدول النامية – تمثل واحدة من أهم الإشكاليات التي تعذر معها التوصل إلى حلول توفيقية مناسبة، سواء فيما بين الدول المتقدمة وبعضها البعض، أو فيما بينها وبين الدول النامية، أو حتى فيما بين الدول النامية وبعضها البعض، وذلك وفقاً لحسابات المصالح وتقديرات المكاسب والخسائر. فمنذ إعلان الدوحة الذي نص بعبارات واضحة في فقرته الخاصة بالزراعة على التزام الدول المجتمعة بالعمل على إجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة، لم تتوصل الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية على مدار السنوات السبع التي أعقبت مؤتمر الدوحة إلى توافق عام حول تلك الأمور.

2-3-4 الآثار المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي[1]:

- أسفرت سياسات الدعم الزراعي في الدول المتقدمة عن نتائج ايجابية هامة في مجالات زيادة الإنتاج الزراعي، ونسبة الاكتفاء الذاتي، والمحافظة على مستويات مناسبة للدخول في قطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، والحد من الواردات، وزيادات الفوائض التصديرية.
- وعلى الصعيد الدولي أسفرت تلك السياسات عن زيادة المعروض العالمي وانخفاض مستويات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية والغذائية عامة. وتوافر

[1] اعتمد هذا الجزء بصفة أساسية على تقرير البنك الدولي للتنمية لعام 2008 (الزراعة من أجل التنمية).

فوائض من المنتجات للمعونات الغذائية الخارجية. وتبدو هذه النتائج إيجابية ومرغوبة من جانب الدول النامية التي تعتمد بصفة أساسية على استيراد المنتجات الغذائية والزراعية ولا تمثل صادرات هذه المنتجات أهمية ذات شأن بالنسبة لمقتصداتها. غير أن الأمر يبدو على عكس ذلك بالنسبة للعديد من الدول النامية الزراعية وبخاصة تلك التي تسعى إلى تنمية صادراتها من أحد أو بعض المنتجات الزراعية.

- وهكذا تتباين الآثار المترتبة على الدعم الزراعي في الدول المتقدمة – سلباً أو إيجاباً – على الدول المختلفة، وأيضاً على المنتجات الزراعية المختلفة. غير أن الأمر ينطوي في تقديراته التجميعية على أن الدول النامية تحمل الأعباء الأساسية للسياسات الحالية للدعم والحماية في الدول المتقدمة. وفي هذا الصدد تقدر خسائر الدول النامية الناجمة عن سياسات الدعم والحماية الزراعية في الدول المتقدمة بما يقرب من 17 مليار دولار سنوياً. هذه القيمة تمثل نحو خمسة أمثال قيمة المساعدات الخارجية التي تتلقاها الزراعة في الدول النامية.
- تتمثل العناصر الرئيسة للخسائر التي تتحملها الدول النامية في انخفاض نصيبها في التجارة العالمية، وانخفاض معدلات نمو الإنتاج الزراعي بتلك الدول نتيجة منافسة المنتجات المستوردة وانخفاض مستويات الأسعار العالمية.
- تقدم نتائج نماذج المحاكاة تقديرات للآثار المحتملة لتحرير التجارة الدولية نتيجة فرضية إلغاء التشوهات الناجمة عن سياسات الدعم والحماية. يمكن من خلال هذه التقديرات التعرف على ملامح الآثار المتباينة لهذه السياسات.
- من المتوقع أن تؤدي إصلاحات التجارة وإزالة التشوهات القائمة إلى ارتفاع مستوى الأسعار العالمية للسلع الزراعية بنحو 5.5%، وللأغذية المصنعة بنحو 1.3%. وتختلف نسب الزيادة فيما بين المنتجات المختلفة، وتؤدي الزيادة الملموسة في أسعار بعضها إلى تحقيق مكاسب للمصدريين، مقابل خسائر للمستوردين.
- من المتوقع أن تجني الدول النامية زيادة تبلغ نحو إحدى عشرة نقطة نسبية إضافية في حصتها من الصادرات الزراعية العالمية، هذه الزيادة تمثل ارتفاعاً في نسبة صادرات الدول النامية تتراوح فيما بين 54%، 65%.
- تتباين نسب التحسن في صادرات الدول النامية بين المنتجات الزراعية المختلفة، حيث يقدر أن يكون القطن وعباد الشمس من أكبر الحاصلات التي تزداد صادرات الدول النامية منها، وذلك بما يتراوح بين 49% - 83% بالنسبة للقطن، وبين 55% - 82% بالنسبة لعباد الشمس.

- إزالة الدعم للقطن في الولايات المتحدة وحدها، يؤدي إلى زيادة دخول منتجي القطن في غرب إفريقيا بما يقدر بنحو 8% إلى 20%.
- تتحمل الدول النامية صافي المستوردة للغذاء خسائر صافية محتملة جراء ارتفاع الأسعار الزراعية عالمياً، وذلك رغم بعض المكاسب في جانب صادراتها من بعض السلع الزراعية. تزداد الخسائر بطبيعة الحال في حالة غياب القدرات التصديرية من هذه السلع. فمن المتوقع في ظل فرضية تحرير التجارة من تشوهات الدعم والحماية الحالية أن يرتفع مستوى الأسعار العالمية للحبوب بنحو 5%، وتتوقف محصلة المكاسب أو الخسائر على حالة كل دولة من حيث مدى اعتمادها على الاستيراد ومدى إمكانياتها التصديرية.
- يرتفع معدل نمو قطاع الزراعة في الدول النامية خلال عشر سنوات بنسبة تقدر في المتوسط بنحو 0.3% سنوياً.
- الآثار المتوقعة لإزالة الدعم والحماية لا تتوزع بالتساوي أو بنفس الكيفية على مناطق العالم المختلفة، فالقدر الأكبر من الخسائر سيكون من نصيب الدول المتقدمة، وأما المكاسب فتنال الجانب الأكبر منها كلاً من دول أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا جنوب الصحراء. وعلى مستوى الدول فمن المتوقع أن تكون دول مثل البرازيل وتايلاند وفيتنام من أكبر الدول المستفيدة.
- من المتوقع أن تنخفض مستويات ونسب الفقر في العديد من الدول، وليس في جميع الدول. ويتوقف الأمر على عوامل مختلفة من بينها الأهمية النسبية للزراعة في الاقتصاد الوطني، والأوضاع الحالية لمستويات ونسب الفقر، ومدى ارتباط حالات الفقر بالزراعة والمناطق والأنشطة الريفية.
- يتوقف أثر التغيرات المحتملة للأسعار على مستويات الرفاهية في كل دولة- سلباً أو إيجاباً – على درجة سرعة ومرونة انتقال الأسعار العالمية إلى الواقع المحلي عامة، وإلى المناطق الريفية والمزارعين على وجه الخصوص. كما يتوقف ذلك الأثر على مدى اندماج المزارعين في العملية التصديرية، ومدى استجاباتهم للفرص السانحة للتصدير.
- سيكون للمواءمات في السياسات الداخلية للدول – في ضوء الإصلاحات المتوقعة على صعيد سياسات الدعم والحماية الزراعية – دورها الأساسي في تحديد درجة التأثير المحتملة على مستوى الرفاهية بها، حيث يمكن لهذه المواءمات أن تعزز من هذه الآثار أو أن تبطئ أو تحد منها.

3-3-4 انعكاسات سياسات الدعم على الأوضاع العامة للزراعة العربية:

خلال الحقبة الأخيرة، ومنذ قيام منظمة التجارة العالمية، فقد جرت على الساحتين العربية والعالمية العديد من المستجدات والمتغيرات التي انعكست – على نحو أو آخر – على الصورة العامة لأوضاع الزراعة العربية. وبرغم تداخل آثار وانعكاسات تلك المستجدات والمتغيرات، إلا أنه من الطبيعي أن الدول العربية – كغيرها من دول العالم – قد تأثرت بالسياسات الدولية المتعلقة بدعم وحماية القطاعات الزراعية. ويمكن ملاحظة ذلك بشكل ضمني من خلال أهم ملامح التطورات الإنتاجية والتصديرية والاستيرادية للمنتجات الزراعية والغذائية خلال تلك الحقبة، ومن بينها ما يلي:

- بمقارنة المتوسط السنوي للفترة (1998 – 2000) والفترة (2004 – 2006) يلاحظ أن الناتج الزراعي الإجمالي للوطن العربي قد حقق بعض التراجع، بلغت نسبته حوالي 10.2%، وذلك من حوالي 80.9 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة الأولى، إلى حوالي 72.7 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة الثانية. وذلك على الرغم من الزيادة الواضحة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي فيما بين الفترتين وبنسبة تبلغ نحو 67.8% الأمر الذي تراجعت معه كثيراً نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي العربي من حوالي 12.5% إلى حوالي 6.7%. ومن الجدير بالذكر أن التراجع في قيمة الناتج المحلي الزراعي العربي يعزى بصفة أساسية إلى تراجع في مستويات الأسعار العالمية للعديد من المنتجات الزراعية خلال تلك الفترة، حيث حقق حجم الإنتاج ومستويات الإنتاجية لمعظم الحاصلات معدلات متفاوتة من الزيادة على المستوى العام للوطن العربي خلال نفس الفترة.
- ارتفعت قيمة الواردات الزراعية من حوالي 22.6 مليار دولار سنوياً كمتوسط للفترة 1993 – 1997، إلى حوالي 39.5 مليار دولار كمتوسط للفترة 2004 – 2006 بنسبة زيادة تبلغ نحو 75% وذلك على الرغم من الاستقرار النسبي أو التراجع للأسعار العالمية لغالبية المنتجات الزراعية والغذائية خلال تلك الفترة. وفي المقابل حققت الصادرات الزراعية العربية نسبة أعلى للزيادة بلغت نحو 83% خلال الفترة ذاتها، وفي هذا الصدد لا يمكن إغفال الآثار الهامة لما تحقق خلال هذه الفترة من تطورات إيجابية على صعيد اتفاقيات الشراكة بين بعض الدول العربية والجماعة الأوروبية من جهة وما تحقق أيضاً من تطورات على صعيد تحرير التجارة الزراعية العربية البينية من جهة أخرى.
- لم يكن تحسن الصادرات الزراعية العربية أمراً عاماً بالنسبة لمختلف السلع التصديرية الرئيسية، فقد تراجعت قيمة صادرات القطن الشعر بنسبة بلغت

حوالي 26% فيما بين الفترتين السابق الإشارة إليهما، وذلك من حوالي 424 مليون دولار سنوياً خلال الفترة الأولى إلى حوالي 314 مليون دولار سنوياً خلال الفترة الثانية. كما يلاحظ التراجع الكبير في الأسعار التصديرية للقطن حيث اقترن تراجع قيمة صادراته بزيادة ملحوظة في كمية تلك الصادرات من حوالي 269 ألف طن كمتوسط للفترة الأولى، إلى حوالي 319 ألف طن كمتوسط للفترة الثانية.

- اقترن تحسن قيمة الصادرات في المنتجات التصديرية العربية الرئيسية مثل منتجات الخضر والفاكهة ببعض التراجع في متوسط قيمة الوحدة التصديرية منها. وبينما ارتفعت قيمة صادرات الخضر بنسبة تبلغ نحو 83%فيما بين الفترتين سالفتي الذكر، فقد كانت نسبة الزيادة في كمية صادرات الخضر أعلى من ذلك(حوالي 87%). والأمر ذاته يلاحظ في حالة صادرات الفاكهة حيث كانت نسبة الزيادة في قيمة صادراتها نحو 53% مقابل حوالي 61% للزيادة الكمية.

4-3-4 **تباين آثار وانعكاسات سياسات الدعم فيما بين الدول العربية**:

تختلف الأوضاع التنموية والاقتصادية والاجتماعية فيما بين الدول العربية اختلافات واسعة، كما يلاحظ الأمر ذاته فيما يتعلق بأهمية القطاع الزراعي والريفي في كل منها. وينعكس ذلك بصورة ملموسة على طبيعة ومدى الآثار التي تعكسها سياسات الدعم والحماية الزراعية على كل دولة. ويوضح الجدول (17) بعض المؤشرات التي تعكس أهم الملامح التنموية والاقتصادية والزراعية للدول العربية، حيث يمكن تصنيف تلك الدول إلى مجموعات متمايزة وفق أحد أو بعض تلك المؤشرات، ومن ثم التمييز فيما بينها وفق الملامح الرئيسية لطبيعة ودرجة التأثر بما يجري على الساحة العالمية من السياسات الخاصة بالدعم والحماية للسلع والمنتجات الزراعية.

جدول (17): بعض المؤشرات التنموية والاقتصادية والزراعية للدول العربية

الصادرات الزراعية	دليل التنمية البشرية		نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار)	تصنيف البنك الدولي1*	الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	السكان الريفيون (%)	العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية (%)	% الاكتفاء الذاتي		
	القيمة	الترتيب الدولي						حبوب	سكر	زيوت
الكويت	0.891	33	29426	HI	0.33	0.97	1.12	3.9	-	-
قطر	0.875	35	42935	HI	0.17	6.15	0.87	3.1	-	-
الإمارات	0.868	39	32076	HI	2.25	4.27	3.94	0.9	-	-
البحرين	0.866	41	19012	HI	0.52	15.01	2.61	-	-	-
ليبيا	0.818	56	6850	UMC	2.85	12.36	4.38	15.8	-	32.5
عمان	0.814	58	11832	HI	1.53	28.50	32.62	1.2	-	-
السعودية	0.812	61	13213	HI	3.32	9.23	7.84	26.9	-	0.4
الأردن	0.773	86	2345	LMC	2.37	17.70	6.00	2.6	-	21.5
لبنان	0.772	88	4770	UMC	7.81	10.0	2.69	18.1	2.4	21.5
تونس	0.766	91	2873	LMC	11.65	35.05	16.30	47.8	-	68.3
الجزائر	0.733	1.4	3091	LMC	7.67	39.69	14.55	35.6	-	7.1
فلسطين	0.731	1.6	1005	LMC	9.76	28.0	11.72	20.4	-	97.3
سوريا	0.724	1.8	1225	LMC	22.85	41.18	18.66	89.6	13.7	68.4
مصر	0.708	112	1262	LMC	14.07	57.19	30.11	72.8	83.5	16.4
المغرب	0.646	126	1727	LMC	16.28	44.55	44.74	64.9	40.3	20.9
موريتانيا	0.550	137	551	LIC	17.61	53.37	51.40	17.4	-	0.3
السودان	0.526	147	804	LIC	35.37	63.82	58.0	80.1	88.4	121.0
جيبوتي	0.516	149	1040	LMC	3.11	42.14	76.28	-	-	-
اليمن	0.508	153	826	LIC	13.33	71.39	30.49	36.6	-	5.6
العراق	00	00	1134	LMC	9.27	33.08	18.86	66.1	1.0	18.6
الصومال	00	00	111	LIC	63.08	60.0	69.92	2.9	58.7	271.5

المصادر:

1- دليل التنمية البشرية 2006 – موقع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) على الشبكة الدولية.
2- تقرير البنك الدولي للتنمية لعام 2008 – الزراعة من أجل التنمية.
3- التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007 – المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

Lower Middle Income Country = LMC.

Upper Middle Income Country = UMC.

Low Income Country = LIC.

(أ) دول مرتفعة الدخل ذات قطاع ريفي وزراعي محدود الأهمية: وهي الدول التي يغلب عليها ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وتصنف باعتبارها من الدول مرتفعة الدخل، ويمثل الناتج الزراعي بها أهمية نسبية محدودة بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (أقل من 4%)، ذات كتلة سكانية محدودة نسبياً، تنخفض بها نسبة السكان الريفيين ونسبة العاملين في القطاع الزراعي بصفة عامة.

في الدول التي يمكن أن تصنف ضمن هذه المجموعة ترتفع نسبة الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية، وتتضاءل كثيراً أهمية الصادرات الزراعية في المنظور التنموي الاقتصادي. وفي إطار السياسات الدولية للدعم والحماية للسلع الزراعية والغذائية، ومن ثم توافر المعروض العالمي منها وانخفاض مستويات أسعارها، فإن هذه الدول تعد من بين الدول التي تحقق مكاسب مباشرة من هذه السياسات، وتتعرض لفقدان تلك المكاسب إذا ما جرت إصلاحات جوهرية على تلك السياسات يتم بموجبها إزالة التشوهات الناجمة عن الدعم والحماية للسلع الزراعية.

وبطبيعة الحال تظل فيما بين دول تلك المجموعة بعض التفاوتات والاختلافات في درجة تأثرها بسياسات الدعم والحماية وفق ما بينها من اختلافات نسبية في أوضاعها الاقتصادية والزراعية. ويمكن أن تساعد المؤشرات الواردة في الجدول السابق الإشارة إليه في تحديد أي من الدول يمكن أن تنتمي لتلك المجموعة.

(ب) دول متوسطة الدخل يمثل القطاع الريفي والزراعي بها أهمية واضحة: هذه الدول ذات موارد زراعية هامة، تتفاوت فيما بينها من حيث حجم الكتلة السكانية، غير أن السكان الريفيين والزراعيين يمثلون نسبة هامة من مجموع السكان. وتصنف عالمياً ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط لأفرادها مع بعض الاختلافات في مستوى الدخل داخل تلك الفئة. تحقق هذه الدول معدلات من الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الأساسية تتراوح بين المتوسطة أو فوق المتوسطة، ولكنها تظل تعتمد على الاستيراد لتوفير جانب هام من احتياجاتها الغذائية. معظم هذه الدول تهتم بتنمية صادراتها من بعض المنتجات الزراعية لتحسين أوضاع موازينها التجارية العامة والزراعية. في هذه المجموعة من الدول يتزايد اهتمام السياسات العامة والزراعية بقضية الدعم والحماية للمنتجات الزراعية عالمياً، حيث تتأثر بها من أوجه مختلفة – سواء على نحو مباشر أو غير مباشر – أوضاعها الاقتصادية وصادراتها الزراعية وموازينها التجارية، ومعدلات نمو قطاعاتها الزراعية، ومستويات دخول المزارعين، إلى غير ذلك من جوانب التأثر الاقتصادي والاجتماعي. وكل من هذه الدول تتأثر بسياسات الدعم والحماية سلباً في بعض الجوانب وإيجاباً في بعض الجوانب الأخرى، وتتوقف محصلة ذلك على الأوضاع الخاصة بكل دولة من حيث قدراتها المواردية الزراعية، ومدى مرونتها

واستجابتها للتغيرات والفرص السانحة، أو المخاطر المحتملة. ويمكن أن يصنف ضمن هذه المجموعة دولٌ مثل مصر والمغرب وغيرهما من الدول التي يمكن تحديدها بالاستعانة بمؤشرات الجدول رقم (17).

(جـ) دول منخفضة الدخل تعتمد بصفة أساسية على الزراعة: ويدخل ضمن هذه المجموعة عدداً محدوداً من الدول العربية التي تصنف ضمن الدول الأقل نمواً، أو ذات المستويات المنخفضة لدخول أفرادها. ترتفع بها نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما ترتفع بها نسبة السكان الريفيين والعمالة الزراعية، غير أنها تتميز بقطاعات زراعية تقليدية غير متطورة، تقل بها فرص وإمكانيات التصدير للمنتجات الزراعية، وتعتمد على الواردات لمواجهة جانب هام من متطلباتها من السلع الغذائية الأساسية. وفي حالة تلك الدول تضعف مرونة استجابة قطاعاتها الزراعية ومنتجيها الزراعيين للتغيرات الدولية ولا يتسنى لها الاستفادة بدرجة مناسبة من الفرص السانحة، وتعتمد مكاسبها على الأوضاع الدولية التي توفر سلعاً غذائية رخيصة أو فوائض غذائية خارجية تأتي في إطار المساعدات أو المعونات الغذائية. وبرغم الفرص التي يمكن أن توفرها إزالة تشوهات التجارة الدولية وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، إلا أن الجمود النسبي للسياسات والأوضاع الإنتاجية الزراعية وضعف القدرة على الاستفادة من الفرص السانحة يقلل كثيراً مما يمكن أن تجنيه تلك الدول من المكاسب في تلك الأحوال.

4-4 انعكاسات الدعم الزراعي المحلي في الدول العربية:

تبين في أجزاء سابقة من هذه الدراسة أن الدول العربية قدمت ولا تزال تقدم بعض أشكال الدعم الزراعي، ومن خلال النظرة التحليلية لهذا الدعم يمكن ملاحظة ما يلي:

- الضآلة الكبيرة لمبالغ الدعم – بكافة أشكاله – مقارنة بقيمة الناتج الزراعي المحلي في كل دولة على حدة، وأيضاً على المستوى العام للوطن العربي. حيث تبلغ قيمة الدعم في أفضل الأحوال ما يعادل عدة ملايين من الدولارات، ولا يصل في أي، دولة – على الإطلاق – إلى حدود المليار الواحد من الدولارات.
- إن القدر الأعظم مما يقدم من الدعم الزراعي يدخل ضمن دائرة الدعم غير المشوه للتجارة، وبخاصة ضمن البنود التي يشملها الصندوق الأخضر، وهي البنود الأساسية والضرورية للحفاظ على الحد الأدنى المأمول من معدلات التنمية الزراعية والحفاظ على الإنتاج من الحاصلات الرئيسة من التراجع في مستويات الإنتاج والإنتاجية. ومن أهم هذه البنود ما يتعلق بالبحث الزراعي والإرشاد والوقاية من مخاطر بعض الآفات أو الأمراض.

- إن ما يوجه من أشكال الدعم المباشر والمشوه للتجارة والذي يندرج ضمن معيار الدعم المحلي، فيعد محدوداً للغاية سواء في قيمته أو في عدد الدول العربية التي كانت تقدمه قبل أن تبدأ في التخلي التدريجي عنه وفق التزامات منظمة التجارة العالمية.
- إن الدول العربية، سواء منها الدول كاملة العضوية في منظمة التجارة العالمية، أو التي لا تزال عضواً مراقباً كما يتضح من جدول رقم (18)، قد بادرت بإجراء تخفيضات هامة في قيمة ونسبة ما كانت تقدمه من مختلف أشكال الدعم الزراعي الخاضع للتخفيضات وفق اتفاقية الزراعة، وحتى غير الخاضع للتخفيضات. وذلك إما في إطار الوفاء بالتزامات عضويتها في المنظمة العالمية، أو في إطار برامج الخصخصة وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية على مستوى السياسات الكلية وأيضاً على مستوى السياسات الزراعية. فقد تراجعت بشكل كبير – وربما تلاشت بالكامل في بعض الدول العربية – إعانات الدعم للمستلزمات الزراعية وبخاصة من التقاوي والأسمدة والمبيدات، وأسعار الفائدة للقروض الزراعية. وتقلصت مخصصات البحث والإرشاد الزراعي وإقامة وتطوير المرافق والبنيات التحتية الزراعية، ومشروعات تطوير الري وترتيبات السيطرة على الآفات والأمراض، إلى غير ذلك من الأمور التي تنعكس سلباً وبشكل مباشر على الأوضاع التنموية الزراعية.
- إن كافة الدول العربية قد تعاملت مع متطلبات اتفاقية الزراعة الخاصة بإجراءات تخفيض الدعم الزراعي من منظور الالتزامات واجبة الوفاء، بغض النظر عن الاعتبارات والضرورات التنموية الزراعية. بل ربما بادرت بعض الدول العربية – وبخاصة ذات الموارد والموازنات المالية المحدودة – بتطبيق ما عليها من التزامات تقليص الدعم الزراعي للتوفير في الإنفاق الحكومي العام. وذلك على العكس تماماً من الدول المتقدمة التي كانت الاعتبارات والأهداف التنموية الزراعية نصب عينيها وفي أولويات اهتماماتها عند تطبيق التزاماتها بتخفيض الدعم، فقامت بإجراء التخفيض في الحدود التي لا يترتب عليها أضرار كبيرة لأوضاع الإنتاج والمنتجين الزراعيين، وليس بالضرورة في الحدود التي تفرضها اتفاقية الزراعة. كما لجأت الدول المتقدمة أيضاً إلى إتباع الأساليب الثقافية لتفادي إحداث التخفيضات الضارة بمصالحها، وذلك من خلال تحويل بعض بنود الدعم ضمن التزامات التخفيض إلى بنود أخرى خارج تلك الالتزامات فيما يعرف بهجرة الدعم.

جدول رقم (18): موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية

(أ) الدول الأعضاء	(ب) الدول المراقبة
1- البحرين (1 يناير 1995)	1- الجزائر
2- الكويت (1 يناير 1995)	2- جزر القمر
3- المغرب (1 يناير 1995)	3- العراق
4- تونس (29 مارس 1995)	4- لبنان
5- جيبوتي (31 مايو 1995)	5- ليبيا
6- موريتانيا (31 مايو 1995)	6- السودان
7- مصر (30 يونيو 1995)	7- اليمن
8- قطر (31 يناير 1996)	(جـ) دول لا تزال خارج المنظمة:
9- الإمارات (10 أبريل 1996)	1- سوريا
10- الأردن (11 أبريل 2000)	2- فلسطين
11- عمان (9 نوفمبر 2000)	3- الصومال
12- السعودية (11 ديسمبر 2005)	

في ضوء ما تقدم - وأيضاً – في ضوء ما تضمنته التقارير القطرية التي تم إعدادها في إطار هذه الدراسة، يمكن القول أن عدداً محدوداً من الدول العربية هو الذي يهتم بقضية الدعم الزراعي وانعكاساته وآثاره، من منظور شامل لسياسات الدعم الزراعي عالمياً، وبخاصة من جانب الدول المتقدمة. تدخل ضمن هذه الدول بصفة خاصة تلك الدول التي لديها طاقات تصديرية من بعض السلع والمنتجات الزراعية، وتهتم بتنمية وتطوير هذه الصادرات، وتواجه منافسات غير عادلة في الأسواق الدولية بسبب ما تنطوي عليه هذه الأسواق من تشوهات بالغة من جراء ممارسات الدول الغنية من سياسات الدعم والحماية لقطاعاتها الزراعية.

وفي المقابل يتركز اهتمام غالبية الدول على الأوضاع والتطورات الخاصة بالدعم الزراعي المحلي، وما يترتب على السياسات الخاصة به من الانعكاسات والآثار على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، والزراعية والريفية على وجه الخصوص.

وفيما يلي أهم ما يمكن استنتاجه من التقارير القطرية الخاصة بهذه الدراسة حول الانعكاسات والآثار المترتبة على الدعم الزراعي:

أ/ البحرين:

لقد ساهم برنامج الدعم والحوافز مساهمة فعالة في تشجيع المزارعين على تبنـي نظم مطورة للإنتاج نتيجة توفير الدعم على مستلزمات هذه النظم، وزاد إقبال المزارعين على استخدام طرق الري الحديثة فتم ترشيد استخدام مياه الري، وزادت إنتاجية الوحدة الأرضية، وانخفضت تكاليف الإنتاج، كما ساعد دعم الزراعة المحمية على انتشار هذا النمط وزيادة تكثيف الإنتاج الزراعي. وفي إطار برنامج الدعم وخلال الفترة 1980 – 1995 زادت مساحة الخضروات وفق نظم الزراعة الحديثة من 2 هكتار إلى 451 هكتاراً، وارتفع عدد البيوت البلاستيكية التي توفرها الدولة بأسعار منخفضة للمزارعين من 25 بيتاً عام 1980 إلى نحو 3200 بيت عام 1995. وزاد مجمل الإنتاج الزراعي من نحو49 ألف طن عام 1980 إلى نحو 94 ألف طن عام 1995 وزاد إنتاج الخضر من 7.2 إلى 12 ألف طن كما زاد الإنتاج بنسب متفاوتة لكلٍ من الأعلاف الخضراء والتمور والحليب واللحوم الحمراء.

منذ بداية النصف الثاني من العقد الحالي ونتيجة لتقلص الاعتمادات المخصصة للدعم الزراعي ورفعه عن الكثير من المدخلات الإنتاجية كالأسمدة والبذور ومعدات الزراعة المحمية فقد تعرض الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة لبعض التراجع، وتراجعت مستويات الإنتاجية للعديد من المحاصيل، وارتفعت تكلفة الإنتاج مما أضعف من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية أمام مثيلاتها المستوردة، كما أدى كل ذلك إلى نفور المواطنين من العمل الزراعي نتيجة لتدني المردود منه. فقد انخفض مجمل الإنتاج من 94 ألف طن عام 1995 إلى نحو 86 ألف طن عام 2005 (بنسبة تبلغ نحو 9%)، كما انخفض الإنتاج من الخضروات بنسبة 3%، والتمور بنسبة 6% وإنتاج البيض بنسبة 31% والألبان بنسبة 11%.

ب/ سوريا:

في إطار ما يجري انتهاجه من التقليص التدريجي للدعم الزراعي في الاتجاه نحو إلغائه وفق برامج الإصلاح الاقتصادي، فإن التأثيرات المحتملة تتنوع بين تأثيرات سلبية وأخرى إيجابية.

من أهم الآثار السلبية المحتملة لإلغاء الدعم الزراعي، وبخاصة على مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والبذور والمحروقات أنه سيؤدي للحد من استخدام تلك المدخلات، أو يؤدي إلى عدم استخدام الأسمدة بالكميات المناسبة، أو عدم استخدام البذار المحسن مرتفع الثمن، أو تقليل عدد الريات نظراً لارتفاع نفقات الري، يؤدي كل ذلك إلى انخفاض مستويات الإنتاجية والإنتاج، وارتفاع الأسعار وفقدان القدرة التنافسية في الأسواق

الخارجية والداخلية خاصة في مواجهة الواردات المعفاة من الرسوم من الدول العربية الأخرى في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية.

كما أنه من المتوقع في إطار إلغاء الدعم أو تخفيضه أن يؤدي إلى عزوف المزارعين عن زراعة المحاصيل الإستراتيجية، ومن ثم التأثير السلبي على الأمن الغذائي الذي حققت سوريا مستويات مرتفعة منه خلال الحقبة الماضية، وحققت فوائض تصديرية من بعض السلع كالقمح، والاضطرار إلى الاستيراد من هذه السلع. يضاف إلى ذلك تراجع الإمكانيات التصديرية نتيجة ضعف القدرة على المنافسة، واتجاه الواردات الزراعية والغذائية نحو الزيادة.

أما من جانب الآثار الإيجابية الممثلة لرفع أو تخفيض الدعم المحلي للقطاع الزراعي فمن المتوقع أن يكون في مقدمتها الحد من استنزاف الموارد المالية التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعم المستلزمات والخدمات الزراعية، وتلافي الخلل الراهن في التوزيع غير العادل للدعم الزراعي الذي يستفيد منه كبار الملاك بالنصيب الأكبر، مع إمكانية تحويل هذه المبالغ إلى مشروعات تنمية ريفية وتقديم خدمات اجتماعية. وفي ظل إلغاء أو تخفيض الدعم تزول التشوهات السوقية المحلية ويتوجه المزارعون نحو المنتجات عالية الربحية الأقل استهلاكاً للمياه وسيضطرون لخفق نفقات الإنتاج عن طريق تطوير العمليات واستخدام الميكنة وترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات. كما أن ذلك سيؤدي إلى إدخال تعديلات هيكلية على نظم الإنتاج والإدارة المزرعية والدورات الزراعية في صالح الأنشطة والمحاصيل عالية الجودة والقيمة والكفاءة في استخدام الموارد، مما قد ينعكس إيجابياً على القدرة التصديرية خاصة في إطار تطوير المؤسسات التسويقية والتصديرية.

ج/ العراق:

لا تزال العراق عضواً مراقباً في منظمة التجارة العالمية، ولم تلتزم بعد بإجراء تخفيضات في الدعم الزراعي، ويشير التقرير القطري للعراق إلى أن الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي والذي تطور منذ السبعينات من القرن الماضي قد حقق بعض أهدافه التي تمثلت في رفع معدلات إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، ومن ثم تحسين أوضاع الأمن الغذائي. ولا تزال العراق تقدم من قبل الدولة أسعاراً لشراء المحاصيل الرئيسية من المزارعين بأسعار تشجيعية تفوق مستوى الأسعار العالمية وبخاصة لحاصلات القمح والشعير والذرة الصفراء. ومن المتوقع أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والالتزام بخفض الدعم المباشر للمنتجات سوف تترتب عليه آثار سلبية في مجال إنتاج تلك المحاصيل.

د/ سلطنة عمان:

يشير التقرير القطري الخاص بسلطنة عمان إلى أن الآثار السلبية المترتبة على الوفاء بالتزامات اتفاقية الزراعة في إطار عضوية السلطنة لمنظمة التجارة العالمية تعد منعدمة أو محدودة للغاية، سواء على الإنتاج الزراعي أو أسعار المنتجات الزراعية، أو على أوضاع الأمن الغذائي، أو الصادرات الزراعية. ويعزى ذلك إلى عاملين رئيسيين: أولهما أنه قد تم استبدال الدعم المباشر بصور أخرى غير مباشرة مثل توفير القروض الميسرة لإقامة مشروعات زراعية متطورة وإقامة البيوت المحمية وغيرها من المشروعات ذات الأثر الإيجابي الفعال على زيادة الإنتاج الزراعي. وثانيهما أن ما كان يقدم من الدعم للإنتاج الزراعي قبيل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كان محدوداً للغاية في نسبته، أي لم يكن ذا أثر كبير على أوضاع الإنتاج، حيث لم يكن يتجاوز نحو 0.7% من قيمة الإنتاج الزراعي، وبعد استبدال الدعم المباشر بصوره الأخرى غير المباشرة فقد زادت نسبة الدعم (بعد الانضمام للمنظمة) إلى 2%.

لقد أدى إلغاء الدعم المباشر لمستلزمات الإنتاج إلى صور أخرى للدعم غير المباشر، وبما يراعي الالتزامات قبل المنظمة العالمية، إلى إعادة توجيه استخدام الموارد الزراعية بطريقة أكثر كفاءة وفي مجالات الإنتاج ذات الميزة النسبية كالخضروات والزراعات المحمية، كما أدت الزيادات الكبيرة في الاعتمادات المخصصة لمجالات البحوث والإرشاد إلى زيادة مستويات الإنتاجية، ومن ثم الإنتاج الزراعي.

هـ/ فلسطين:

في ظل ظروف الدولة الفلسطينية، وحيث لا توجد أي مخصصات للدعم الزراعي، كما تتضاءل الموازنة الحكومية للقطاع الزراعي بشكل حاد. فإن ذلك إنما يساعد على سوء الأوضاع الإنتاجية الزراعية، وسوء أحوال المزارعين المعيشية، لا سيما في ظل إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الإسرائيلية وبأسعار لا يمكن للمنتجات المحلية منافستها. وفي ظل هذه الأوضاع يتوجه ما يتاح من مبالغ الدعم للعمل على تثبيت المزارعين وأسرهم في أراضيهم واستمرارهم في النشاط الزراعي رغم ما يتعرضون له من خسائر.

و/ دولة قطر:

الزراعة عامة لا تمثل سوى قدر ضئيل الأهمية في الاقتصاد القطري، ومع ذلك فقد عملت الدولة في السنوات القليلة الأخيرة على خفض ما تقدمه لهذا القطاع الثانوي من أشكال الدعم التي تسعى إلى الحفاظ عليه وعلى موارده من الهدر، وعلى إمكانياته

الإنتاجية المحدودة من التدهور. ومن ثم فإن إلغاء الدعم الزراعي أو الاستمرار في خفضه قد يهدد استمرار الأنشطة الزراعية الحالية نتيجة ارتفاع التكاليف الإنتاجية وما يترتب عليها من خسائر في ظل الأسعار السائدة للسلع والمنتجات المستوردة. ونظراً لمحدودية نسبة الإنتاج المحلي فإن الآثار لن تكون ملحوظة على أوضاع الأمن الغذائي التي تعتمد بصفة أساسية على الاستيراد.

في المقابل فإن رفع الدعم وارتفاع تكاليف الإنتاج يمكن أن يكونا حافزاً لبعض المزارعين إلى اللجوء لأنشطة ومشروعات زراعية حديثة ومتطورة كثيفة استخدام رأس المال، لا تعتمد على الدعم والإعانات المباشرة. كما تدفع بهم إلى تبني أساليب زراعية وأنماط زراعية وتراكيب إنتاجية أكثر كفاءة.

ز/ لبنان:

يشير التقرير إلى أنه لا توجد بيانات أو عمليات متابعة فعلية لما يتم تقديمه سنوياً من مساعدات زراعية، بغرض الوقوف على آثارها الاجتماعية والاقتصادية، وعلى المتلقين لهذه المساعدات. فالدعم يتكرر عاماً بعد آخر دون الرجوع إلى نتائج الأعوام السابقة والاستفادة منها لتطوير نظم الدعم والمساعدة في الأعوام التالية بما يساعد تحسين مستويات الإنتاج والإنتاجية لدى المزارعين، لذا فإن الأمر يدعو بالضرورة إلى دراسة وتقييم فعلي لآثار الدعم، ومن ثم إعادة تحديد الأهداف وترتيب الأولويات في إطار خطة عمل ذات أبعاد تنموية. ذلك أن المساعدات الحالية والآليات المتبعة ليس لها أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، ومن ثم يتعذر التعرف على انعكاسات تطبيقها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سواء للسكان عامة، أو للمجتمع الزراعي على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من أن المستفيدين من برامج الدعم الراهنة هم فئة المصدرين للمنتجات الزراعية، سواء كانوا منتجين زراعيين أو تجار مصدرين، إلا أنه لا يمكن رصد انعكاسات هامة لهذا البرنامج على أوضاع القطاع الزراعي من حيث تطور المساحات أو الإنتاج أو الصادرات، حيث تعكس كل من هذه الأوضاع تقلبات محدودة بين الارتفاع والانخفاض من عام لآخر دون مؤشرات واضحة على تحسنها كنتيجة مباشرة لبرنامج دعم الصادرات.

ح/ المغرب:

في إطار أهمية القطاع الزراعي في المغرب، فقد حظي هذا القطاع باهتمام الدولة وبتقديم عدة أشكال من عناصر الدعم لتنميته وتطوير قدراته الإنتاجية، وتحسين أحوال مزارعيه. وقد انعكست تلك السياسة إيجابياً على هذا القطاع حيث ساهمت في

خفض تكـاليف الإنتـاج، وتحـديث المنـاطق الفلاحيـة، وتشـجيع المـزارعين والمسـتثمرين الوطنيين والأجانب على الاستثمار في الزراعة رغم ظروف الجفاف، كما ساعدت على تنويع الإنتاج والصادرات والتوسع في زراعة الأشجار المثمرة التي تتحمل الجفاف كالنخيل والزيتون. يضاف إلى ذلك ما تحقق من تحسين أوضاع الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر وتحسين دخول المزارعين.

وفي تقييم آثار خفض أو إلغاء الدعم، فإن المغرب تهتم في هذا الشأن، وبدرجة أكبر مما يحدث في الدول المتقدمة، وذلك باعتبار أهمية قطاع التجارة الزراعية الخارجية تصديراً واستيراداً. ومن المتوقع في حالة خفض الدعم أو إلغائه في تلك الدول سيتأثر المغرب سلباً من جهة ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية الأساسية وبخاصة الحبوب، بينما يتأثر إيجابياً من جهة زيادة فرصه وطاقاته التصديرية من خلال زيادة قدرته على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة – خاصة في أوروبا – وزيادة حصص صادراته إليها وبخاصة من الخضر والفواكه.

الباب الخامس

البدائل والتوصيات المقترحة للسياسات والبرامج المستقبلية للدعم الزراعي في الدول العربية في ظل المتغيرات الطبيعية والتجارية والاقتصادية العالمية والإقليمية

الباب الخامس

البدائل والتوصيات المقترحة للسياسات والبرامج المستقبلية للدعم الزراعي في الدول العربية في ظل المتغيرات الطبيعية والتجارية والاقتصادية العالمية والإقليمية

5-1 أهمية الدعم الزراعي واستخدامه الرشيد في الزراعات العربية:

تعتبر سياسات الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية لتحقيق عدد من الأهداف المهمة: الأول أنها تعد بمثابة مساندة للمزارعين العرب لتدعيم قدرتهم التنافسية في مواجهة منافسة الواردات القادمة في الأغلب من الدول المتقدمة والمدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى 30% من تكاليف الإنتاج، الثاني أن الدعم يمكن استخدامه لتحقيق أهداف الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء Availability من الإنتاج المحلي وزيادة درجة الاكتفاء الذاتي وتقليل الانكشاف للمخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية، أو على محور إمكانية الحصول على الغذاء Accessibility على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين، الثالث أن الدعم المقدم لصغار المنتجين الزراعيين بصفة خاصة يعمل على تحسين دخولهم من حيث هو تخفيض في تكاليف الإنتاج لا سيما وأن هذه الفئة من المزارعين وهم يشكلون الغالبية العظمى من المزارعين في الزراعات العربية وليس لديهم فوائض تسويقية ذات شأن يحققون منها عوائد نقدية.الرابع: أن الدول العربية في مجملها – إلا باستثناءات قليلة جداً – لا تقدم دعماً للصادرات الزراعية؛ لأنها في الأغلب دول مستوردة صافية للغذاء، وتقوم بتصدير كميات محدودة من الحاصلات الزراعية.

ومع التسليم بأهمية الدعم الزراعي، ولا سيما دعم الإنتاج المحلي، فإن تقديمه على نطاق واسع قد يشكل عبئاً مالياً كبيراً على ميزانيات الدول وبصفة خاصة منخفضة الدخل، الأمر الذي يجعل هذه الدول – رغم إدراكها لأهمية الدعم كآلية للسياسات الزراعية – تتردد في التوسع في تقديمه. ومن ناحية أخرى فإن عدم نضج الأسواق الزراعية سواء أسواق المنتجات أو أسواق المدخلات يجعل الدعم يكرس التشوهات السعرية خاصة إذا كان دعماً مشوهاً للتجارة، وقد تؤدي على هذا النحو إلى انحراف الدعم عن أهدافه وتحقيق آثار سلبية تفوق آثارها الإيجابية المستهدفة. وهناك أمثلة واضحة في إطار الزراعة العربية، حيث أدى الإسراف في استخدام الدعم المشوه

للتجارة (المرتبط بمحصول معين) إلى استنزاف الموارد المائية بمعدلات خطيرة تنعكس سلباً على التنمية الزراعية المستدامة. وفي ظل هذه الاعتبارات المتشابكة يتطلب الأمر إجراء دراسات قطرية مدققة لجدوى استخدام الدعم الزراعي بنوعيه تساعد على وضع سياسات الدعم الزراعي على أسس صحيحة، وإلا يعد إهداراً للموارد المالية والطبيعية فضلاً عن إمكانية حدوث تشوهات سعرية قد تنشأ عن الدعم غير الرشيد. وبطبيعة الحال لا يمكن فصل آلية الدعم ومقداره وكيفية توزيعه عن أهدافه. وفي هذا الإطار تستخدم نماذج تصميم وتحليل السياسات ويتحدد خلالها الهدف المراد تحقيقه سواء كان هدفاً يتعلق بتشجيع إنتاج محصول غذائي معين في إطار سياسة الأمن الغذائي أو مساندة فئة معينة من المزارعين محدودي الدخل أو زيادة تنافسية محصول معين في مواجهة الواردات وتختلف النماذج المستخدمة باختلاف الهدف وطبيعة الأنشطة المستهدفة والمعلومات المتاحة عن المعاملات الفنية التي تصور العلاقة بين دعم نشاط معين وأداء هذا النشاط. فضلاً عن العلاقات السعرية بين هذا النشاط والأنشطة الأخرى المتقاطعة معه. ومن المهم أيضاً تقييم ومتابعة سياسات الدعم وتوثيق هذه المعلومات. وفي هذا الصدد تشير تجربة الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى عدم كفاية المعلومات المتعلقة بإجراءات الدعم الزراعي مما انعكس في صورة إخطارات مقتضبة وهي مجرد قائمة بتدابير. ومن ناحية أخرى هناك صعوبات في تنفيذ التزامات الدعم المحلي في الدول العربية مثل الاستهانة بإخطارات مقياس الدعم الكلي خلال فترة الأساس، وارتكاب أخطاء في حسابات المقياس الكلي، والمشكلات المرتبطة بكيفية تضمين التضخم وتعديل أسعار الصرف.

2-5 أثر أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية على سياسات الدعم الزراعي:

لقد طرأت على الساحة العالمية خلال العامين الآخرين أزمتين عالميتين، الأولى أزمة الغذاء والثانية الأزمة المالية، وكلتاهما لهما أسبابهما كما أن لهما آثارهما على الزراعة العربية على المدى الطويل الأمر الذي يزيد من أهمية السياسات في مواجهة هذه الصدمات الخارجية وقد كان من بين أسباب أزمة الغذاء العالمية استخدام كميات متزايدة من الإنتاج العالمي من الغذاء في إنتاج الوقود الحيوي الأمر الذي يتوقع أن ينعكس سلباً على أوضاع الغذاء في العالم. وبينما انطوت أزمة الغذاء العالمية على بعض الآثار الإيجابية لا سيما فيما يتعلق بتحفيز المزارعين وزيادة أرباحهم في ظل الأسعار غير المسبوقة للمحاصيل الغذائية ومن ثم تحفيز زيادة الإنتاج المحلي من الغذاء على المستوى القطري، فإن أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وبخاصة الأسمدة الكيماوية قد زادت هي الأخرى على الصعيد العالمي مما زاد من تكاليف الإنتاج الزراعي بصورة جوهرية. أما الأزمة المالية العالمية والتي أعقبت أزمة الغذاء أو لعلها السبب الرئيس في التعجيل بنهايتها، أدت إلى تراجع الأسعار الزراعية إلى المستويات التي كانت سائدة قبل

بداية أزمة الغذاء في الوقت الذي لا زالت فيه أسعار الأسمدة الكيماوية عند مستوياتها العالمية وفي ظل هذه الأوضاع تتزايد أهمية سياسات الدعم الزراعي.

وفيما يتعلق بسياسات الدعم الزراعي، ينبغي الأخذ في الاعتبار ما أحدثته أزمة الغذاء العالمية من دروس مستفادة، حيث تفجرت الأزمة على شكل ارتفاع حاد وغير مسبوق في أسعار الغذاء في أوائل عام 2007 مما دفع بالعديد من الدول لتقييد صادراتها الزراعية وهو عكس ما كانت تسعى إليه مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ولعل هذا يدعو إلى مراجعة شاملة لتحرير التجارة الزراعية العالمية. على أن الدرس المستفاد الأول من الأزمة هو ضرورة أن تكون لكل دولة أو إقليم متجانس ما يكفيه من المواد الغذائية الأساسية لمواجهة الأزمات الغذائية التي قد تخرج عن السيطرة في كثير من الأحيان. ويبدو هذا الأمر أكثر ضرورة بالنسبة للدول العربية وهي في معظمها إن لم تكن كلها – دول مستوردة للغذاء.

وقد تداخلت الأزمة المالية العالمية مع أزمة الغذاء العالمية خلال النصف الثاني من عام 2008 وكان من أهم آثارها – فيما يتعلق بالقطاع الزراعي – تراجع أسعار المنتجات الزراعية بصورة متسارعة حتى عادت مؤخراً إلى مستوياتها التي سادت قبل أزمة الغذاء. ومع أن هذا التطور أدى إلى تخفيف العبء على ميزانيات الدول العربية فيما يتعلق بالإنفاق على واردات الغذاء فإن أعباء هذه الواردات كانت أصلاً كبيرة لا سيما بالنسبة لمجموعات غذائية أساسية ثلاث هي: الحبوب وزيوت الطعام والسكر. أما على مستوى المزارعين، فيمثل تراجع الأسعار الزراعية صدمة ذات أثر سلبي على أرباح المزارعين لا سيما مع الارتفاع النسبي لأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي. ويستنتج من كل ذلك أن الصدمات الخارجية الحادثة في أسواق الغذاء العالمية تنطوي على أخطار بعيدة المدى بالنسبة للدول العربية كدول نامية مستوردة صافية للغذاء، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الدول النامية عامة ومنها الدول العربية، قد تخسر ما حققته من مكاسب تنموية خلال عقد كامل بسبب تأثيرات هذه الأزمات إذا ما فشلت السياسات في اتخاذ الإجراءات الفاعلة لتخفيف هذه التأثيرات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أن الدعم الزراعي يمكن أن يكون أحد أهم الأدوات في هذا المجال . وفي هذا الإطار يجب ألا يطلب من الدول النامية – والعربية ضمنها – إجراء أية تخفيضات على مستوى الدعم الكلي لديها كمعاملة خاصة وتفضيلية.

3-5 تكريس استخدام الدعم المسموح به غير المشوه للتجارة (الصندوق الأخضر):

إن أمام الدول العربية مجالاً واسعاً للتركيز على استخدام الدعم الزراعي المسموح به غير المشوه للتجارة (الصندوق الأخضر) لاسيما أن مستوياته الحالية منخفضة للغاية بالمقارنة لما تتطلبه إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة حتى عام 2025 وكما أوضحت الدراسة أن هناك 12 مجالاً ينطبق عليه خاصية الدعم غير المشوه للتجارة في اتفاقية الزراعة (المادة 6.1) ومع ذلك فإن ما يستحق منها التركيز بدرجة أكبر هو مجال الخدمات العامة ولا سيما البحوث والتدريب والإرشاد، فضلاً عن البنية التحتية وخدمات التسويق ويأتي بعدها في الأهمية دعم برامج التأمين على الدخل وشبكات أمان الدخل والتأمين على المحاصيل .هذا بالإضافة إلى إمكانية استخدام الدعم المشوه للتجارة المسموح به للبلدان النامية والأقل نمواً كمعاملة خاصة وتفضيلية لها (بموجب المادة 6.2 في اتفاقية الزراعة) وتشمل تدابير المساندة الحكومية لتشجيع التنمية الزراعية والريفية سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من برامج التنمية في البلدان النامية وتشمل هذه التدابير الدعم المالي للاستثمارات وكذلك دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي للمنتجين منخفضي الدخل ومحدودي الموارد إن مخصصات الإنفاق على البحوث الزراعية في الدول العربية لا تتجاوز نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في أفضل التقديرات 0.5 %مقارنة بـ 2.5% في دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يفسر انخفاض الإنتاجية الزراعية في القطاعات الزراعية العربية. كما تعاني أجهزة الإرشاد الزراعي من خلل مؤسسي نتيجة لضآلة الإنفاق على الجوانب البشرية والمادية لهذه الأجهزة التي يفترض أن تكون حلقة الوصل بين البحث والتطوير من جانب ومنظمات المزارعين من جانب آخر.

4-5 تنسيق المواقف التفاوضية للدول العربية:

تبلغ قيمة الدعم الزراعي الغربي مليار دولار في اليوم بالإضافة إلى تعريفات وقيود متنوعة. يبلغ حجم الدعم الزراعي الأوروبي السنوي 40 مليار يورو أو 40% من مجموع موازنة الوحدة الأوروبية. تنتج أوروبا السكر بما يوازي 3 أضعاف السعر العالمي وتضع تعريفات تعادل 300% لمنع استيراده. أعطت الولايات المتحدة الأمريكية في إحدى السنوات المزارعين حوالي 23 مليار دولار بما فيهم حوالي 4 مليارات إلى مزارعي القطن.

تفيد بعض الآراء بأن إلغاء كل أنواع الدعم والحماية يصب في مصلحة الدول الفقيرة والنامية، وبأن الفكر السياسي الاقتصادي في مجموعة الدول النامية والناشئة

يجب أن ينتقل من منطق الحماية والدعم إلى منطق السوق الحرة، هنا يصبح ممكناً للدول النامية تصدير سلعها الزراعية وغير الزراعية إلى الدول الصناعية مستفيدة من التكلفة المنخفضة التي تميزها.

وأنه لا إمكانية لزيادة مساهمة الكثير من الدول النامية في الميزان التجاري الزراعي العالمي رغم قدراتها الإنتاجية الكبيرة نتيجة الدعم الهائل الذي يتلقاه القطاع الزراعي في معظم الدول المتقدمة.

على مستوى إعلان الدوحة حسم موضوع خفض الدعم المحلي وإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات في مهلة أقصاها نهاية 2013. وبقي الاتفاق على الصيغ التفصيلية والمعادلات الخاصة بخفض الدعم المحلي وإلغاء أشكال دعم الصادرات. وفي هذا إشكالية أساسية نظراً إلى أن أية صيغة سوف تطرح من الصعب أن تخلق توازن يغطي الفروقات الهائلة بين مستوى الدعم للدول المتقدمة والدول النامية أو حتى على مستوى الدول النامية فيما بينها حيث الفروقات على مستوى الدعم شاسعة أيضاً (مع الإشارة إلى أن انعكاسات أي خفض للدعم في الدول النامية سيكون أقوى بكثير عما سيكون عليه في الدول المتقدمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي نتيجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعة التي تعاني منها هذه الدول أساساً).

وفي ضوء هذا الوضع، يجب أن تعمل الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على التنسيق فيما بينها من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمراجعة الصيغ المطروحة من مجمل مجموعات الدول وتحديد آثارها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وبلورة موقف موحد منها والعمل على التواصل والتنسيق بين الدول الأخرى غير العربية التي تتوافق مصالحها لتشكل قوة على مستوى التفاوض والمشاركة فعلياً في إقرار المعادلة أو الصيغة النهائية الأنسب لخفض الدعم المحلي ودعم الصادرات.

الحرص على توحيد الرؤى وتنسيق مواقف الدول النامية، وبخاصة الإفريقية والعربية، من أجل الدفاع عن مصالحها المشتركة، ذلك أن غياب هذا التنسيق قد أثر سلباً على القدرة التفاوضية لهذه البلدان، خصوصاً في إطار المنظمة العالمية للتجارة؛ حيث ما زالت منتجاتها تواجه عراقيل عند ولوجها الأسواق الدولية.

ضرورة تشكيل قوة تفاوضية متماسكة للدول النامية في المحافل الدولية، تضمن لها شروط تحقيق التنمية المستدامة لشعوبها.

وضع برنامج عربي لتبادل التجارب وبناء القدرات المتعلقة بالتجارة، لكي نبقى على معرفة جيدة بالتطورات ويشارك الجميع بصورة فعالة كشركاء على قدم المساواة في هذه المفاوضات. ومن جهة أخرى تنسيق القضايا التجارية، لاسيما فيما يتعلق

بالاستعداد للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، بما فيها المفاوضات حول الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، بعدة طرق من بينها الدراسات والتحليلات والتدريب.

وبالنسبة للدول العربية يجب أن تكون هناك آلية للتنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتبادل الخبرات في مجالات عديدة منها:

- إعداد دراسات قطرية متخصصة تستند إلى معطيات واقعية عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على مستوى القطاع الزراعي.
- تحديد قاعدة المعلومات الأساسية والنماذج الرياضية المتبعة في تحديد انعكاسات الدعم المحلي ودعم الصادرات على مختلف عناصر الإنتاج الزراعي وتعميمها على الدول العربية.
- تبادل الخبرات بين الدول في موضوع الإعداد للمفاوضات والملفات الخاصة بموضوع الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية.
- إعداد موقع إلكتروني خاص لعرض الوقائع المتعلقة بمواكبة الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للمفاوضات وتبادل الآراء حول ذلك.

5-5 استخدام الدعم في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الزراعية العربية:

يجب ألا ينظر إلى سياسات الدعم بأنها هدف في حد ذاته، وإنما يجب استخدامها كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي بما يزيد من إمكانات نمو القطاع من ناحية وإعادة تشكيله من ناحية أخرى بما يتناسب مع الظروف العالمية ويقلل من الآثار السلبية التي قد تعود على القطاع الزراعي العربي من جراء انضمام الدول العربية إلى هذه المنظمة . ويقتضي ذلك ضرورة التدخل بشكل جدي للنهوض بالقطاع الزراعي فإن الخسارة التي تلحق بالزراعة لا تعني فقط إنهاء وجود قطاع أساسي في الاقتصادات العربية، وإنما تدفع ما تبقى من أبناء الريف إلى المدن، وتفاقم الأضرار البيئية، وستنعكس نقصاً في الخدمات الاجتماعية والحياتية التي يتعثر تقديمها بسبب سوء الإنتاج والتمويل والتوزيع والجباية إضافة إلى التأثير السلبي على البطالة وعلى حيوية الاقتصاد والمجتمع وفرص نهوضهما.

وفي هذا الإطار، من الضروري استخدام الصور المختلفة للدعم الحالي لزيادة القدرة التنافسية للزراعة العربية وذلك بأن تقوم سياسة الدعم بالدفع نحو تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1- التركيز على المنتجات ذات الميزة النسبية من خلال إعادة هيكلة التركيب المحصولي الحالي بخفض المحاصيل العلفية والاتجاه نحو المحاصيل الضرورية للإنسان وذات الإنتاجية العالية من زاوية المساحة الأرضية ووحدة المياه مثل: الخضروات والفاكهة.

2- الارتقاء بمستوى أنماط استغلال الموارد الزراعية بتطوير أساليب الإنتاج الزراعي والأنشطة المرتبطة به وذلك بتشجيع تبني ونشر أسلوب الإنتاج عن طريق البيوت المحمية ونشر الميكنة الزراعية واستخدام سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية.

3- دمج قطاع الزراعة في اقتصاديات السوق ليس فقط من أجل مواجهة الظروف التي يفرضها انضمام السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية من منافسة للمنتج المحلي سواء في السوق المحلي أو السوق الخارجي، وإنما أيضاً من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد الاقتصادية وهذا يتطلب تشجيع قيام المزيد من المشروعات الكبيرة التي تعمل على أسس اقتصادية وتستطيع ربط صغار المزارعين بها من جراء تبادل الخدمات والسلع فيما بينهما في مراحل الإنتاج والتسويق.

6-5 **الإعداد للانضمام للمنظمة**:

بلغ عدد الدول المنضمة للمنظمة حتى الآن 152 دولة كما أن هناك حوالي 30 دولة ما زالت في مرحلة التفاوض وهذا يعني أن معظم دول العالم أما منضمة أو على طريق الانضمام. وتشغل الدول المنضمة أكثر من 96% من التبادلات التجارية العالمية وتحكم هذه التبادلات أحكام منظمة التجارة العالمية وبالتالي فإن تطبيقها ملزم.

إن الانضمام للمنظمة يحقق الفائدة بأن يكون للعضو في المنظمة حق الاحتكام والمطالبة بالحقوق وغيرها والاستفادة من المساعدة في التدريب والتأهيل والتقدم بالشكاوى إذا كان هناك حالات إغراق أو دعم كبير، أو هناك حالات تؤدي إلى خلل في الأسواق أو تؤثر على واقع الأمن الغذائي، أما الوجود خارج المنظمة فلن تنال الدولة إلا التأثر السلبي.

تقوم الدول العربية غير الأعضاء بالإعداد الجدي للانضمام إلى منظمة التجارة وتقوم بتعديل القوانين والتشريعات الموافقة لأحكام المنظمة، وتأهيل الكوادر الفنية لرفع قدراتها التفاوضية كون القدرة الفنية للمفاوضين ستساعد بشكل كبير على تحقيق المكاسب والحد من الخسائر، وتقوم بدراسة متأنية لكافة أشكال الدعم الزراعي لتوفيقها مع أحكام المنظمة وبخاصة أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ أحكامها أصبح ضرورة ملحة للعديد من الأسباب.

تأتي الخطوات التي اتخذتها الدول الراغبة في الانضمام في إطار تأهيل نفسها للانضمام كخطوات عملية حيث بدأت بتعديل العديد من التشريعات كنظام التجارة والملكية الفكرية والمنافسة والإغراق واتفاقيات وقاية النبات والتشريعات الصحية والصحية النباتية وغيرها بالاستفادة من العديد من المشروعات الممولة من المنظمات والدول المانحة وتنظيم التدريب المكثف على مختلف المستويات لسرعة التفاعل عند بدء التفاوض.

الدراسات المطلوب إجراؤها:

إن الانضمام للمنظمة يتطلب تنفيذ أحكامها وبالتالي لا بد من الدراسة المتأنية لأشكال الدعم المسموح في إطار المنظمة والتركيز على الآليات التالية :

- دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال الدعم الزراعي ودراسة نقاط القوة والضعف عند تطبيقها للاستفادة من النتائج المستقاة وتطبيق الآليات المقبولة التي لا تعكس تأثيرات سلبية أو تكون تأثيراتها في أضيق الحدود الممكنة.
- دراسة التأثيرات الايجابية والسلبية لكافة الوسائل المعتمدة في الدعم سواء أكان مباشراً أو غير مباشر ووضع الآليات لتعظيم الفائدة.
- التعرف على آليات دعم التصدير؛ لأن ذلك لن يقبل به إلا إذا كانت هناك مبررات كبيرة وغالباً لن يسمح بأية سياسات لدعم التصدير بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- دراسة أشكال الدعم المحلي وتحديد الدعم المحلي" غير المستثنى "أو "البنفسجي" الذي يتجاوز" الحد الأدنى" الذي يساوي 10% من قيمة الإنتاج.
- التعرف على الآليات المقبولة في دخول الأسواق ويجب أن يتم" تحديد "جميع التعريفات الزراعية (أن تكون خاضعة لسقف معين) كما ستكون هناك حاجة لتخفيض مستوى تلك السقوف مع مرور الوقت. وعلاوةً على ذلك فيجب إلغاء جميع حالات حظر الاستيراد ومتطلبات تراخيص الاستيراد غير المباشرة (باستثناء تلك التي تتمتع بمبررات قانونية مثل الأسباب الصحية والأمنية والدينية)، (دراسة واقع المؤسسات التجارية الحكومية وخاصة تلك المتعلقة بأية مرتبة احتكارية للاستيراد أو التصدير) ودعم المستهلك وتقييد التصدير والرسوم الجمركية والرقابة على الأسعار وحقوق التجارة.
- التعرف على التدابير المستثناة التي لا تدخل في إجمالي الدعم الكلي لوضع آليات العمل حيالها وبخاصة قائمة التدابير الواردة في الصندوق الأخضر (الخدمات العامة بما في ذلك البحوث، مكافحة الآفات والأمراض، التدريب، الإرشاد،

التفتيش، خدمات التسويق والترويج، خدمات البنية الأساسية)، مخزونات الأمن الغذائي، المعونة الغذائية المحلية، المدفوعات المباشرة للمنتجين بما في ذلك دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج، وبرامج تأمين مستوى الدخل وشبكات الأمان الاجتماعي، المساعدات في حالة الكوارث، خطط التأمين على المنتجين في حالة التقاعد أو فقدان الموارد، مساعدات الاستثمار، البرامج البيئية، برامج المساعدات الإقليمية.

- التعرف على التدابير الإنمائية (المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية) حيث تستثنى المادة 6 من الاتفاقية من التزامات الخفض، بعض تدابير الدعم (المباشر وغير المباشر) التي تندرج تحت قائمة التدابير الإنمائية والتي تهدف إلى تشجيع التنمية الزراعية والريفية، وبحيث تكون جزءاً أساسياً في برامج التنمية بالبلدان النامية وتشمل (دعم الاستثمارات الذي يكون متاحاً عموماً للزراعة في البلدان النامية، دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي الذي يكون عموماً متاحاً للمنتجين قليلي الدخل أو قليلي الموارد في البلدان النامية، الدعم المحلي للمنتجين في البلدان النامية للتشجيع على تنويع الإنتاج بما يبعده عن زراعة المحاصيل غير المشروعة المنتجة للمخدرات).
- التعرف على التدابير غير المستثناة: إجمالي الدعم الكلي والتزامات الخفض لتحديد الآليات التي يمكن العمل بها في المستقبل.

7-5 الدول العربية التي في مرحلة الإعداد للانضمام (الدراسات والإجراءات التمهيدية):

- إجراء دراسات شاملة حول كافة القطاعات من حيث التحديات والمشاكل التي ستواجهها نتيجة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والفرص المتاحة.
- التعرف على تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها.
- تهيئة القطاع الخاص لإمكانيات فتح بعض القطاعات وإشراكه في اجتماعات وندوات ومحاضرات حول هذا الموضوع.
- يقترح وضع تبريرات مكتوبة لكافة القطاعات التي لا ترغب هذه الدول في فتحها للتسهيل على المفاوض، على أن تستند هذه التبريرات إلى مبررات موضوعية وقانونية، وما تتيحه اتفاقيات منظمة التجارة، والمعاملة الخاصة والمتميزة للدول النامية والأقل نمواً، وضيق حجم السوق المحلي وصغره، وقضايا العمالة والفقر،... الخ.

- تدريب الكوادر المحلية على أساليب المفاوضات، عن طريق إيفادهم في دورات متخصصة في الخارج أو عمل دورات محلية عن طريق استقدام خبراء مختصين.
- في مجال النفاذ إلى أسواق السلع الزراعية: يقترح إعداد قائمة متكاملة تحتوي على كافة السلع الزراعية التي كان يمنع استيرادها في السابق أو التي كانت تخضع لقيود على استيرادها، أو لحصص تعريفية، حيث يمكن للدول طلب الحصول على معيار حماية خاص بموجب الاتفاقية الزراعية SSG يمكنها من حماية إنتاجها في حال تجاوزت المستوردات كمية محددة أو انخفض سعرها عن سعر محدد، دون اللجوء إلى الإجراءات المعقدة بموجب اتفاقيات الإغراق والدعم وتزايد المستوردات.
- أهمية إعداد قائمة بالرسوم والضرائب الأخرى، والتفريق بين الرسم والضريبة والخدمة المقدمة في حالة الرسوم.
- يقترح إجراء دراسة تحليلية لإمكانية تحويل الرسوم والضرائب الأخرى إلى رسم جمركي يضاف إلى الرسوم الجمركية.

إجراءات مقترحة للإعداد فيما يتعلق باتفاقية الملكية الفكرية:

- أهمية الإطلاع على الصعوبات والمشاكل التي واجهت الدول التي انضمت إلى المنظمة بعد جولة أورغواي، للاستفادة منها.
- أهمية رفع الوعي عند العاملين على تنفيذ التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية، من شرطة وجمارك، ونيابة ومحامين وقضاة، حيث يقترح وضع برنامج متكامل لتدريب هذه الفئات.
- عقد ورش تدريب نوعية للعاملين في القطاع العام والخاص في مجلات الزراعة والصحة والأدوية لرفع الوعي حول موضوع الملكية الفكرية.
- إعداد دراسة متكاملة حول آثار تنفيذ النصوص ذات الصلة بموضوع الملكية الفكرية، الفرص والتحديات.
- أهمية المشاركة في الفعاليات التي تقيمها الوايبوا سواء على المستوى الفني أو الإقليمي أو الدولي.
- إشراك أعضاء لجنة الزراعة مع الوفد المفاوض للإطلاع على توجهات الدول المختلفة في مجال الملكية الفكرية.

لن تتمكن الدول من الاستعانة بأي من مواد اتفاقيات الدعم أو الإغراق أو تزايد المستوردات لمنظمة التجارة العالمية ما لم تعد قوانين وطنية لحماية الإنتاج المحلي بحيث تنسجم مواد هذا القانون مع الاتفاقيات المذكورة.

8-5 تحديد الموقف من المباحثات الجارية لتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات في منظمة التجارة العالمية:

- لقد بينت أوراق الدول النامية أن نتائج تطبيق جولة الأورغواي 1996-2001 كانت لمصلحة الدول المتقدمة حيث ازدادت صادرات الدول المتقدمة إلى الدول النامية وانخفضت صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة في تجارة السلع الزراعية، وطالبت الدول النامية بمعاملتها معاملة خاصة لتتمتع بميزات أفضل من أجل زيادة النفاذ إلى الأسواق. وعلى الدول المتقدمة والدول النامية مرتفعة الدخل منح منتجات الدول النامية والدول الأقل نمواً أفضلية، بحيث تكون هذه الأفضليات ثابتة وشفافة من أجل خلق بيئة استثمارية مناسبة وتطوير القطاعات الغذائية والزراعية في الدول النامية، والأخذ بعين الاعتبار المنتجات الزراعية ذات الأهمية بالنسبة للدول النامية بخاصة للدول الأقل نمواً عند القيام بعملية التخفيض الجمركي ومنحهم معاملة تفضيلية خاصة عند تطبيق هذا التخفيض.
- حماية الأفضليات التعريفية على المدى البعيد التي تستفيد منها الدول النامية ومنحها فترة انتقالية طويلة الأمد في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة بغية تمكنها من القيام بالإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الضرورية في القطاعات الزراعية.
- السماح للدول النامية زيادة التعريفة الجمركية على المنتجات الرئيسة لحماية أمنها الغذائي واعتباره جزءاً من صندوق التنمية (الصندوق الأخضر).
- يجب السماح فقط للدول النامية باستخدام معيار الحماية الخاص باستخدام معادلة خاصة للدول النامية بالنسبة لتخفيض AMS وإبقاء الدعم بالحد الأدنى للدول النامية وكذلك إعطاء الدول النامية الحق بدعم مدخلات الإنتاج ودعم الاستثمارات وتنويع محاصيلهم بالابتعاد عن زراعة محاصيل المخدرات.
- يجب إعادة النظر في سياسات الصندوق الأخضر بحيث تضمن تحسين نصوصه لصالح الدول النامية لمواجهة احتياجاتها فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية الريفية ومكافحة الجوع.

- فحص معايير الصندوق الأخضر بحيث يجب أن تكون ذات آثار تشويهية محدودة وفي نفس الوقت تحقيق الأهداف الاجتماعية كحماية البيئة، والأمن الغذائي للدول النامية ومكافحة الجوع.
- إعفاء إجراءات الدعم المحلي بالمناطق الريفية وإجراءات الأمن الغذائي للدول النامية من أي التزام بالخفض.
- يجب على الدول المتقدمة الالتزام بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات.
- السماح للدول النامية بمرونة استخدام دعم الصادرات حسب المادة 9-4 من الاتفاقية الزراعية.
- يجب وضع تشريعات تنظم لعمليات القروض التي تمنح للصادرات وبرامج التأمين، كما يجب أن تعامل الدول النامية معاملة خاصة وتفضيلية وتمنح مرونة في هذا المجال.

الملخص الإنجليزي

Executive Summary
National Study on Domestic Agricultural Subsidy Policies in the Arab Countries

Agricultural policies are among the important tools adopted by Arab countries to direct their economic and social activities. They are regarded to be as the most important link between development strategies and plans to achieve the development goals. Accordingly, the issue of humanizing Arab agricultural policies lies at the top of the joint Arab action agenda, being one of the major strategic objectives of the Arab Sustainable Agricultural Development Strategy.

Similarly the Subsidy policies are considered to be one of the most important means adopted by Arab countries in the face of the adverse impacts of the contemporary natural and economic changes, particularly the food and financial crisis. Accordingly, many Arab countries provide subsidies for agricultural production, particularly for small farmers, where a variety of subsidies are provided including production inputs, export and veterinary services subsidies.

The study aims mainly at highlighting the developments related to domestic and export subsidies in agriculture in the framework of the World Trade Organization (WTO), and the negotiation positions of the Arab countries, particularly those relating to domestic and agricultural subsidies. As well as the identification of development policies and programs of agricultural subsidies in the Arab countries before and after joining to the WTO. This is beside identifying the impacts of the developments of agricultural subsidy policies on agricultural sectors and consumers, and providing suggestions and alternative policies and programs for the future agricultural subsidies in the Arab countries in the light

of the natural, economic, and commercial changes at the regional and global levels.

The Study consists of five chapters, the first of which focuses on the developments of domestic and export subsidies within agriculture in the WTO framework. It also deals with the current general conditions of the agricultural sector.

It indicates that despite the varying conditions of the agricultural sector among the Arab countries in terms of the availability of natural resources, the availability of other elements of production, the level of economic and social progress and the role of entrepreneurs and the technology used, yet the general feature of Arab agriculture is that of a developing agriculture with regard to the volume and quality of natural resources, availability of agricultural development inputs, infrastructure of agricultural projects, agricultural productivity and quality, and products competitiveness. Hence the Arab countries are treated by the World Trade Organization as developing countries in the negotiation process, and in the application of the regulations of the Agreement on Agriculture. The Chapter also discusses the developments relating to domestic and export subsidies in agriculture within WTO framework. It presents the developments in the General Agreement on Tariffs and Trade from 1947 to 1994, the establishment of the World Trade Organization and the special regulations of agricultural subsidy in the Convention of agriculture. It sheds light on the negotiation positions of the ongoing negotiations on agricultural subsidies, including the negotiation positions of the various parties on agricultural subsides.

It also reviews the positions of the Arab countries in the ongoing negotiations regarding the agricultural subsidy, including the positions of the Arab countries within the

framework of the negotiating positions of WTO even before the Declaration of Oman and the Hong Kong Ministerial Conference of December 2005.

The review revealed that the majority of the Arab countries have done their best during the negotiations for accession in order to maintain the level of domestic and export subsidies they used to provide. The rest of Arab countries which are currently negotiating the joining of the organization are also sparing no efforts to maintain the same.

As it is well known, the acquired preferential and special treatments by a member country before its accession to WTO will persist regarding its commitment to the organization. These special treatments vary from country to country, the best being available for the GATT signatories (1947) as well as those who joined the agreement and the WTO at the early stages.

Since the establishment of the organization in 1995, the general position of the Arab States' domestic and export subsidies is being treated within the general context of the developing countries, as no single country is able to change what has been established in this regard.

Chapter two deals with the policies and programs of agricultural subsidies in the Arab countries during the pre-and post-accession stages. It also presents the results of the analysis of agricultural subsidy policies and programs in Arab countries that are either non-members or observers, including Lebanon, Iraq, Syria, Yemen, and Palestine.

The chapter also analyzes the policies and programs of agricultural subsidy in the Arab WTO Member countries before their accession, beside highlighting their commitments to the Organization. These countries include Jordan, Saudi Arabia, Oman, Qatar, Bahrain and Morocco. Except for

Morocco, the rest of these countries subsided agricultural exports and has continued to do so during the post-accession stage. Morocco used to offer two forms of such subsidy before joining the organization. The first was the exemption of the production inputs of export commodities from the customs duties, and the second was subsidy of exports shipment. Morocco has maintained the privileges of the two types of subsidy as allowed for the developing countries in the Agreement on Agriculture, because of its membership of the GATT agreement and its participation in the Uruguay round of negotiations before the foundation of the World Trade Organization in 1995.

With regard to domestic subsidy, most of the said countries used to offer such subsidy in different areas and techniques, including trade-distorting and non- distorting subsidies. After their accession to WTO, such States began to reduce the volume of these subsidies.

Chapter three reviews the standard models used in the formulation and analysis of the various subsidy programs and policies, and in assessing their impacts on national economies, on producers and on consumers. Because of the diversity of such models, the chapter deals with the most used models in this regards. These include policy analysis matrix models, the partial equilibrium model, multi-market model, the agricultural sector model, the analysis of agricultural subsidy policies in light of external shocks, and the model of general equilibrium. For each of these models, the chapter reviews the methods and requirements of its formulation and uses as well as the variables it uses and the indicators it measures.

Chapter four studies the economic and social impacts of the subsidy policies on the Arab agricultural sectors. It discusses the objectives and means of agricultural subsidies in the

agricultural agreement, the problem of agricultural subsidies among developed and developing countries, the general features of the conditions of agricultural subsidies in developed countries, the situation of agricultural subsidies in developing countries, including the relative distribution of the main forms of agricultural subsidies in those countries. Regarding the impacts and implications of the international agricultural subsidy policies, the chapter highlights the developments of agricultural subsidies in the light of international directives and obligations, and the implications of the international policy of agricultural subsidies, as well as the impacts of subsidy policies on the Arab agricultural sector in general. Of importance among these impacts is the decline of the value of the Arab agricultural GDP, the increase of the value of Arab agricultural imports and decline of the value of the exports of some agricultural commodities.

The chapter also reviews the implications of local agricultural subsidy in the Arab States. It showed that the subsidy and incentives programs, have contributed efficiently to encourage farmers to adopt improved systems of production in many of those countries. On the other hand, the reduced allocations for agricultural subsidies have adverse effects on agricultural production in recent years in most of the countries. In other countries, such as the Sultanate of Oman the reduction of agricultural subsidy has resulted in the reallocation of agricultural resources in a more efficient way, especially in areas of comparative advantage such as vegetable production and protected agriculture. The increased allocations for areas of research and extension have also led to increase of productivity levels, and hence agricultural production.

The last chapter deals with the proposed alternatives and recommendations for future agricultural subsidy policies and

programs in the Arab countries in the light of the global and regional natural, commercial and economic changes. It explains the importance of agricultural subsidies and their rational use for the Arab agricultural sector, and the impact of the global food and financial crisis on the agricultural subsidy policies.

The recommendations outlined by the chapter, include the importance of trade permitted non distorting subsidies. Thus, Arab countries have a broad range of focus on the use of the permitted trade non-distorting agricultural subsidies (green box). This is supported by their current remarkably low levels compared to the requirements of the implementation of the sustainable Arab Agricultural Development Strategy. The study stresses the importance of coordinating the negotiation positions among the Arab countries themselves, and between them and the other developing countries. The study also recommends the use of subsidies to increase the competitiveness of Arab agricultural sectors. With respect to the area of preparation for accession to WTO membership, the study suggests the studies needed to be carried out by those Arab States who are non-members of WTO. It also suggests the preliminary studies and measures to be observed by those Arab countries in the preparatory stage of the accession.

المراجع

المراجع

أ/ المراجع العربية:

- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية حول سياسات الدعم الزراعي:**

1- سياسات الدعم الزراعي في مملكة البحرين.

2- سياسات الدعم الزراعي في دولة فلسطين.

3- سياسات الدعم الزراعي في سلطنة عمان.

4- سياسات الدعم الزراعي في دولة قطر.

5- سياسات الدعم الزراعي في الجمهورية العربية السورية.

6- سياسات الدعم الزراعي في الجمهورية اللبنانية.

7- سياسات الدعم الزراعي في المملكة المغربية.

8- سياسات الدعم الزراعي في جمهورية العراق.

9- سياسات الدعم الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية.

ب/ المراجع الإنجليزية:

1- Sadoulet, E.; de Janvry, A.; (1995). Quantitative Development Policy Analysis, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London.

2- The Harvard Institute for International Development; (1991), Economic analysis of agricultural policies: a basic training manual with special reference to price analysis; Food and Agricultural Organization of the United Nations.

3- International Fund for Agricultural Development (IFAD), Approaches & methods for Institutional and policy analysis.

فريق إعداد الدراسة

فريق إعداد الدراسة

أ/ خبراء من خارج المنظمة:

اسـم الخبير	الدولة
1- معالي الدكتور/ عاكف الزعبي	وزير الزراعة الأسبق – المملكة الأردنية الهاشمية
2- الأستاذ الدكتور/ جمال صيام	أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربية
3- الأستاذ الدكتور/ وحيد مجاهد	أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية

ب/ خبراء من داخل المنظمة:

1- الدكتور/ صلاح عبد القادر	مدير إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي بالتكليف
2- المهندس/ رائد فايز حتر	رئيس مكتب المدير العام – الخرطوم

رقم الإيداع: 172 / 2010